عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

دور القطاع الحكومي في تحفيز المشاريع الصناعية الصغيرة والصغيرة جدا وانعكاسه على التنمية الاقتصادية في محافظتي بيت لحم والخليل

جهاد جميل إبراهيم جرايسة

رسالة ماجستير

القدس – فلسطين

1432 هـ / 2011 م

دور القطاع الحكومي في تحفيز المشاريع الصناعية الصغيرة والصغيرة جدا وانعكاسه على التنمية الاقتصادية في محافظتي بيت لحم والخليل

إعداد:

جهاد جميل إبراهيم جرايسة

بكالوريوس هندسة زراعية/ صناعات غذائية

جامعة بغداد – العراق

المشرف: الدكتور ياسر شاهين

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في التنمية الريفية المستدامة – مسار بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية من معهد التنمية المستدامة – جامعة القدس

1432 هـ / 2011 م

جامعة القـدس
عمادة الدراسات العليا
معهد التنمية المستدامة

إجازة رسالة

دور القطاع الحكومي في تحفيز المشاريع الصناعية الصغيرة والصغيرة جدا وانعكاسه على التنمية الاقتصادية في محافظتي بيت لحم والخليل

اسم الطالبة: جهاد جميل إبراهيم جرايسة
الرقم الجامعي:20714234

المشرف: الدكتور ياسر شاهين

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 19 / 6 / 2011 م من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتواقيعهم:

1- رئيس لجنة المناقشة	الدكتور ياسر شاهين	التوقيع: .....
2- ممتحن داخلي	الدكتور ثمين هجاوي	التوقيع: .....
3- ممتحن خارجي	الدكتور سهيل سلطان	التوقيع: .....

القدس – فلسطين

1432 هـ / 2011 م

إهداء

إلى من علموني حروف الهجاء

ومن علموني النظر إلى السماء

ومن جعلوني ابتسم وفي عيوني بكاء

إلى من أضاءوا شمعة في طريقي

ومن زرعوا وردة في حديقتي

ومن كانوا معي في فرحي وحزني

إلى أمي وأبي أغلى من في هذا الكون .

إلى زوجي وأولادي مجد، وعهد، وورد ، أنتم الأمل والمستقبل وعنوان نجاحي وفرحي.

إلى أختي منال وأخوتي أمجد، وا ٍياد، ومهند، و زوجاتهم وأولادهم فأنتم قلعتي.

إلى من رموا حجرا في طريقي أشكركم فلقد منحتموني القوة والإصرار

إليكم جميعا أهدي ثمرة جهدي المتواضع هذا.

جهاد جميل إبراهيم جرايسة

إقرار

أقر أنا مقدم الرسالة أنها قدمت إلى جامعة القدس لنيل درجة الماجستير، و أنها نتيجة أبحاثي الخاصة باستثناء ما تم الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة أو أي جزء منها لم يقدم لنيل أية درجة عليا لأية جامعة أو معهد.

التوقيع: .....

الاسم: جهاد جميل إبراهيم جرايسة

التاريخ: ...../ ..... / 2011

شكر و عرفان

أشكر الله عز وجل على كل النعم والعطايا التي خصني بها، كما وأقدم التقدير والعرفان لكل من ساعدني بصورة مباشرة وغير مباشرة لإنجاز هذه الدراسة، وأخص بالذكر جامعة القدس بإداراتها وكلياتها وكادرها، كما وأقدم شكري وتقديري لمدير معهد التنمية المستدامة الدكتور زياد قنام على جهوده العظيمةفي توجيه وا إرشاد ومساعدة كافة الطلاب بدون استثناء إلى جانب عطائه في تقديم العلم والمعرفة لي ولزملائي.

وأود أن أعبر عن شكري وتقديري للدكتور ياسر شاهين الذي أشرف على هذه الدراسة وقدم كل المساعدة الممكنة من البداية إلى النهاية، لإخراج الدراسة إلى حيز الوجود، وأشكر الأساتذة الأفاضل الذين قاموا بتحكيم الاستبانة وتقديمهم المشورة السديدة والتي ساهمت في تحسين هذه الدراسة.

وأعبر عن شكري للجنة الحكم وتقديري لها على تفضلها بمناقشة هذه الدراسة، والمتمثلة بالدكتور ثمين هجاوي ممتحنا داخليا، والدكتور سهيل سلطان ممتحنا خارجيا.

وأقدم الشكر والتقدير لزملائي في وزارة الاقتصاد الوطني في محافظة الخليل ومحافظة بيت لحم ومقر الوزارة في رام الله لتقديمهم التسهيلات والدعم في توزيع الاستبانات وجمعها، وأخص بالشكر زملائي الأخ داوود صلاحات والأخ حاتم ملحم والأخ رائد دكرت لتقديمهم معلومات فنية أغنت هذه الدراسة.

كما أود أن أشكر زميلي الأخ رائف سفيان الكركي لمساعدته العلمية والفنية وتقديمه مراجع وأبحاث أفادت الدراسة إلى جانب مساعدته في إجراء التحليل الإحصائي للدراسة. وفي الختام لا يفوتني إلا أن أشكر أصحاب المشاريع الصناعية الصغيرة والصغيرة جدا في محافظتي الخليل وبيت لحم لتكرمهم بتعبئة الاستبانة.

جهاد جميل إبراهيم جرايسة

مصطلحات الدراسة

حيث أن هذه الدراسة تبحث في موضوع دور القطاع العام الحكومي في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا وانعكاسه على التنمية الاقتصادية من وجهة نظر أصحاب تلك المشاريع، فقد وردت مفاهيم ومصطلحات تخدم هذه الدراسة، ولهذه المصطلحات والمفاهيم تعريفات نظرية وأخرى إجرائية، وقد تم اعتماد التعريفات الآتية:

المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا (SMEs) : منشأة شخصية مستقلة في الملكية والإدارة وتعمل في ظل سوق المنافسة الكاملة في البيئة المحلية وبعناصر إنتاج محصلة استخدامها محدودة مقارنة بمثيلاتها، ويتم التعبير عنها بمصطلح (ص.ص.م) (رفعت ، 2006). ويقصد بالمشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في هذه الدراسة، تلك المرخصة من قبل وزارة الاقتصاد وعدد عمالها يتراوح من (1 - 9) عامل.

التنمية الاقتصادية : عملية تتضمن تحقيق معدل نمو مرتفع لمتوسط دخل الفرد الحقيقي خلال فترة زمنية محددة، على ألا يصاحب ذلك تدهور في توزيع الدخل أو زيادة في مستوى الفقر في المجتمع (الموسوعة الحرة، 2011). ويقصد بها مساهمة المشاريع الصناعية الصغيرة والصغيرة جدا في الحد من البطالة والفقر وتطوير المسئوولية الاجتماعية والرفاة الاقتصادي في محافظتي بيت لحم والخليل.

القطاع الحكومي : كيان قانوني قائم على نظم سياسية ويملك سلطات تشريعية وقضائية وتنفيذية سارية على الغير. ويتكون من الشركات والمؤسسات التي تملكها الدولة.(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، معجم المصطلحات الاقتصادية، 2010). ويقصد بالقطاع الحكومي في هذه الدراسة كافة الدوائر الحكومية المشرفة على القطاع الصناعي الفلسطيني.

التحفيز : عملية تشجيع الأفراد واستنهاض هممهم حتى يستطيعوا أن ينشطوا في أعمالهم من أجل تحقيق أهداف المؤسسة (الشيخ، 2008). ويقصد بالتحفيز في هذه الدراسة مدى تشجيع القطاع الحكومي لهذة المشاريع في مجالات التشريعات والقوانين والتمويل والبرامج الادارية والفنية في محافظتي بيت لحم والخليل .

المسئولية الاجتماعية : عرف البنك الدولي مفهوم المسئولية الاجتماعية للشركات بأنها التزام أصحاب النشاطات التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة, من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل، لتحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم التجارة ويخدم التنمية في نفس الوقت (الاسرج، 2010).

الرفاه الاقتصادي : فرع من علوم الاقتصاد يعنى بإدخال القيم الأخلاقية والمفاهيم الإنسانية في عمليات التحليل الاقتصادي وفي معالجة النظم الاقتصادية وتقويمها, بحيث تتلازم الجوانب الاقتصادية مع جوانب اجتماعية محددة وتتداخل معطياتها, وذلك من أجل مجتمع الرفاه ومن أجل نظام اجتماعي تكون الدولة بموجبه مسئولة عن رفاه مواطنيها، أفرادا وجماعة وتقوم على أساس التكافل الاقتصادي والاجتماعي بين مواطني الدولة الواحدة (كبارة ،م, الموسوعة العربية، 2011).

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى دور القطاع الحكومي الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا، وانعكاس ذلك على التنمية الاقتصادية من وجهة نظر أصحاب تلك المشاريع، وتكون مجتمع الدراسة من جميع أصحاب المشاريع الصناعية الصغيرة والصغيرة جدا المرخصة في محافظتي الخليل وبيت لحم والبالغ عددهم (570) فردا، ثم اختيرت عينة طبقية عشوائية منتظمة بلغت نسبتها 45% من مجتمع الدراسة والبالغ عددها (256) فردا. تم استخدام المنهج الوصفي والاستبانه كأداة للدراسة، والمعالجة الإحصائية باستخدام برنامج (SPSS).

وأشارت النتائج إلى أن دور القطاع الحكومي الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا كان بدرجة متوسطة، وأن أكثر مجالات ذلك الدور تطبيقا كان مجال التشريعات والقوانين، ثم مجال البرامج الإدارية والفنية، وأخيرا مجال التمويل. كما أن درجة مساهمة المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في التنمية الاقتصادية كانت متوسطة، وأن أكثر المجالات مساهمة في التنمية الاقتصادية هو الحد من البطالة والفقر بدرجة مرتفعة، ثم مجال الرفاه الاقتصادي بدرجة متوسطة، وأخيرا مجال المسؤولية الاجتماعية بدرجة متوسطة؛ وأن أبرز فقرات مجال التشريعات والقوانين تطبيقا هي سهولة الإجراءات الحكومية للحصول على ترخيص المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا ، وان قانون تشجيع الاستثمار يساهم في تطوير المشاريع الصغيرة أذا ما تم تعديلة ، وفي مجال التمويل تشجع الحكومة المصارف على تقديم تسهيلات مالية للمشاريع الصغيرة، وتقدم الحكومة قروض للمشاريع الصغيرة، وفي مجال البرامج الإدارية والفنية، وتساعد الحكومة في تسويق منتجات المشاريع الصغيرة، وتقدم الحكومة الإرشاد الفني اللازم للمشاريع الصغيرة. إن أبرز مساهمات المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في التنمية الاقتصادية في مجال الحد من البطالة والفقر هي إقامة مشاريع صغيرة في مناطق ريفية مما يوفر فرص عمل للمواطنين، ودمج فئات المجتمع المختلفة في العمليات الإنتاجية، وفي مجال الرفاه الاقتصادي توفر المشاريع الصغيرة حرية للفرد في انتقاء ما يناسبه من عمل، وتسهم في الحد من الهجرة الخارجية، وفي مجال المسؤولية الاجتماعية فهي تخفض من أسعار سلعها المباعة للمؤسسات الخيرية، وتمنح مساعدات مالية للفقراء.

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط طردية بين دور القطاع الحكومي الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا ومساهمة تلك المشاريع في التنمية الاقتصادية، وبين التنمية الاقتصادية وكل من التشريعات والقوانين، والتمويل، والبرامج الإدارية والفنية، وعلاقة ارتباط طردية بين

التشريعات والقوانين والحد من البطالة والفقر، وبين التمويل والمسؤولية الاجتماعية، وبين البرامج الإدارية والفنية والمسؤولية الاجتماعية.بينما لا توجد علاقة ار تباط بين التشريعات والقوانين وكل من المسؤولية الاجتماعية والرفاه الاقتصادي، ولا بين التمويل وكل من الحد من البطالة والفقر والرفاه الاقتصادي، ولا بين البرامج الإدارية والفنية وكل من الحد من البطالة والفقر والرفاه الاقتصادي.

وعلى ضوء النتائج، قدمت الباحثة مقترحات للقطاع الحكومي قد تساعد في تحفيز دوره ومنها: ضرورة استشارة أصحاب تلك المشاريع عند سن القوانين والتشريعات ذات العلاقة، والعمل على منع تهريب سلع غير مطابقة للمواصفات الفلسطينية، وتسهيل تقديم هبات لا ترد للمشاريع الصغيرة والصغيرة جدا، وتقديم الدعم فيحال وجود خسائر، واعتماد منتجاتها ضمن العطاءات الحكومية الرسمية، وا ٍلزام المؤسسات الأهلية بذلك، وتوفير برامج تدريبية حول كيفية البدء في مشروع وا ٍعداد دراسات جدوى، وتفعيل دور المؤسسات التي تعمل على مراقبة وتحسين جودة السلع ومواصفاتها. ومقترحات لأصحاب المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا ومنها: تشغيل العائدين بعد تسريحهم من أعمالهم في الخارج، والمساهمة في إيجاد فرص عمل للإناث، وتوفير سلع تحد من الطلب على السلع الأجنبية المنافسة، وتوفير بيئة مناسبة للأفراد لتشجيعهم على الإبداع، وتشغيل ذوي الاحتياجات الخاصة.

The Role of government Sector in Stimulating the industrial small and very small projects, and it's reflection to develop the economic Development in Bethlehem and Hebron

This Study aims to introduce the role of government public sector in stimulating the small and very small projects, and it's reflection to develop the economic development from the perspective of the owners of those projects. The population of the study consisted of all owners of small and very small industrial licensed projects in the Governorates of Hebron and Bethlehem whose number (570) individuals. A stratified random sample of (256) individuals was selected, which represented 45% of population of the study. A descriptive method, and a questionnaire was used for the study, and was treated using a statistical packages (SPSS).

The results of the study showed that the degree of the role of Palestinian government public sector in stimulating the small and very small projects was moderate, and the most components of the role of public sector that applied was legislations and laws, then the administrative and technical programs, and finally the finance. Also The results showed that the total degree of the contribution of the small and very small projects to develop the economic development was moderate, and the most components of contribution of the small and very small projects to develop the economic development that used was reduced unemployment and poverty with a high degree, followed by economic welfare with a medium degree, and finally social responsibility with a medium degree. Also the results showed that the most prominent practices of legislations and laws that applied was the government procedures to obtain license for small projects was easy, and the investment promotion law contributed in development of the small projects to develop the small projects, also in finance; the government encouraged banks to provide financial facilities for small projects, the government provided loans for small projects, and finally in administrative and technical programs; the government helped in marketing the products of small projects, and provided them with the necessary technical guidance. The most components of the contributions of small and very small projects in economic development in reduction of unemployment and poverty was establishing small projects in rural areas provided work opportunities for citizens, and the small projects integrated the various community groups of society in the production process, and in economic welfare the small projects provided freedom for the individual to select what suits him from work , and its contribution in reducing external migration , and in social responsibility the small projects reduced the price of sold goods for charities and give financial assistance for the poor.

The study demonstrates a positive correlation between the role of the Palestinian governmental sector in the stimulation of small and very small projects and the contribution of small projects in economic development, and between economic development and all of (legislations and laws, finance, administrative and technical programs), as well as positive correlation between legislations and laws and reduction of unemployment and poverty, and between finance and social responsibility, and between administrative and technical programs and social responsibility. While there is no correlation between the legislations and laws and all of social responsibility, economic welfare, nor between finance and all of the reduction of unemployment and poverty and economic welfare, and nor between administrative and technical programs, and all of the reduction of unemployment and poverty and economic welfare.

The study proposes for Palestinian government sector that it is necessary to consult the owners of the small and very small projects during enactment laws and legislations related to those projects, and work to prevent smuggling of goods which are not conforming to the Palestinian specifications, provide non-refundable donations for small and very small projects, support it in event of losses, adoption their products within the official government tenders and obliged civil institutions with that tenders, provide training programs on how to start a project, and preparing feasibility studies, activate the role of institutions that working to monitor and improve the quality of goods and its specification. Also proposals for the owners of the small and very small projects, such as : run returnees after demobilization from their work abroad, contribution in creation of employment opportunities for females, providing of goods that reduce the demand for foreign competitive goods and a suitable environment for individuals in order to encourage them for innovate, and employing the persons with special needs.

الفصل الأول

موضوع الدراسة وخلفيتها

1.1 مقدمة

يعتبر العديد من الاقتصاديين إن أهم روافد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول بشكل عام والدول النامية بشكل خاص هو التركيز على تطوير المشاريعالصغيرة وتشجيع إقامتها وا ٍتاحة كافة الفرص لاستدامتها، حيث تساهم هذه المشاريع في زيادة الطاقة الإنتاجية وأيضا المساهمة في معالجة مشاكل الفقر والبطالة تحديدا في الدول النامية (المحروق، ومقابلة، 2006)؛ وذلك خلال تأثير المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل: إجمالي الناتج المحلي, والاستهلاك والعمالة والادخار والاستثمار والصادرات، لذا فهي تساهم بشكل فعال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ من خلال التكامل بين المنشآت الصغيرة والمتوسطة والكبيرة الحجم وتنويع وتوسيع هيكل الإنتاج (خضر، 2002).

كما تهتم مختلف دول العالم ومع اختلاف قوة اقتصادها بتقديم الدعم والنصح والمشورة؛ بهدف ضمان استمرارية هذا القطاع الحيوي واستمرارية نموه لتنمية اقتصادها المحلي. حيث تجد عادة استفادة الشركات الكبيرة من هذا القطاع كحاضنة له ، حيث تقدم لهذة المشاريع المواد الخام أو تستفيد منها في دعم العمليات الإنتاجية فيها؛ حتى تستطيع شركاتها الصغيرة والمتوسطة الاستمرار والمنافسة (حامد، 2006).

وفي فلسطين يتنامى حاليا اهتمام (واضح وملحوظ) عند القطاع الحكومي والقطاع الخاص والأهلي بضرورة العمل وتوحيد الجهود؛ من أجل تطوير وتفعيل المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا؛ لاعتبارها

أحد أهم الوسائل في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعلى الرغم من تفاوت الأدوار في التعامل مع هذه المنشآت، إلا أن هناك إيمان مطلق بأهمية المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا ودورها في الحد من مشكلة البطالة والفقر (مرقه، 2009).

كما أن للمشاريع الصغيرة والمتوسطة دورا كبيرا ورئيسا في توسيع القاعدة الإنتاجية، وا يجاد فرص العمل للشباب، وتوسيع دائرة الاستثمار، وتحقيق التوازن الاقتصادي والإقليمي بين كافة المناطق (أبو بكر ومهنا، 2001).

وفي دراسة أعدها معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس)؛ لاستخلاص العبر والدروس من تجارب دول العالم المختلفة في التعامل مع قطاع المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا، حيث أشار الباحث إلى أهمية دور القطاع العام وبأن العبء الأكبر والاهم يقع على عاتقه، باعتباره صاحب الدور الرئيس في مجال دعم وتطوير هذه المنشآت وذلك من خلال تحديد المعالم الرئيسة لدعم هذه المشاريع وتوفير إطار تنظيمي وقانوني يساهم في التطوير بشكل فعلي وملموس مع إيجاد برامج تطويرية، والعمل على تكامل الأدوار بين شركاء التنمية وهم: القطاع العام والخاص والمنظمات الأهلية والاتحادات من خلال التنسيق لوضع برامج مشتركة تساهم في تطوير وتفعيل هذا القطاع (حامد، وآخرون، 2009)، لذا فان تحقيق هذا الهدف يتم إذا أديرت العملية بشكل علمي ومنهجي وبتنسيق كامل بين كافة الأطراف المعنية، وعندها فقط سيساهم هذا القطاع في تحقيق تنمية اقتصادية.

وعلى الرغم من التطور (العددي) الملحوظ للمشاريع الصغيرة والصغيرة جدا، وارتفاع نسبتها من إجمالي المشاريع، حيث تبلغ نسبة هذه المشاريع 97 % من إجمالي المنشآت الاقتصادية، ومساهمة هذه المشاريع بتشغيل نحو 82% من إجمالي العاملين في المشاريع الكلية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008)؛ إلا أن المنشآت الكبيرة ذات النسبة المحدودة تحظى بالاهتمام الكبير من قبل القطاع الحكومي على حساب الاهتمام بالمشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في فلسطين ومعظم دول العالم (الاسكوا، 2007).

2.1 مشكلة الدراسة

تعتبر المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا العمود الفقري لاقتصاديات الدول النامية بشكل عام، وقاعدة الارتكاز للتنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي، كما تشكل 97% من إجمالي عدد المنشآت

الاقتصادية العاملة في فلسطين، وتساهم أيضا في تشغيل 82% من الأيدي العاملة الفلسطينية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008)، ومع هذا وحسب الآراء لبعض الكتاب والباحثين فإن هناك انحياز من قبل الحكومة لصالح المنشآت الكبيرة وأن القطاع الحكومي لا يقوم بالدور المناط به، وذلك من خلال اقتصار الامتيازات والتسهيلات والإعفاءات التي تتضمنها القوانين للمنشآت الكبيرة (عطياني، وعلي، 2009)، ومن هنا برزت مشكلة الدراسة والتي تتلخص في السؤال الآتي:

ما دور القطاع الحكومي الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصناعية الصغيرة والصغيرة جدا وانعكاسه على التنمية الاقتصادية في محافظتي بيت لحم والخليل من وجهة نظر أصحاب تلك المشاريع؟

3.1 مبررات الدراسة

يمكن إجمال مبررات الدراسة فيما يأتي:

- إن دور القطاع الحكومي هو دور رئيسي في مجال دعم وتطوير المشاريع الصغيرة، مع أن هناك غياب لاستراتيجية واضحة من قبل القطاع الحكومي ، تركز من خلالها على تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا بالرغم من انتشارها الواسع في كافة المناطق وعلى صعيد كافة القطاعات (حامد وآخرون، 2009).
- ضعف البيئة القانونية والتشريعية والتي تحكم عمل هذا القطاع، إلى جانب عدم توفر تعريف واضح ورسمي لهذه المنشآت من قبل القطاع الحكومي (خليفة، وهنطش، 2009).
- قلة الدراسات حول دور القطاع الحكومي في تطوير المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا، واقتصار معظم هذه الدراسات – على حد علم الباحثة – على دور القطاع الخاص وعلاقته بالمشاريع الصغيرة، والتطرق لدور القطاع العام كأحد الأدوار الثانوية.
- بالرغم من ارتفاع عدد المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا بالنسبة إلى عدد المنشآت الاقتصادية إلا أن مساهمتها في الإنتاج والتوظيف منخفضة (أبو ظريفة، 2006).
- تعتبر المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا أحد الأدوات الفاعلة للحد من مشكلة البطالة والتقليل من حدة الفقر في المجتمع، والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية (العتوم، 2006) .
- الاهتمام الشخصي للباحثة كونها تعمل في وزارة الاقتصاد الوطني, ولديها رغبة بإجراء هذه الدراسة والتي من المأمول أن تساعد في حال تطبيق مخرجاتها إلى مساهمة وزارة الاقتصاد

والـدوائر الحكوميـة ذات العلاقـة فـي تطـوير وتحفيـز المشـاريع الصـغيرة والصـغيرة جـدا، وبالتالي تسهم تلك المشاريع بشكل حقيقي في التنمية الاقتصادية.

4.1 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

- التعرف إلى دور القطاع الحكومي الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في مجالات (التشريعات والقوانين، والتمويل، والبر امج الإدارية والفنية) من وجهة نظر أصحاب تلك المشاريع.
- التعرف إلى مساهمة المشاريع الصناعية الصغيرة والصغيرة جدا في تحقيق التنمية الاقتصادية في مجالات (الحد من البطالة والفقر، والرفاه الاقتصادي، والمسؤولية الاجتماعية) من وجهة نظر أصحاب تلك المشاريع.
- التعر ف إلـى العلاقـة بـين دور القطـاع الحكـومي الفلسـطيني فـي تحفيـز المشـاريع الصـغيرة والصغيرة جدا ومساهمة تلك المشاريع في التنمية الاقتصادية.
- التعرف إلـى تـأثير خصـائص المبحـوثين (الجـنس، والعمـر، والمؤهـل العلمـي، وعـدد سـنوات الخبرة)، وخصـائص المشـاريع الصـغيرة والصـغيرة جـدا (الموقـع، وسـنة التأسـيس، والملكيـة، ورأس المال، وعدد العاملين) على إجاباتهم نحو دور القطاع الحكومي الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا من وجهة نظر أصحاب تلك المشاريع.

5.1 أسئلة الدراسة وفرضياتها

تتمثل أسئلة الدراسة في:

- مـا دور القطـاع الحكـومي الفلسـطيني فـي تحفيـز المشـاريع الصـغيرة والصـغيرة جـدا فـي مجـالات (التشـريعات والقـوانين، والتمويـل، والبـرامج الإداريـة والفنيـة) مـن وجهـة نظـر أصحاب تلك المشاريع؟
- ما مدى مساهمة المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في التنمية الاقتصادية في مجالات (الحد من البطالـة والفقر، والرفاه الاقتصـادي، والمسؤولية الاجتماعيـة) من وجهـة نظـر أصـحاب تلك المشاريع؟

- ما العلاقة بين دور القطاع الحكومي الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا ومساهمة تلك المشاريع في التنمية الاقتصادية؟
- هل تختلف استجابات المبحوثين نحو دور القطاع الحكومي الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا باختلاف خصائصهم الديموغرافية (الجنس، والعمر، والمؤهل العلمي، وعدد سنوات الخبرة)؟
- هل تختلف استجابات المبحوثين نحو دور القطاع الحكومي الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا باختلاف خصائص تلك المشاريع (الموقع، وسنة التأسيس، والملكية، ورأس المال، وعدد العاملين)؟

وللتعرف إلى العلاقة بين دور القطاع الحكومي الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا ومساهمة تلك المشاريع في التنمية الاقتصادية، وكذلك للتعرف إلى تأثير خصائص المبحوثين (الجنس، والعمر، والمؤهل العلمي، وعدد سنوات الخبرة) وتأثير خصائص تلك المشاريع (الموقع، وسنة التأسيس، والملكية، ورأس المال، وعدد العاملين في المشروع) نحو دور القطاع الحكومي الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا ، استخدمت الباحثة الفرضيات الصفرية الإحصائية الآتية:

- لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين المتوسطات لاستجابات المبحوثين نحو دور القطاع الحكومي الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في المجالات (التشريعية والقانونية، والتمويلية، والبرامج الإدارية والفنية) ومساهمة تلك المشاريع في التنمية الاقتصادية في المجالات (الحد من البطالة والفقر، والرفاه الاقتصادي، والمسؤولية الاجتماعية).
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في المتوسطات الحسابية لاستجابات المبحوثين نحو دور القطاع الحكومي الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا تعزى إلى خصائص المبحوثين الديموغرافية (الجنس، والعمر، والمؤهل العلمي، وعدد سنوات الخبرة).
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في المتوسطات الحسابية لاستجابات المبحوثين نحو دور القطاع الحكومي في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا تعزى إلى خصائص تلك المشاريع (الموقع، وسنة التأسيس، والملكية، ورأس المال، وعدد العاملين في المشروع).

6.1 أهمية الدراسة

تتبع أهمية هذه الدراسة من أهمية المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في معالجة الفقر، والحد من البطالة والمساهمة في رفع مستوى الدخل وتحقيق التنمية المستدامة، حيث تتميز معظم المشاريع الصغيرة بأنها مشاريع يسودها الطابع العائلي في الإدارة واتخاذ القرار، وتفتقر في معظم الأحيان إلى التخطيط العلمي ووضع استراتيجيات سواء في الإدارة أو التسويق والتمويل وغيرها من الجوانب التي تساهم في ديمومة هذه المشاريع وتطورها (الحلبية، 2004)، ومن هنا تبرز أهمية القطاع الحكومي في تقديم خدمات مساندة ومكملة أكثر مما تحتاجه المنشآت الكبيرة؛ وذلك لمحدودية الموارد المالية والقدرات الفنية اللازمة للتطور والتوسع عند المشاريع الصغيرة، وأهمية هذه الدراسة هي على النحو الآتي:

- أهمية نظرية: الدراسات المتخصصة حول دور القطاع الحكومي في تطوير المشاريع الصغيرة قليلة, حيث يتركز الاهتمام بدور القطاع الخاص والبرامج والخدمات المقدمة لهذا القطاع, ويتم اعتبار دور القطاع العام دورا ثانويا.
- أهمية علمية: إن القطاع الحكومي هو الجهة الرسمية التي تضع السياسات والاستراتيجيات وتراقب مدى تطبيقها، وتكمن الأهمية العلمية من وجهة نظر الباحثة، المساعدة في وضع آلية بطريقة علمية منهجية لبرامج ونشاطات تساهم في تطوير هذه المشاريع والحفاظ على ديمومتها.
- أهمية بحثية: المساهمة في تقديم مقترحات مكملة للدراسات السابقة وتتعلق في تطوير عمل المشاريع الصناعية الصغيرة والصغيرة جدا .

7.1 حدود الدراسة

تتحدد الدراسة بالحدود الآتية:

- حدود زمنية: تم تطبيق هذه الدراسة خلال شباط من عام 2011 م.
- حدود مكانية: اقتصرت هذه الدراسة على محافظتي الخليل وبيت لحم.
- حدود بشرية: شملت هذه الدراسة جميع أصحاب المشاريع الصناعية الصغيرة والصغيرة جدا والمرخصة من قبل وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني خلال شهر كانون اول من العام 2010، وذلك حسب السجلات الرسمية لدى وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني.

- حدود مفاهيمية: تحددت النتائج بالمفاهيم الواردة فيها والمحددة في مصطلحات الدراسة.
- حدود إجرائية: تحددت إمكانية تعميم نتائج الدراسة بالأدوات المستخدمة وشموليتها لمجالات الدراسة، واستجابة أفراد العينة لها، وبالأساليب الإحصائية المستخدمة في معالجة البيانات.

8.1 محددات الدراسة

واجهت الباحثة العديد من الصعوبات خلال إجراء هذه الدراسة وهي على النحو الآتي:

- ندرة الدراسات والأدبيات المتعلقة بانعكاس دور القطاع الحكومي الفلسطيني على التنمية الاقتصادية وخاصة في فلسطين.
- تعدد دوائر وهيئات القطاع الحكومي المشرفة على قطاع المشاريع الصغيرة (مطاوع، 2007)، فمن الصعب أن يتم دراستها جميعها خلال هذا البحث، لذا سنركز على القطاع الصناعي والجهات المشرفة عليه.
- قلة الدراسات والبيانات الموثقة بالأنشطة التي تناولت القطاع العام الحكومي في فلسطين وفي مناطق الجوار.
- تم اعتماد البيانات في وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني والتي تقتصر على المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا المرخصة فقط.
- توزيع العينة الجغرافي كان في مناطق بعيدة، وبالتالي صعوبة الوصول إليها.
- الإعفاءات والامتيازات التي تقدمها هيئة تشجيع الاستثمار تقتصر على المشاريع الصناعية التي رأس مالها 100 ألف دولار على الأقل، وبالتالي فان قطاع المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا لا يدخل في برنامج هيئة تشجيع الاستثمار (قانون تشجيع الاستثمار،1995).
- تصنيف المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا حسب بيانات وزارة الاقتصاد الوطني في سجلات التراخيص الصناعية يعتمد على معيار عدد العمال فقط .

9.1 هيكلية الدراسة

تشتمل الدراسة على خمسة فصول وهي على النحو الآتي:

الفصل الأول : مقدمة، ومشكلة الدراسة، ومبررات الدراسة، وأهداف الدراسة، وأسئلة وفرضيات الدراسة، وأهمية الدراسة، وحدود الدراسة، ومحددات الدراسة، وهيكلية الدراسة.

الفصل الثاني : الإطار النظري والدراسات السابقة.

الفصل الثالث : منهجية الدراسة وأدواتها، مجتمع الدراسة، وعينة الدراسة وخصائصها، وأدوات الدراسة,وصدق أداة الدراسة والتحكيم، وثبات أداة الدراسة، والتحليل الإحصائي لخصائص عينة الدراسة.

الفصل الرابع : التحليل الإحصائي، وعرض النتائج ومناقشتها ودراسة مقارنة لها.

الفصل الخامس : النتائج، الاستنتاجات، المقترحات.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

يتضمن هذا الفصل عرضا للإطار النظري لهذه الدراسة والدراسات السابقة ذات العلاقة، حيث بدأت الباحثة بالتطرق إلى القطاع الحكومي، ومفهوم القطاع الحكومي الفلسطيني، وأهدافه، وبرامجه، ومؤسساته وخصائصها وعلاقتها بالمشاريع الصغيرة والصغيرة جدا، ثم استعرضت الباحثة المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا، ومفهومها، والمعايير المعتمدة في تعريفها، وأنواعها، وتصنيفاتها، وأهميتها، وخصائصها، ومعوقاتها، وأسباب فشلها، وبعد ذلك تناولت الباحثة التنمية الاقتصادية، ومفهومها، واختلافها عن النمو الاقتصادي، ومتطلباتها، وشروط التنمية الاقتصادية الفلسطينية، ومعوقاتها، ومؤشراتها، وأهميتها في التنمية الاقتصادية الفلسطينية، وأخيرا تم عرض الدراسات الفلسطينية والعربية والأجنبية والتعقيب عليها.

1.2 القطاع الحكومي

إن وضع القطاع الحكومي في البلدان النامية متشابه إلى حد كبير من حيث أن معظم النشاطات الاقتصادية لهذه الدول تركز على البنية التحتية، وتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية، وتنظيم حركة التجارة الخارجية، كما أنه يستخدم للدلالة على النشاطات الاقتصادية القائمة على أساس ملكية الدولة لرأس المال والمنتجات، وهذا ما فرض تكوين القطاع الحكومي كمحور تنموي ر ئيس لتعجيل عملية التنمية الاقتصادية، وتنويع مصادر الدخل القومي، وا ٍنشاء المشاريع الاقتصادية الكبيرة الحجم والمتقدمة تقنيا وا ٍداريا، وتشجيع إقامة مشاريع صغيرة ومتوسطة وصغيرة جدا (الشقاوي، 2002).

ويمكن الحديث بشكل تفصيلي عن القطاع الحكومي الفلسطيني على النحو الآتي:

1.1.2. مفهوم القطاع الحكومي الفلسطيني:

يتكون القطاع الحكومي الفلسطيني من وزارات وهيئات ومؤسسات تمول من خلال الموازنة العامة للحكومة، وتطور هذا القطاع بعد مباشرة السلطة الوطنية الفلسطينية لعملها، وذلك من حيث التوسع في تأسيس الوزارات واستحداث وحدات حكومية جديدة، حيث تبلغ عدد الوزارات والمؤسسات الحكومية حوالي ثلاث وستين وحدة حكومية تتوزع على حوالي 27 وزارة (صبري، 2003).
وذكر(الصوراني، 2005 ، ب) أن القطاع الحكومي بشكل عام هو ذلك القطاع الذي يعمل على تقديم خدمات أساسية تمول من قبل الموازنة العامة للدولة، والتي تؤمن إيراداتها بالدرجة الأولى من المساعدات الخارجية والضرائب المفروضة على الشعب للمساهمة في تحمل نفقات الخدمات العامة.

بينما ورد في (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، معجم المصطلحات الاقتصادية، 2010) أن القطاع الحكومي Government Sector هو كيان قانوني قائم على نظم سياسية ويملك سلطات تشريعية وقضائية وتنفيذية سارية على الغير.

ولكن (صبري، 2003) ذكر بأن القطاع الحكومي الفلسطيني عبارة عن مؤسسات عامة مملوكة ملكية عامة، أو صدرت قرارات رئاسية بتأسيسها، وتعمل في قطاعات مختلفة وتأخذ أشكالا قانونية مختلفة.

2.1.2. أهداف القطاع الحكومي الفلسطيني:

باشرت السلطة الوطنية الفلسطينية عملها من واقع اقتصادي مدمر نتيجة السياسات والأوامر العسكرية التي مارسها الاحتلال الإسرائيلي على كافة الأصعدة، لمنع نمو وتطور الاقتصاد الوطني الفلسطيني. حيث كان السوق الفلسطيني سوقا استهلاكيا ومرتبطا بالاقتصاد الإسرائيلي ارتباطا وثيقا، وحاولت السلطة الوطنية الفلسطينية من خلال أجهزتها ودوائرها على ترميم وإعادة بناء الاقتصاد الوطني بالتنسيق مع القطاع الخاص، حيث عملت ومن خلال وزارة الاقتصاد الوطني بتنفيذ إعادة تأهيل الصناعة الوطنية بالتنسيق مع الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية، إلى جانب العمل على تعديل وتطوير العديد من القوانين التي يمكن أن تخدم هذا القطاع وتطوره، مثل قانون تشجيع الاستثمار، وقانون الصناعة، وقانون الغرف التجارية، وقانون المناطق الصناعية، وقانون المواصفات والمقاييس الفلسطينية وغيرها، وساهمت في إعداد العديد من الدراسات، وتقديم مشاريع قوانين، ولكن ما زالت هذه

الدراسات في مراحلها الأولى والنظرية، ولم يتم اتخاذ أية خطوات عملية وا ٍجرائية(عبد الرحمن، وآخرون، 2005).

كما يهدف القطاع الحكومي الفلسطيني إلى دعم وتطوير المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا، من خلال تأمين وجود إطار تنظيمي وقانوني مناسب وفعال يعمل على تطوير هذه المشاريع، مع إيجاد وسائل تطويرية عامة يمكن الاحتذاء بها من قبل الجهات الأخرى الشعبية والأهلية، كذلك يناط بالقطاع الحكومي تعديل البنية الهيكلية لمؤسسات القطاع العام والخاص والتنسيق بينهما من أجل تكامل الأدوار(حامد، وآخرون، 2009).

وبالاطلاع على تجارب القطاع الحكومي اتجاه تطوير وتحفيز هذه المشاريع، نجد أن الحكومة المصرية مثلا قامت بوضع سلسلة من السياسات والإجراءات الكفيلة بالنهوض بهذه المشاريع وتحفيزها مثل إقر ار قانون المشاريع الصغيرة والمتوسطة رقم (141) عام 2004، وقانون التسوق من مكان واحد ONE STOP SHOP، وهذا الإجراء يهدف إلى تسهيل عمليات تسجيل المشاريع الصغيرة (ملحم، 2010).

ويفيد (أبو الفحم، 2009) أن معظم الحكومات في العالم تعمل جاهدة لتقديم التسهيلات اللازمة لجذب الاستثمار وجلب رؤوس الأموال الخارجية والداخلية، سواء من مواطنيها المغتربين أو من الأجانب, وحسب رأيه فإنه من الأجدر بهذه الحكومات تشجيع وتسهيل إنشاء المشاريع الاقتصادية لقطاع الشباب في المجتمع والعمل على توفير كافة التسهيلات والخدمات المجانية لهم، ويمكن البدء في هذه المشاريع على النحو الآتي:

- إعطاء تسهيلات لإنشاء مشاريع فردية ومنح تراخيص دون تعقيدات وضمانات مالية.
- تقديم إعفاءات ضريبية ومن رسوم التراخيص.
- تقديم تسهيلات جمركية.
- تشجيع التصدير وفتح أسواق شعبية لتسويق المنتجات بدعم حكومي.

3.1.2. برامج القطاع الحكومي الفلسطيني:

تقوم الحكومة الفلسطينية عادة بالإعلان عن برنامجها، وهذا يخلق جوا من التفاعل بين الجمهور والحكومة، بالإضافة إلى أنه يشكل فرصة لمعرفة توجهات الحكومة المستقبلية من جهة، وايجاد

مرجعية لتقييم عمل الحكومة عند انتهاء البرنامج من جهة أخرى، كما ربط برنامج الحكومة الثالثة عشر التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتنمية البشرية والأولويات بالأمد البعيد، وتحدث البرنامج بشكل واضح لا يحتمل الاجتهاد عن تبني الاقتصاد الحر. (الصوراني،2005، ب) ، حيث تشرف الحكومة على قطاع المشاريع الصناعية الصغيرة والصغيرة جدا في العديد من المجالات ولكن سيتم التطرق إلى بعض هذة المجالات والتي يتوقع أن تؤثر في التنمية الاقتصادية من خلال تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا وهي على النحو الآتي:

1.3.1.2. التشريعات والقوانين:

لدى السلطة الوطنية الفلسطينية ممثلة بالقطاع الحكومي العديد من القوانين والأنظمة التي تؤثر على تفعيل وتحفيز المشاريع، وذلك بالرغم من وجود العديد من مسودات القوانين التي تنظم عمل المشاريع الاقتصادية, والإصلاح القانوني والسياسات المتبعة كفيل بمأسسة العديد من هذه المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا، وتشجيعها على التسجيل بشكل رسمي, وخصوصا إذا توفرت آليات تشجيعية للتسجيل الرسمي (kawasmi, white, 2010).

لم تتم المصادقة على قانون للمشاريع الصغيرة والصغيرة جدا حتى الآن، وبالتالي هناك اجتهادات من كافة الجهات الرسمية والمؤسسات الأهلية في تعريف هذه المشار يع حسب أجندتها، مما يؤثر على توفر نظام إحصائي لمتابعة عمل هذه المشاريع ومراقبتها، ومعرفة إعداد المشاريع الجديدة أو المشاريع التي انتهت دورة حياتها, مما ينعكس على توفر باقي المعلومات المتعلقة بفرص العمل. هذا بالإضافة إلى العديد من القوانين ذات العلاقة بقطاع المشاريع الصغيرة لا تقدم امتيازات خاصة له مما تساعد على تطوره بالشكل المطلوب مثل قانون تشجيع الاستثمار وقانون المناطق والمدن الصناعية وغيرها (عطياني، وعلي، 2009).

2.3.1.2. التمويل:

في إطار الدعم الكامل لقطاع الأعمال في فلسطين وعلى وجه الخصوص قطاع المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا والمتوسطة، تعمل وزارة الاقتصاد الوطني على توجيه جزء من الدعم المخصص للقطاع الاقتصادي واستثماره على شكل منح أو قروض دولية؛ لتطوير المشاريع القائمة وحفز المستثمرين لتأسيس مشاريع جديدة، ومن البرامج التمويلية الحالية حسب (الموقع الر سمي لوزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني، 2011).

- المنحة الفرنسية: وهي عبارة عن دعم مقدم من الحكومة الفرنسية إلى السلطة الوطنية بقيمة 5 ملايين يورو، لدعم الشركات المحلية الفلسطينية الخاصة،وا عطاء الأولوية للمشاريع التي ستقام في منطقة بيت لحم الصناعية، ويتم تقديم الطلبات للبنوك المعتمدة مرفقة بكافة الأوراق والمعلومات المطلوبة وهي تحضير جدوى اقتصادية –خطة عمل– ميزانية عمومية – قائمة الدخل وقوائم التدفق النقدي، ويشترط أن يكون المنتفعون جاهزين ومستعدين لتقديم الضمانات الكافية لدعم التمويل الخارجي من البنوك.
- المنحة الهولندية: يهدف هذا البرنامج إلى دعم القطاع الخاص الفلسطيني، حيث تعطى الأولوية للمشاريع التي تساهم في خلق فرص عمل ونقل الخبرات، والمساهمة في التقليل من الفقر، والجهات المستفيدة هي: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحلية، ويشترط أن تكون المشاريع مزودة بمقترح خطة عمل يؤدي إلى استدامة المشروع التجاري، وتدفع كافة الضرائب من قبل المستفيدين من البرنامج والتي تشمل ضرائب الاستيراد المباشر وغير المباشر، حيث يركز البرنامج على المشاريع التي تؤكد على المسئولية الاجتماعية.
- المنحة الايطالية : وهي منحة مقدمة من الحكومة الايطالية والتي جرى توقيعها ضمن مؤتمر الاستثمار في مدينة بيت لحم عام 2010 وهي عبارة عن قروض بالتنسيق مع اربع بنوك هي بنك فلسطين وبنك القدس والبنك التجاري الفلسطيني وبنك الرفاة وذلك لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة .

وترى الباحثة أن هذه البرامج لا تستطيع بدورها أن تغطي معظم المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في كافة المناطق، إلى جانب أن آلية تعميم هذه المشاريع تكون من خلال الغرف التجارية أو الاتحادات الصناعية أو جهات تنسيق أخرى، أومن خلال وسائل الاتصال الحديثة (الانترنت) مفترضين أن كافة المشاريع لديها وسائل حديثة للاتصال, إلى جانب أن هناك العديد من المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا غير المرخصة أو المسجلة لدى الغرف التجارية أو الاتحادات (القطاع غير المنظم)، هذا بالإضافة إلى أن أصحاب تلك المشاريع ليس لديهم الخبرة والتدريب الكافيين لإعداد دراسة جدوى اقتصادية وفق المعايير العلمية، لذا هذه البرامج حسب رأي الباحثة تقتصر على بعض المشاريع فقط.

3.3.1.2. البرامج الإدارية والفنية:

يشكل القطاع غير المنظم ثلثي المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا والمتوسطة، وأن مستوى الإشراف والمتابعة من قبل القطاع الحكومي على إنتاج هذا القطاع تكون ضعيفة (خليفة، 2009).

وترى الباحثة أنه وضمن أية استراتيجية لتطوير المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا وخصوصا القطاع الصناعي فنحن بحاجة إلى برامج وآليات تركز على البرامج الإدارية والفنية، حيث أن فكرة تأسيس مشروع بحاجة إلى العديد من الإجراءات للحصول على ترخيص وأيضا بحاجة إلى إجراءات أخرى لتشغيله، على صعيد البرامج الإدارية (معاملات التراخيص) هناك تعدد في جهات الإشراف على هذا القطاع. وأما المتابعة الفنية فتقتصر على وزارة الاقتصاد الوطني من جهة؛ والمواصفات والمقاييس الفلسطينية من جهة أخرى، وهذه الجهات لا تتوفر لديها الإمكانيات البشرية لتغطية قطاع المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا لتقديم الإرشاد لتطوير العمل والمساعدة في حل المشكلات.

4.1.2. خصائص مؤسسات القطاع الحكومي الفلسطيني:

يمكن استعراض خصائص مؤسسات القطاع الحكومي الفلسطيني حسب ما ذكرها (الصوراني، 2005، ب) وذلك على النحو الآتي:

- عدم توفر تعريف إداري أو قانوني للعديد من مسميات الوحدات الحكومية أو منشآت الحكومة الهادفة وغير الهادفة للربح مثل الهيئات والمؤسسات العامة. وهي تعمل بدون وجود نظم داخلية لها تحدد آلية عملها وا ٍطارها الإداري والمالي .
- تعدد الأشكال التي تنتظم فيها أنشطة الأعمال الحكومية في صورة شركات مساهمة عامة وخاصة عبر شركات وهيئات ومصالح ومنظمات غير هادفة للربح.
- معظم أعضاء مجلس الإدارة والمديرين في منشآت الأعمال الحكومية، هم من الوزراء وكبار المسئولين في السلطة الفلسطينية.
- ترفض العديد من المؤسسات والشركات الحكومية التعاون مع هيئة الرقابة العامة وحتى بعض البلديات ترفض الرقابة على حساباتها، مما أدى لظهور المخالفات والتناقضات القانونية والإدارية والمالية، وزاد من تفاقم عوامل الخلل الإداري والفساد المالي فيها.

5.1.2. علاقة مؤسسات القطاع الحكومي الفلسطيني بالمشاريع الصغيرة والصغيرة جدا:

تشكل المشاريع الصناعية الصغيرة والصغيرة جدا الغالبية العظمى من إجمالي عدد المشاريع الاقتصادية الصناعية القائمة والمرخصة في فلسطين، وتساهم في تشغيل عدد كبير من العمال، ولقد أدركت السلطة الوطنية الفلسطينية أن دعم وتشجيع هذه المشاريع يساهم في إحداث تنمية اقتصادية حقيقية (حامد، 2006).

وذكر (عبد الرحمن، وآخرون، 2005) أن العديد من مؤسسات القطاع الحكومي الفلسطيني تشرف على المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا كل في اختصاصه، سواء من النواحي الإدارية والفنية أو الإجرائية، ويمكن ذكر هذه المؤسسات على النحو الآتي:

- وزارة الاقتصاد الوطني.
- وزارة المالية .
- الحكم المحلي والبلديات.
- سلطة جودة البيئة .
- وزارة الصحة .
- الدفاع المدني والشرطة.
- هيئة المواصفات الفلسطينية .
- هيئة المدن والمناطق الصناعية.
- هيئة تشجيع الاستثمار.

وفيما يأتي عرض لبعض مؤسسات القطاع الحكومي الفلسطيني التي ترتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بالمشاريع الصناعية الصغيرة والصغيرة جدا، وذلك على النحو الآتي:

1.5.1.2. وزارة الاقتصاد الوطني:

تتضمن رسالة وزارة الاقتصاد الوطني المساهمة في تحسين أوضاع الشعب الفلسطيني ورفع مستوى معيشة المواطن ورفاهيته، وذلك من خلال تشكيل إطار تنموي للقطاع الخاص يعمل على إحداث طفرة اقتصادية تعمل على رفع مستوى معيشة المواطن ورفاهيتة وذلك من خلال رسم سياسات اقتصادية بالتعاون مع الوزارات ذات العلاقة، وأن مهام وزارة الاقتصاد الوطني حسب (وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني، 2011) هي على النحو الآتي:

- رسم السياسات الاقتصادية بالتعاون مع مؤسسات القطاع الخاص والوزارات والمؤسسات ذات العلاقة.
- تسجيل الشركات والسجل التجاري والملكية الصناعية والوكالات التجارية والحفاظ على حقوقهم.
- ترخيص المنشآت الصناعية وا إصدار رخص الاستيراد ورخص إعادة التصدير وتصديق شهادات المنشأ.

- حمايـة المسـتهلك مـن خـلال إجـراءات الرقابـة والتفتـيش علـى السـلع الاسـتهلاكية ومطابقتهـا للمواصفات ومراقبة وا إشهار الأسعار.

2.5.1.2. وزارة المالية:

هناك العديد من الدوائر والأقسام في وزارة المالية ذات علاقة مع المشاريع موضوع البحث وهي:

- الإدارة العامة للجمارك والمكوس.
- الإدارة العامة لضريبة الدخل.
- الإدارة العامة لضريبة القيمة المضافة.(وزارة المالية ،2011)

وحسب قانون الضريبة الفلسطيني فإنه يفرض على الشخص المعني (المنشآت أو المشاريع) ضريبة بنسبة 15% دون الأخذ بعين الاعتبار حجم هذه المشاريع، كما لا يسمح القانون بترحيل خسائر السنوات المالية السابقة إلا لخمس سنوات وبنسب متساوية، ولا يقدم القانون أية معاملة خاصة للمشاريع الصغيرة والصغيرة جدا، وهذا ينطبق على التشريعات الخاصة بضريبة القيمة المضافة (حامد، وآخرون، 2009).

3.5.1.2. مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية:

من فوائد تطبيق المواصفات الفلسطينية هي:

- التقليل من الهدر الناتج في المواد الخام والعمالة، والتقليل من مخزون المواد الخام والمنتج النهائي وبالتالي تقليل تكلفة الإنتاج .
- ثبات نوعية الإنتاج وسهولة تتبع خطوات العملية الإنتاجية , وسهولة مراقبة جهات الاختصاص.
- ضمان فتح أسواق جديدة محلية وعالمية.(قانون المواصفات والمقاييس الفلسطينية رقم 6 لعام 2000).

وذكر (عطياني، وآخرون، 2009) أن هيئة المواصفات والمقاييس الفلسطينية قد أصدرت 120 شهادة للجودة الفلسطينية لمصانع ومنشآت صغيرة ومتوسطة وكبيرة من إجمالي عدد المنشآت الكلي في فلسطين، وهذا عدد متواضع إذا ما أخذ بعين الاعتبار أهمية شهادة الجودة الفلسطينية والتي يجب

أن تكون جواز سفر لدخول الأسواق العالمية والمحلية وا ٍعطائها فرصة قوية لمنافسة المنتجات العالمية.

4.5.1.2. هيئة تشجيع الاستثمار:

يهدف قانون تشجيع الاستثمار إلى تحقيق أهداف وأولويات التنمية في فلسطين من خلال زيادة وتشجيع وتسهيل الاستثمارات، وذلك عبر منح الحوافز للمستثمرين وتقديم الضمانات للمستثمرين والاستثمارات القائمة في فلسطين، وحسب المادة 23 من قانون تشجيع الاستثمار في فلسطين لعام 1995 فان المنح التي تقدم للمشاريع والتي تقرها الهيئة لا تشمل قطاع المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا .

وحسب دراسة (خليفة، 2009) فعندما يتم مقارنة التسهيلات والحوافز التي تقدم للمشاريع نجد أن لمشاريع الكبيرة ذات رأس المال المرتفع تمنح امتيازات أفضل من المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا مع العلم أن الثانية تحتاج إلى دعم وحوافز أكبر للمحافظة على استمرارها وتطورها وتفعيل دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية.

2.2 المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا:

استطاعت العديد من الدول الفقيرة أن تنتقل إلى تصنيفات الدول الغنية الكبرى من خلال اهتمامها وتركيزها على تنمية المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا والمتوسطة لدعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية (أبو جزر، 2006).

وذكر الحايك(2007) أن المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا تعتبر أحد أهم الأدوات التي تستخدمها الدول لمحاربة الفقر والبطالة، والعمل على تقليل الفروقات في توزيع الدخل من خلال قدرتها على الانتشار الجغرافي في المدن والقرى، واعتمادها على المواد الأولية المحلية المتوفرة داخل البلاد.

ويمكن أن يكون للمشاريع الصغيرة والصغيرة جدا دور فعّال في تحقيق سياسة الاكتفاء الذاتي والمساهمة في الحد من الاستيراد؛ وذلك من خلال تقديمها منتجات بمواصفات وجودة عالية للسوق المحلي كما يمكن أن تساهم منتجاتها شبه المصنعة في العمليات الإنتاجية للمشاريع الأكبر حجما (غرفة تجارة وصناعة رام الله، 2003).

1.2.2. مفهوم المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا:

إن تعريف هذا القطاع يعتبر من أهم العوامل الأساسية لوضع السياسات والتشريعات والبرامج الخدمية المناسبة؛ لتطوير المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا، ويعتبر التعريف شرطاً أساسياً لبناء قواعد بيانات منسقة وموثوق بها ليتم تحليلها والاستفادة منها في برنامج التنمية بشكل عام وتنمية المشاريع الصغيرة والصغيرة بشكل خاص، وحتى تتمكن الجهات المعنية الرسمية والأهلية من فهم الواقع العملي لهذا القطاع , ومتابعة التغيرات ووضع الحلول المناسبة له (بن جليلي، 2010).

وعند استعراض التعريفات المتعلقة بالمشاريع الصغيرة والصغيرة جدا نجد أن هناك اختلافات واضحة وعديدة بينها، حيث تقوم كل دولة بوضع تعريف ضمن معايير وأسس تنظيمية خاصة بالدولة والتي في الغالب تختلف من دولة إلى دولة أخرى، سواء الدول المتقدمة صناعيا أو الدول النامية. وذلك لتسهيل عملية الإشراف والمتابعة من قبل جهات الاختصاص وسهولة وضع الخطط والاستراتيجيات التي تلائم تطوير هذا القطاع.

وبالرغم من إن المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا تحظى باهتمام عالمي من خلال المنظمات والهيئات الإقليمية والعربية والدولية، إلى جانب اهتمام الباحثينوخبراء الاقتصاد، وا يمانهم بالدور الحيوي لها في مجالات التشغيل والإنتاج ومعالجة الاختلال الاقتصادي, إلا أنهم لم يستطيعوا الوصول إلى تعريف موحد ومعتمد لهذه المشاريع (منظمة العمل العربية، 2008).

وهناك معايير عديدة يمكن الاستعانة بها عند تحديد مفهوم المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا، وهذه المعايير تختلف من دولة لأخرى استنادا إلى إمكانياتها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ومراحل النمو الصناعي, ومدى التقدم التكنولوجي ودرجة التطور الاقتصادي التي وصلت إليها هذه الدولة (زيدان، 2005).

أما بالنسبة إلى منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو) فان المشاريع الصغيرة هي تلك المشاريع التي يديرها صاحب المشروع، وهو بدوره يتحمل المسئولية كاملة بأبعادها الطويلة الأجل (الإستراتيجية) والقصيرة الأجل (التكتيكية)، وبعدد عمال (10-50) عاملا.(سليمان، 2009)، وفي دراسة أعدت من قبل الاونكتاد حول تعريفات المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا، أفادت بان هناك (55) تعريف في (75) دولة (الحايك، 2007) .

وعرفت منظمة العمل الدولية المشاريع الصغيرة بأنها تلك الوحدات الصغيرة الحجم والتي تنتج وتوزع سلعاً وخدمات، وتتألف من منتجين مستقلين يعملون لحسابهم الخاص في المناطق الحضرية من البلدان النامية، وبعضها تعتمد على العائلة في العمل، وبعضها الآخر قد يوظف عمالاً وحرفيين وهي تعمل برأس مال ثابت صغير أو ربما بدون رأس مال ثابت (كنجو،2007).

وذكرت (عبد الغني، 2006) أنه في مصر يتم تعريف المشاريع الصغيرة حسب القانون (141) عام 2004، على أنها كل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاط اقتصادي سواء إنتاجيا أو تجاريا أو خدميا ويعمل برأس مال لا يقل عن 50 ألف جنية ولا يتعدى مليون جنية، وان لا يزيد عدد العاملين عن 50 عاملا. بينما المشاريع المتناهية الصغر(الصغيرة جدا) فهي كل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطا اقتصاديا أو تجاريا أو خدميا ولا يقل رأس مالها عن 50 ألف جنية مصري.

وفي فلسطين لا يوجد تعريف واضح ومحدد للمشاريع الصغيرة والصغيرة جدا وإنما هناك اجتهادات تختلف بين القطاع الرسمي والقطاع الخاص، ويتحكم بذلك طبيعة النشاط أو الجهة المسئولة، حيث قام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عام 2003 بعمل مسح للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وتم تصنيفها على النحو الآتي:

- المشاريع الصغيرة جدا : أقل من 5 عمال أغلبهم بدون اجر, والكيان القانوني لها فردي, ورأس المال المتوفر قليل.
- المشاريع الصغيرة: عدد العمال من 5- 15، ورأس المال أعلى من 10 الآلاف $.
- المشاريع المتوسطة: 20 -50 عاملا.
- المشاريع الكبيرة: عدد العمال 51 فأكثر.

ومن جهة أخرى تقوم وزارة المالية الفلسطينية بتصنيف المشاريع الصناعية حسب الشرائح الضريبية للمنتفعين, بينما تصنف وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني المشاريع حسب النشاط الاقتصادي، ولكن هيئة تشجيع الاستثمار الفلسطيني تصنف المشاريع من خلال قانون الاستثمار لعام 1998، حيث يتم تقديم الامتيازات حسب تصنيفات رأس المال المستثمر (الشاعر، 2006).

وصنفت أحدث دراسة علمية والتي تم إعدادها من قبل منظمة العمل الدولية بالتنسيق مع وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني في فلسطين المشاريع الصناعية الصغيرة والصغيرة جدا حسب ما هو مبين في الجدول (1.2) الآتي:

جدول 1.2 : المشاريع حسب الحجم والتوظيف والمردود السنوي ورأس المال المسجل بالدولار (kawasmi, white, 2010).

أصناف المشاريع	حجم العمال	المردود السنوي	رأس المال المسجل
مشاريع متناهية الصغر	4-1	حتى 20 ألف	حتى 5 ألاف
مشاريع صغيرة	9-5	200000-20001	50000- 5001
مشاريع متوسطة	19-10	500000 -200001	100000-500001
شاريع كبير ة	20 أو أكثر	500001 فأكثر	100001 فأكثر

2.2.2. المعايير المعتمدة في تعريف المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا:

تستخدم دول العالم المختلفة في تصنيفاتها للمشاريع العديد من المعايير بحيث تقسم هذه المعايير إلى نوعين، وهما على النحو الآتي:

1.2.2.2. المعايير الكمية:

وتعتبر المعايير الكمية من أكثر المعايير استخداما؛ لسهولة الحصول على بيانات واحصاءات دقيقه، وا ٍمكانية وضع حدود فاصلة بين الصناعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة, ومن المعايير الكمية المستخدمة.

- معيار عدد العمال: من أبسط المعايير وأكثرها استخداما وذلك للأسباب الآتية:
توفر البيانات الخاصة عن العمال في معظم الدول، وسهولة عملية المقارنة بين القطاعات وبين الدول، الى جانب سهولة جمع المعلومات حول هذا المعيار.
ومع ايجابيات هذا المعيار فان له جوانب ضعف، كعدم قدرته على عكس الوضع الحقيقي لحجم الصناعة بسبب اختلاف معامل رأس المال بين الصناعات المختلفة، فعلى سبيل المثال هناك صناعات ضخمة توظف عددا قليلا من العمال وهنا يصبح من الخطأ اعتبار هذه الصناعات من الصناعات الصغيرة استنادا إلى معيار عدد العمال (سلمان، 2009).

- معيار رأس المال المستثمر: وحسب أراء العديد من الباحثين فان معيار العمالة لا يعتبر معيارا كافيا أو دقيقا للتفريق بين المشاريع الصغيرة والكبيرة، ويفيد الاسرج (2009) بأن الاستعانة

بمعيار رأس المال المستثمر قد يكون ذا فاعلية وعلى وجه الخصوص لبرامج تنمية المشاريع الصغيرة التي تركز على حجم الأصول الرأسمالية عند تقرير الإعانات أو القروض الميسرة لتمويل شراء الآلات والمعدات، أو لإنشاء المناطق الصناعية للورش الحرفية.

وتتمثل صعوبات هذا المعيار في تحديد رأس المال المعتمد، وهل سيتم اعتماد رأس المال الثابت فقط مثل المباني والأراضي والآلات، أو رأس المال العامل أو المتغير مثل المخزون السلعي من مواد أولية أو مواد خام، أو رأس المال الكلي من ثابت ومتغير. ومن مشاكل هذا المعيار صعوبة تقييم المعدات القديمة وصعوبة تقدير حجم وقيمة المخزون، وان صاحب المشروع في بعض الدول النامية يقوم بإخفاء الأرقام الحقيقية باستثماره الصناعي ولا يقوم بكشف بياناته للجهات الرسمية (زيدان، 2005).

- معيار حجم الإنتاج أو المبيعات: تتصف المشاريع الصغيرة في الغالب بانخفاض قيمة إنتاجها وبالتالي قيمة مبيعاتها من حيث الكمية، ومن عيوب هذا المعيار أن قيمة المبيعات تتأثر بالتغيرات التي قد تحصل في قيمة النقود وخاصة في حال حدوث تضخم ، إلى جانب ندرة البيانات المالية؛ وذلك لأن هذه المشاريع بشكل عام تحاول أن تقلل من قيمة مبيعاتها لتتجنب الضرائب أو التقليل منها (العباسي، 2003).

2.2.2.2. المعايير النوعية:

تعتمد هذه المعايير على تحليل مكونات المشاريع الصغيرة, حيث أن هذه المشاريع متعددة الأنشطة ولأن خصائص تلك الأنشطة تختلف فيما بينها, فبعض الجهات تفضل وضع معايير محددة يتم من خلالها تجميع الصناعات ذات الخصائص المشتركة الآتية: (عبد الغني، 2006).

- أساليب الإنتاج: يتم التميز بين النشاط التقليدي الذي يستخدم التقنيات القديمة والمتوارثة والذي يقتصر نشاطه على تلبية احتياجات السوق المحلي, وبين النشاط الإنتاجي الحديث القادر على الاستفادة من الأنظمة الإنتاجية والتنظيمية الحديثة.
- نوع الإدارة أو التخصص: وهي التي تعبر عن استقلالية الإدارة والعمل, فالمالك هو مدير المشروع وهو الذي يتخذ القرارات داخل المشروع، إلى جانب قيامه بالمهام الفنية والتسويقية, وتمتاز هذه المشاريع بغياب الهيكل التنظيمي لها.

- اتجاهات السوق: حيث يعتمد هذا المعيار على مدى سيطرة هذا المشروع على السوق من خلال علاقة العرض والطلب للمنتجات أو الخدمات ، فالمشروع يكون كبيرا عندما تكون هيمنته على السوق كبيرة ، ولا يعتبر هذا المعيار دقيقا؛ لأن نوع المنتجات لها دور في تحديد أهمية السوق نفسه ، على اعتبار أن معظم هذه المشاريع الصغيرة تكون قريبة من مصادر المواد الخام وكذلك الأسواق (أبو بكر، 2002).

وهناك تعريفات عديدة للمشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في بعض الدول والمعايير المعتمدة في تصنيفها، وتود الباحثة أن تتطرق لها للاطلاع وعمل المقارنات والاختلافات في هذه المعايير.

جدول 2.2 : المعايير المستخدمة في بعض الدول في تصنيف المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا
المصدر: (منظمة العمل الدولية، 2009)

الدولة	التصنيف	عدد العمال	حجم الأموال المستثمرة	معايير أخرى
اليابان	مشاريع صغيرة جدا	أقل من 300 عامل	أقل من 10 بليون ين	رأس المال الثابت
بريطانيا	مشاريع صغيرة جدا	1–50 عاملاً	لا تزيد عن 7 مليون جنيه إسترليني	الإرباح الصافية لا تزيد عن 104 مليون جنيه إسترليني
الولايات المتحدة الأمريكية	مشاريع صغيرة جدا مشاريع صغيرة	1–250 عامل أقل من 500 عامل	لا تزيد عن 9 مليون $	الأرباح الصافية لا تزيد عن 450 إلف $
البنك الدولي		50 عاملاً على الأكثر	–	مجموع أصول ومجموع مبيعات بقيمه 3ملايين $
ر كيا	مشاريع صغيرة جدا مشاريع صغيرة	أقل من 10 عمال من 10–49 عاملا		لا يوجد
الأردن	مشاريع صغيرة جدا مشاريع صغيرة	من 1–4 عمال من 5– 19 عامل	رأس مال أقل من30الف دينار أردني 30 ألف دينار فأكثر	
مصر		اقل من 50 عاملاً	50 ألف جنيه – مليون جنيه	
الاتحاد الأوربي	مشاريع صغيرة جدا مشاريع صغيرة	اقل من 10 عمال اقل من 50 عاملاً	5 مليون يورو حجم الأصول مبيعات أقل من 7 مليون يورو سنويا	
السعودية	مشاريع صغيرة	من 1–20 عاملاً	لا يزيد عن 20 مليون ريال سعودي	

وحسب (دعمه، 2009) فان هناك تشتت في جهود المؤسسات الفلسطينية في التعامل مع المشاريع الاقتصادية حسب صيغة كل مؤسسه نتيجة عدم إقرار قانون يعرف المشاريع، وذلك لغياب جهة رسمية معينة متابعة لجميع القضايا المتعلقة بالمشاريع الصغيرة ضمن رؤيا موحدة تخدم تطور هذا القطاع.

وترى الباحثة أنه وبالرغم من تعدد المعايير والمقاييس التي تصنف على أساسها المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا، إلا أن هذه المعايير يمكن أن يتم تعديلها في مرحلة معينة من مراحل تطور البلد الواحد وضمن خصوصية المرحلة الاقتصادية محليا وعالميا.

وكذلك وبالرغم من عدم وجود تعريف واحد ومحدد للمشاريع الصغيرة والصغيرة جدا فلسطينيا؛ ليتم اعتماده من كافة الأطراف الرسمية والأهلية حتى ألان، إلا أن هناك إجماع من كافة الأطراف الرسمية والمحلية على ضرورة إقرار تعريف قانوني ضمن معايير واضحة وسهلة القياس.

كما ترى الباحثة أيضا أنه وبالرغم من عدم التوصل إلى تعريف واضح ومحدد في العديد من الدول وفي مناطق مجاورة ومتشابهة مع بعضها في الهياكل الاقتصادية وبالرغم من صعوبة التمييز بين مفهوم المشاريع الكبيرة والمتوسطة وحتى الصغيرة والصغيرة جدا, حيث أن هناك صفات أساسية وملامح متفق عليها لدى العديد من الباحثين والمختصين عند تعريف هذه المشاريع، وتعتقد أن استخدام المعايير المركبّة يساهم في التفريق بين المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا بشكل أفضل.

3.2.2. أنواع المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا:

قدمت بعض الدراسات تصنيفات للمشاريع الصغيرة على أساس هدف المشروع ومجال عمله أو نظم الإنتاج وأيضا حسب الشكل القانوني للمشروع، واعتبر البعض أن هذه التصنيفات هي تعبير عن الواقع وهي بالمقابل تتسم بالبساطة حيث تحدد حسب رؤية أو سياسة الدولة وهناك تصنيفات في معظم دول العالم حسب المجال الصناعي كما ورد في (سلمان، 2009) وهي:

- الصناعات التقليدية الحرفية التي تستخدم طرق التصنيع التقليدية وتنتج منتجات يدوية وتقليدية تلبي احتياجات المجتمع المحلي البسيط .
- صناعات تستخدم طرق الإنتاج ما بين الحديثة والتقليدية ويكون الطلب على إنتاجها كبيرا مثل منتجات الأثاث والمنتجات الجلدية.

- الصناعات المتطورة والتي تعمل بعقود من الباطن مع المصانع والشركات الكبيرة مثل الصناعات الكيماوية والطبية وغيرها.

4.2.2. تصنيفات المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في فلسطين:

يتم تصنيف المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا استنادا إلى نشاطها على النحو الآتي:

- مشاريع إنتاجيه:وهي الصناعة التي يتم فيها تحويل مو اد خام إلى منتج نهائي أو وسيط والقيمة المضافة تعني زيادة قيمه المخرجات (الناتج) عن المدخلات (عناصر الإنتاج) والتماثل بمعنى تطابق كل مواصفات الوحدات المنتجة (دعمه، 2009).
- المشاريع التجارية: تعتمد في الأساس على الشراء والبيع أو توزيع السلع المصنعة, مثل تجارة الجملة والتجزئة والوكلاء والسماسرة.
- المشاريع الخدماتيه : مثل المكاتب الخدماتيه المختلفة ووكالات السياحة والتامين والخدمات الفندقية والنقل وغيرها .
- المشاريع النسوية الصغيرة :أصبح هذا التصنيف يعتمد في بعض الدول لإيمانهم بأهمية دور المرأة في المشاركة في العملية الإنتاجية، فهي شريك مهم في تحقيق التنمية حيث شكلت هذه المشاريع النسوية نواة لأهمية دور المرأة على صعيد تحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي (الصوراني، ونصر الله، 2005).

5.2.2. أهمية المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا:

كان لهذه المشاريع دور محوري في إعادة بناء اقتصاديات العديد من الدول التي هزمت ودمرت اقتصاديا في الحرب العالمية الثانية مثل اليابان وألمانيا وايطاليا (سابيلا، 2009).

واستطاعت اليابان حاليا أن تحتل الصدارة في قائمة الدول الصناعية الكبرى بالرغم من الدمار الذي لحق بها أبان الحرب العالمية الثانية، حيث اعتبرت المشاريع الصغيرة جدا والمتوسطة ركنا أساسيا من أركان اقتصادها، وتشكل هذه المشاريع حتى عام 2005 أكثر من 99% من عدد المنشآت الكلي في اليابان، وتشغل حوالي 70% من الأيدي العاملة، ومن أول وأهم الخطوات التي وضعت لتشجيع وتنمية المشاريع الصغيرة في اليابان هي وضع تعريف واضح ومحدد لهذه المشاريع، ضمن القانون الأساسي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة (small and medium enterprise basic law)، والذي

يعتبر بمثابة دستور يؤكد على ضرورة القضاء على جميع العقبات التي تواجه هذه المشاريع ومحاولة تذليلها (ج، النسور، 2006). ولم تكتف بإصدار قانون فقط ، بل قامت بإنشاء هيئات تمويلية حكومية، ومراكز للدعم المالي والفني والخدمات الاستشارية (حامد، وآخرون، 2009).
وشبهت عطية (2004)المشاريع الصغيرة في الدولة بالرئة التي يتنفس من خلالها الاقتصاد الوطني، ودورها يشبه دور النحلة العاملة في خلية النحل الذي يضيف إنتاجها إلى مملكة النحل الكبرى من خلال:

- خلق فرص عمل جديدة: تستخدم هذه المشاريع أساليب إنتاجية بسيطة، مع إمكانية العمل برأس مال متواضع، وبالتالي تساعد الدول التي تعاني من وفرة العمل وندرة رأس المال في مواجهة مشكلة البطالة والحد من مشكله الفقر (أبو الفحم، 2009).
- تحقيق عدالة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية: تساهم المشاريع الصغيرة في تنمية المجتمع بشكل متوازن من خلال الخطط التنموية التي تسعى إلى العدالة في توزيع الدخل وتوفير الخدمات لكافة عناصر المجتمع وخلق فرص عمل عادلة ؛ من خلال عدم التركيز على منطقة على حساب منطقة أخرى (ميا، 2005).
- المرونة والقدرة على التكيف: تستطيع هذه المشاريع وبناء على احتياجات السوق المتقلبة أن تقوم بتغير خطوط إنتاجها بما يلائم السوق، على عكس المشاريع الكبيرة التي يمكن إن تتكبد خسائر كبيرة مع هذه التقلبات، وتمتاز هذه المشاريع بقدرتها على تحويل الإنتاج بما يتناسب مع الطلب ومتغيرات السوق أو توفر المواد دون تكبد خسائر(حامد، 2006).
- المساهمة في تنمية المواهب والابتكارات الجديدة: فهي أحدى الوسائل التي تشجع المبادرات الفردية لذوي القدرات المالية المحدودة ومن لديهم أفكار إبداعية فيبدؤون بمشروع صغير ثم ينمو ويتطور , فكثير من المشاريع الكبيرة بدأت صغيرة (دعمة، 2009).
- استثمار المدخرات البسيطة: إن الاستثمار في المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا يتطلب رأس مال صغير، لذا فإن الرياديين الذين يملكون مدخرات بسيطة ومتواضعة يستطيعون البدء بمشروعهم الصغير، وهذه أحدى الوسائل لجلب مدخرات الناس البسيطة للمشاركة في العملية الإنتاجية (البحيصي، 2006).
- تعزيز الدور الريادي والاجتماعي للمرأة: وذلك من خلال مشاركتها في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة وا عطائها فرصة للمشاركة في العملية الإنتاجية (الصوراني، ونصر الله،2005)

- دعم للمشاريع الكبيرةمن خلال إنتاج بعض متطلباتها وا ٍمدادها بمستلزمات الإنتاج، حيث يمكن أن تعتبر خطوط تغذية للصناعات الكبيرة ، وبالتالي تسهم المشاريع الصغيرة في تدعيم علاقات التشابك القطاعي في الاقتصاد الوطني (الاسرج، 2006).
- استثمار الموارد: تساهم هذه المشاريع في استثمار أمثل لموارد الثروة المنتشرة بكميات محدودة وفي مواقع متباعدة, والتي تتجنب المشاريع الكبيرة في الغالب من إيجادها والاستفادة منها تجاريا وصناعيا, مثل أعمال المحاجر والصناعات التقليدية (عبد الغني، 2006).
- قدرتها على التشغيل الذاتي لمحدودي الدخل إلى جانب توفير فرص عمل لخريجي المعاهد والجامعات والمرأة (عطية، 2004).
- المحافظة على الأعمال التراثية (اليدوية أو الحرفية) وتطويرها والتي تساهم في تطوير الاقتصاد من خلال تشغيل الشباب والمرأة وفتح أبواب التصدير لهذه المنتجات .
- تخفيض نسبة الهجرة من الريف إلى المدن واستقرار السكان في مناطقهم، وبالتالي المساهمة في رفع مستوى التنمية المحلية (منظمه العمل العربية، 2008).

6.2.2. خصائص المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا:

تختلف دول العالم في تصنيفاتها ومعاييرها المعتمدة لديها للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والصغيرة جدا وتمتاز كل دولة بسياسة خاصة بها تجاه هذه المشاريع, ولكن مع ذلك فهي تمتاز ببعض الخصائص المشتركة التي يمكن أن تعطي طابعا أو إطارا عاما دوليا لهذه المشاريع. وهذه الخصائص على النحو الآتي:

- سهولة التأسيس:حيث تمتاز هذه المشاريع بانخفاض رأس المال المطلوب لتشغيلها, ودرجة المخاطرة أقل مقارنة بالمشاريع الكبيرة (البياتي، 2008).
- ملكيه المشروع وا ٍدارته: يكون في الغالب مدير المشروع هو المالك وبالتالي فهو يشرف على كافه العمليات في مراحل الإعداد والتصنيع والتمويل والتسويق. هذا وتمتاز هذه المشاريع بكونها مشاريع عائلية أو فردية، وبالتالي يعتمد نجاح هذه المشاريع بشكل أساسي على المهارات الفردية لصاحب المشروع سواء في الجانب الإداري أو الفني والتسويقي (بنك التنمية الصناعي– مصر، 2009) .
- الاعتماد على السوق المحلي والمواد الأولية المحلية: تعتمد هذه المشاريع في الغالب على الموارد المحلية لعدة اعتبارات منها: توفر هذه المواد وسهولة الحصول عليها إلى جانب انخفاض أسعارها.

- انتشارها في العديد من المناطق: نظرا لصغر حجم هذه المشاريع وسهوله إنشائها وانخفاض المصاريف التشغيلية, وقلة احتياجها إلى للبنى التحتية؛ فتجدها منتشرة في العديد من المناطق المختلفة (عطياني، وعلي، 2009).
- توفير سلع وخدمات رخيصة نسبيا: توفر هذه المشاريع سلع لأصحاب الدخل المحدود تتناسب مع قدراتهم الشرائية, مع المحافظه على التجديد والابتكار ومعايير الجودة (احمد، 2007).
- فرص العمل: تستخدم هذه المشاريع أساليب إنتاج وتشغيل غير معقدة فهي بالتالي تساهم في توفير فرص عمل لعدد أكبر من العمال خصوصا ذوي المهارات المحدودة , وأيضا يساهم الاحتكاك المباشر بين أرباب العمل والعمل في تطوير العلاقات الإنسانية والاجتماعية والتي ستنعكس بدورها على الإنتاجية والكفاءة (صالح ، 2009).
- الاعتماد بشكل كبير في هذه المشاريع على الخبرات التراكمية الموروثة عبر الأجيال (عطية، 2004).
- تستخدم هذه المشاريع آلات ومعدات غير معقدة وتقليدية ؛ مما يجعلها قادرة على توفير فرص عمل بشكل أكبر, وتتصف هذه المشاريع بكونها مشاريع ذات كثافة عمالية.
- مركز تدريب ذاتي: حيث يقوم صاحب المشروع بالعديد من الأعمال باستمرار، مما يولد لديه الخبرة والكفاءة في العديد من المجالات التسويقية والتمويلية والتقنية، ويؤدي ذلك إلى خلق قيادات إدارية واستثمارية مؤهلة وقادرة على الاستثمار في مشاريع اكبر، لذلك تعتبر المشاريع الصغيرة ركيزة أساسية لبناء المشاريع الكبيرة وتطويرها (makhol, 2004).

وأهم ما يميز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا أن العديد منها يعمل ضمن إطار القطاع العام غير المنظم وتمتاز هذه المشاريع بالضعف الشديد للإمكانيات الرأسمالية إلى جانب أن المشتغلين في هذا القطاع هم من الشرائح الاجتماعية الفقيرة (الصوراني، 2006).

7.2.2. المعوقات والمشاكل التي تواجه المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في فلسطين:

لقد نشأت المشاريع في الأراضي الفلسطينية في ظروف صعبة، فالسنوات الطويلة من الاحتلال الإسرائيلي لأراضي فلسطين وسياساته المتمثلة بوضع كافه العراقيل والقيود؛ لمنع تطور الاقتصاد الفلسطيني وبقائه في حاله التبعية للاقتصاد الإسرائيلي، وا ٍعاقة فرص وصول تلك المشاريع إلى الأسواق العالمية، أدى الى خلق تشوهات هيكلية، وأصبح اقتصادا هشا عرضة للتقلبات السياسية والاقتصادية وأضعف من مساهمته في الناتج المحلي، وخلق وظائف إنتاجية مناسبة

(kawasmi,white, 2010), حيث انعكس هذا الوضع السلبي على قطاع المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا.

ويمكن إيجاز معوقات المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في فلسطين ضمن النقاط الآتية:

- التبعية الاقتصادية شبه الكاملة للاقتصاد الإسرائيلي وسيطرة إسرائيل على قنوات التسويق والتصدير,حيث تعتمد الصناعة الفلسطينية على استيراد المواد الخام من إسرائيل أو الاستيراد عبر القنوات الإسرائيلية (أبوبكر، ومهنا، 2001).
- عدم وجود قانون للمشاريع الصغيرة والصغيرة جدا وبالتالي لا يوجد تعريف محدد يعتمد من كافة الأطراف الرسمية والأهلية للتعامل مع هذا القطاع,واعتماد قوانين الضرائب والتسجيل والتراخيص للمشاريع الكبيرة والصغيرة على حد سواء, هذا بالإضافة إلى عدم توفر نظام إحصائي لمتابعة ومراقبة عمل هذه المنشآت سواء الحديثة الإنشاء أو التي توقفت عن العمل, وبالمحصلة لا تتوفر معلومات دقيقة حول فرص العمل المتوفرة أو التي توفرها هذه المنشآت (عبد الكريم، 2010).
- تعدد الجهات المتابعة لهذه المشاريع (حكومي وغير حكومي) وتعدد الإجراءات وغياب التنسيق والعمل المشترك بينهم وتوحيد الآليات والمفاهيم ، الى جانب الافتقار للبرامج الفعّالة لتنظيم عمل هذه المشاريع ، والنتيجة هدر للمال والوقت والجهد ؛ مما يؤدي إلى عدم تشخيص واقع هذا القطاع بصورة موضوعية، ، وغياب قاعدة بيانات موحدة حول هذه المشاريع، وعندها لا يمكن توظيفها في المجالات الاستثمارية عند وضع الخطط والبرامج التنموية وبالتالي تشتت مشاركتها في التنمية الاقتصادية (حامد، 2006).
- البنية التحتية تشكل ركيزة أساسية من ركائز النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية بما فيها التنمية الصناعية, حيث لم يساهم الاحتلال وعلى الرغم من الضرائب المرتفعة التي كان يحصلها في تلك الفترة في توفير بنية تحتية بصورة تخدم المجتمع الفلسطيني واقتصاده، مثل خدمات المياه والكهرباء والاتصالات والطرق المعبدة، حيث إن تكلفه تأسيسها مرتفعة جدا (سلمى، 2006).
- عدم وجود خطط واستراتيجيات شاملة لدعم وتنمية المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا، إلى جانب غياب سياسة عامة تعمل على تنظيم الاستيراد والتصدير، وخصوصا الكميات والأصناف وأماكن الاستيراد والتصدير، وتطوير قدرات المنتجين المحليين، وأيضا عدم إلزام المصانع بتطبيق مبادئ التصنيع الجيد والالتزام بالمواصفات الفلسطينية وضعف الرقابة العامة وغياب الدعم للبحث والتطوير وغيرها؛ مما تؤدي إلى إحداث خلل في هيكل المشاريع الاقتصادية (سابيلا، 2009).

- ضعف التمثيل المؤسسي لهذه المشاريع بالرغم من وجود عدد لا بأس به من المنظمات والاتحادات في فلسطين، حيث تحظى المشاريع الكبيرة بتمثيل أكبر في هذه الاتحادات، ولقد أنشئت السلطة الوطنية مجلس تنسيقي للقطاع الخاص ليدافع عن مواقف القطاع الخاص أمام الحكومة وأيضا لتنسيق البرامج التنموية مع الجهات المانحة والهيئات التنموية التي تعمل في فلسطين، ولكن تمثيل هذه المشاريع الصغير ة والصغيرة جدا ومشاركتها في هذه الهيكلية ضعيف (Kawasmi, white, 2010).
- النقص في مستلزمات الإنتاج وارتفاع أسعارها (أبوجزر، 2006).
- عدم توفر المواقع المناسبة للقطاع الصناعي مثل مناطق أو مدن صناعية كافية تستطيع أن تستوعب هذه المشاريع المنتشرة والمشتتة بين المدن والأحياء السكنية، حيث إن بعضها مقام على أراضٍ زراعية أو قريبة من المناطق السكنية (البزري، 2008).

8.2.2. أسباب فشل المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا:

إلى جانب المعوقات التي يمكن أن تواجه هذا القطاع، والتي تعمل على تقويضه ومنع نموه وتطوره، هناك أيضا أسباب يمكن أن تساهم في فشل هذه المشاريع، وحسب (الوادي، 2005) فإن سوء ممارسة العملية الإدارية هي أساس فشل هذه المشاريع، والأسباب الأخرى يمكن ايجازها على النحو الآتي:

- إهمال البيئة المحيطة: تمتاز البيئة المحيطة لهذه المشاريع بالتذبذب وعدم الاستقرار وبالتالي فإن الإهمال المقصود أو غير المقصود كليا أو جزئيا يساهم بشكل أساسي بعدم قدرة مالك المشروع على مواكبة هذه التغيرات، وأحيانا عدم قدرته على فهم أو تفسير المؤشرات التي تظهر.
- ضعف القدرات القيادية سواء في جانب التوجيه أو القدرة على تحفيز العاملين وبالتالي فقدان للموارد البشرية المدربة، وعدم القدرة على الاحتفاظ بهم أو المحافظة على مستوى الإنتاج والعطاء للمشروع.
- ضعف إعداد دراسات جدوى اقتصادية قبل البدء في المشروع، وبالتالي هناك فجوة بين المشروع واحتياجات السوق واحتياجات المستهلكين وأذواقهم.
- الاعتماد على الخبرات الموروثة والعائلية بشكل رئيس في مراحل الإنتاج والتسويق والصيانة وغيرها من مراحل الإنتاج.
- ضعف الترابط بين القطاعات الاقتصادية وخصوصا بين القطاع الزراعي والصناعي مع احتكار الجانب الإسرائيلي لمستلزمات الإنتاج الرئيسة وقطع الغيار مما ينعكس على التكاليف والوقت.

- المنافسة الشديدة بين المنتجات المستوردة والمنتجات المحلية، ودخول المنتجات الإسرائيلية دون ضوابط وتهريب منتجات المستوطنات المخالفة وغير المطابقة للمواصفات الفلسطينية.
- صغر حجم الإنتاج ومحدودية الطاقة الإنتاجية المستغلة وبالتالي عدم تحقيق عوائد اقتصادية
- ضعف التخطيط والرؤيا المستقبلية لأصحاب المشاريع الصغيرة إلى جانب ضعف الخبرة في مجالات التسويق ومعرفة رغبات وحاجات المستهلكين.
- الاعتماد على التمويل الذاتي (المدخرات الذاتية) وبالتالي هناك محدودية في رأس المال المستثمر مع صعوبة في الحصول على قروض ميسرة (عبد الكريم، 2010).

3.2 التنمية الاقتصادية :

برز الاهتمام في موضوع التنمية الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية ولا زال هذا الموضوع محور اهتمام علماء الاقتصاد والسياسة حتى يومنا هذا؛ فهو مجال بحث في العديد من الدول وللعديد من الباحثين ولقد أصبحت التنمية عنوانا يستدل به على مدى التطور والتقدم في حياة الفرد والمجتمع في كافة النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية فهي عملية حضارية شاملة, حيث تسعى الدول كافة بالرغم من محدودية إمكانياتها أو ظروفها الاقتصادية أو السياسية إلى توفير حياة كريمة لجميع أفراد المجتمع، والهدف العام للتنمية هو الارتقاء بمستويات معيشة المواطنين وتقليص التفاوت في الدخول والثروات وتحسين نوعية الحياة في البلاد (السعدي، 1999).

إن عمليه التنمية الاقتصادية ليست عمليه تلقائية أو سهله فهي تحتاج إلى وقت طويل وجهد من جميع الجهات والأطراف في الدولة, وهي أيضا لا تبنى على أسس ماديه فقط بل تحتاج إلى تخطيط وتحديد للموارد المتاحة والتي ستساهم في عمليه التنمية (جمعون، 2005).

وترتبط التنمية حاليا بالعديد من الحقول المعرفية بأبعادها الاجتماعية والثقافية والإنسانية ولا يمكن تجزئة هذه العلاقة عند الحديث عن تحقيق للتنمية المستدامة في أي بلد، حيث إن التنمية الاقتصادية تعمل على رفع مستوى حياه الفرد ورقي الإنسان، والتنمية الاجتماعية تهدف إلى تطوير التفاعلات بين أفراد المجتمع على صعيد الفرد والمجتمع ومؤسسات المجتمع المدني، وحاليا تم استحداث مفهوم التنمية البشرية والذي يهتم بدعم قدرات الفرد وقياس مستوى معيشته وتحسين أوضاعه في المجتمع (صالح، 2009).

وتساهم المشاريع الصغيرة في عمليات التنمية بمفهومها الشامل باعتبارها من أهم المحاور الإستراتيجية التي تعتمد عليها اقتصاديات الدول؛ فهي قادرة على خلق توازن اقتصادي واجتماعي من خلال الانتشار داخل المجتمعات في المناطق الريفية النائية, مما يساعد في خلق فرص عمل، وتساهم في تلبية احتياجات المستهلكين من ذوي الدخل المحدود من السلع والخدمات, وهي أيضا تلعب دورا هاما في تقليل مخاطر الهجرة من الريف إلى المدن (الحايك، 2007).

1.3.2. التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي:

يعتبر البعض أن التنمية الاقتصادية هي مرادفة للنمو الاقتصادي ولكن هناك اختلاف في تعريف النمو الاقتصادي عن التنمية الاقتصادية، حيث إن مفهوم التنمية أشمل وأوسع من النمو الاقتصادي، ويمكن تعريف النمو الاقتصادي بأنه تحقيق الزيادة في الدخل أو الناتج القومي الإجمالي وذلك خلال فترة زمنية محددة، وهو عبارة عن ارتفاع في الدخل الحقيقي للفرد خلال فترة محدودة، وهو يعكس جانبا واحدا فقط من جوانب التنمية الاقتصادية. والنمو الاقتصادي يركز على الكم الذي يحصل علية الفرد من الدخل، أي على كم السلع والخدمات المتوفرة دون الاهتمام بنوعية هذه الخدمات والسلع وكيفية توزيعها بين فئات المجتمع بالإضافة إلى كون النمو يتحقق تلقائيا بدون التدخل الحكومي (جمعون، 2005).

وأما التنمية الاقتصادية فيعرفها كثير من علماء الاقتصاد بأنها العملية التي يتم خلالها تحويل بلد متخلف اقتصاديا إلى بلد متقدم اقتصاديا (مسيمي، 2006).

ويعتبر هذا المفهوم أكثر اتساعا من مفهوم النمو الاقتصادي، لأنه يضم مختلف مفاهيم التنمية كتحسين نوعيه حياة السكان وخصوصا الفقراء، مما يجعل من زيادة الدخل عاملا أساسيا لبلوغ حالة التنمية وذلك في فترة زمنية محددة ويتزامن معه تطورات اقتصادية وسياسية واجتماعية لتحقيق الرفاهية الاجتماعية، من حيث تطوير المهارات والخيارات والإمكانيات المتاحة، إلى جانب تطوير الحقوق المدنية وحريات التمثيل الحزبي والسياسي، وتتسم هذه العملية بالاستمرارية، وتشتمل على متغيرات الإنتاج والدخل ورفاهية المجتمع (بغداد، ومحمد، 2010).

وتعرف التنمية الاقتصادية بأنها عملية يتم فيها تنشيط الاقتصاد القومي ونقله من حالة الركود والثبات إلى مرحلة الديناميكية والحركة من خلال زيادة مقدرات الاقتصاد القومي لتحقيق زيادة سنوية في

إجمالي الناتج المحلي يرافق ذلك تغيير في هياكل الإنتاج وأساليبه ومستوى العمالة, ولتحقيق ذلك في المجتمع يجب التغيير في البنية الاقتصادية والتركيز على اقتصاد الصناعة (اللبان، 2000).

والتنمية الاقتصادية عبارة عن عملية تستخدم الدول النامية فيها مواردها المتاحة لتحقيق معدل سريع للتوسع الاقتصادي مما يؤدي إلى زيادة في دخلها القومي، وفي نصيب الفرد من الدخل والخدمات، وتتطلب التنمية التغلب تدريجيا على المعوقات الاقتصادية، وتوفر رأس المال والخبرة الفنية والتكنولوجيا (موسوعة مقاتل من الصحراء، 2011).
وحسب كيكسو(2002) أن التنمية الاقتصادية تنقسم إلى نوعين رئيسين هما:

- التنمية الاقتصادية المخططة: والتي تستهدف الإنسان وتحسين معيشته بشكل دائم.
- التنمية الاقتصادية المبرمجة: وهي التي تقتصر على قطاع معين أو عدد معين من القطاعات، وتفتقر هذه العملية إلى الشمول وتقدم الخدمات لفئة على حساب الفئات الأخرى.

ولكن البياتي(2008) أجمل تعريف التنمية الاقتصادية من خلال أهدافها بالنقاط الآتية:

- زيادة الدخل الحقيقي.
- توفير فرص العمل.
- إشباع الحاجات المادية وغير المادية للمجتمع.
- تحسين المستوى الصحي والثقافي والتعليمي .
- المساواة والحرية شخصية.
- تحقيق الأمن القومي.
- تحسين ميزان المدفوعات.
- تقليل الفوارق الاجتماعية بين طبقات المجتمع.
- المحافظة على بيئة سليمة.

2.3.2. متطلبات التنمية الاقتصادية:

هناك أهداف متعددة ومتنوعة للتنمية الاقتصادية، سواء في الدول النامية أو الدول المتقدمة حيث تقتصر هذه الأهداف في الدول المتقدمة إلى السعي في تحقيق مستويات عاليه من التقدم التكنولوجي والعلمي وزيادة المعدلات الاقتصادية، وتنمية الأبعاد التنموية الاجتماعية والساسية والبيئية، وأما الدول

النامية فهي تسعى إلى الخروج من دائرة التخلف والتبعية والوصول إلى النمو الذاتي في المستقبل، ومن خلال إشباع الحاجات الأساسية لجميع أفراد المجتمع بعدالة وتوازن، وذلك عن طريق زيادة الإنتاج ورفع مستوى الدخل القومي، مع العلم أن أهداف التنمية الاقتصادية في الدول النامية تختلف أيضا فيما بينها تبعا للظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية والموارد الطبيعية، وليتم تحقيق عملية التنمية الاقتصادية هناك مجموعه من الشروط المطلوبة، مع ضرورة توفر العديد من العوامل والمتغيرات لإنجاح هذه العملية (المشهراوي، 2003). ويمكن تلخيص هذه المتطلبات كالآتي:

- أولا: خلق الإطار العام للتنمية ويقصد به: إحداث تغيرات وتطورات في البنيان الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، بما يتلاءم ومتطلبات عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والتي أوضحها (سعود، 2008) على النحو الآتي:

  - المستوى الاقتصادي: إن أهم التغيرات المطلوبة لخلق الإطار العام للتنمية هو العمل على توفير المؤسسات الاقتصادية والتي تساهم في حشد المدخرات في المجتمع واستثمارها مثل المؤسسات المالية والمصرفية إضافة إلى إبراز دور المؤسسات الاقتصادية التي تعمل على تشغيل وتوظيف الموارد الاقتصادية في المجتمع للمساهمة في عملية التنمية المطلوبة.
  - المستوى الاجتماعي: تتطلب عملية التنمية المستدامة إحداث تغيرات جذرية في القيم والعادات والتقاليد والثقافة السائدة واستبدالها بقيم وتقاليد وثقافة تتماشى ومتطلبات هذه التنمية.
  - المستوى السياسي: إن أهم التغيرات المطلوبة لعملية التنمية الاقتصادية تتمثل في ضمان الاستقلال والاستقرار السياسي، وا يجاد المؤسسات السياسية التي تعمل على توعية المواطن بأهمية عمليه التنمية الاقتصادية وا شراكه فيها.

- ثانيا: اختيار أسلوب التنمية كما ورد في (البياتي، 2008) على النحو الآتي:

  - التخطيط وتوفير البيانات والمعلومات اللازمة.
  - توفير الموارد البشرية المتخصصة.
  - تطوير أساليب الإنتاج وتوفير التكنولوجيا الملائمة.
  - الاهتمام بالقطاع الصناعي والزراعي.

3.3.2. شروط التنمية الفلسطينية:

يفيد الصوراني(2005، أ) في كتابه "الأوضاع الاقتصادية والتنموية في فلسطين"، أن التنمية التي يطمح إليها الشعب الفلسطيني يجب أن تستند إلى بعض الشروط والتي بدونها لا يمكن تحقيق أية تنميه، وهذه الشروط هي:

- أن تتوفر لدى الحكومة الوطنية رؤية وطنيه شامله متكاملة لوظيفته من خلال نظام دستوري ديمقراطي يضع حدودا للحقوق والواجبات عبر أجهزة تنفيذيه تخضع كليا للنظام، والاحتكام للوضوح والشفافية مع التطبيق العملي لهذه المفاهيم، وأن الشعب هو محور هذه العملية وأساس نجاحها.
- أن يكون للقطاع العام دور إيجابي في المساهمة في عملية نمو القطاعات الاقتصادية عموما وقطاع الصناعة على وجه الخصوص، عبر إقامة المناطق والشركات الصناعية المساهمة العامة، وذلك في سياق تعزيز دور القطاع الخاص في الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات، وكذلك العمل على خلق المؤسسات التعاونية الاقتصادية في القرى والمخيمات والمناطق الفقيرة .
- تحقيق مبدأ المشاركة الشعبية عبر المؤسسات الوطنية والابتعاد عن القرارات الفردية وأحاديه الجانب، سواء في الاقتصاد أو في المجالات الأخرى, والمطلوب التخطيط المركزي ووضع برامج اقتصادية تنموية وتجسيد مبدأ المشاركة والذي هو صمام الأمان لعمليه التنمية, إلى جانب المراقبة والتوجيه والإيحاء بعيدا عن الفرض والإجبار.

وذكر أبو جزر(2006) أن الأسباب التي تؤدي إلى اعتبار المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا أحد أهم العناصر الإستراتيجية في عمليه التنمية الاقتصادية هي :

- تشكل المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا 97% من إجمالي عدد المشاريع ومعظمها يشغل 4 –9 عمال وأقل (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008).
- طبيعة وحجم الموارد الأولية في فلسطين تجعل من المستحيل تأسيس مشروعات كبيرة.
- قدرة المشاريع الصغيرة على التأقلم مع الأوضاع السياسية غير المستقرة ومع احتياجات السوق المتغيرة من خلال توفير منتجات جديدة .
- محدودية السوق؛ والتكنولوجيا بسيطة والقدرات الإدارية محدودة بما يتلاءم مع متطلبات المشاريع الصغيرة .

- تحتاج المشاريع الصغيرة إلى متطلبات مالية قليلة تتناسب مع الظروف العامة للاقتصاد الفلسطيني.
- المساهمة في حل مشكله البطالة، وبيئة مناسبة لخلق الطاقات الإبداعية.

4.3.2. معوقات التنمية الاقتصادية في فلسطين:

ويفيد نصر(2002) في دراسته عن دور القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية بأن القطاع الصناعي لم يستطع أن يكون له دور ملموس في تحقيق التنمية الاقتصادية في فلسطين، سواء في فترة الاحتلال الإسرائيلي للضفة والقطاع (1967-1993) وحتى بعد استلام السلطة الوطنية الفلسطينية،حيث قام باستعراض بعض المؤشرات الرئيسة المتعلقة بقطاع الصناعة وخصوصا مدى مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ونسبه تشغيل الأيدي العاملة، ونسبة المساهمة في الصادرات. حيث بينت دراسته ضعف مساهمة هذا القطاع في تحقيق التنمية, وسبب هذا الأداء المتواضع هو عدد من المشاكل ولمعوقات والتي نجمت بشكل رئيس عن الإجراءات والسياسات الإسرائيلية والتي بدورها أدت إلى تشوهات هيكلية وصغر حجم المشاريع الصناعية وضعف الإنتاجية وفي المحصلة لدينا ارتفاع في تكاليف الإنتاج وضعف القدرة التنافسية للمنتجات الفلسطينية في السوق المحلي والأسواق الخار جية، والنتيجة استحالة قيام القطاع الصناعي بالدور المناط به والذي يتمثل بنقل المجتمع من حاله التخلف إلى وضع حضاري واجتماعي أفضل.

وتواجه عملية التنمية الاقتصادية في فلسطين العديد من المعوقات، والتي تؤدي إلى بطء في تحقيق النتائج المرجوة لها، وعدم قدرتها على تحقيق متطلبات المجتمع، ويمكن تصنيفها على النحو الآتي:

- معيقات خارجية: تتمثل في وجود الاحتلال القابع على أجزاء واسعة من الأراضي الفلسطينية ويتحكم بخيرات هذا الوطن, إلى جانب الممارسات القمعية الموجهة والتي تتمثل في إغلاق المعابر وا ٍقامة الحواجز والقيود على إجراءات الاستيراد والتصدير (مسيمي، 2006).
- معيقات داخلية : وتتمثل في الأمور الآتية:

قلة مصادر المياه والسيطرة الإسرائيلية على هذه المصادر وبالتالي تأثر قطاعات كبيرة وعلى وجه الخصوص القطاع الزراعي، وشح أو عدم توفر الموارد الطبيعية اللازمة لعملية التنمية مثل البترول والمعادن وغيرها, ونقص في رؤوس الأموال المستثمرة وهجرتها بسبب عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي.

- معيقات إقليمية ودولية: وهي تتمثل في تراجع الدعم العربي الرسمي لقضايا الشعب الفلسطيني العادلة والمشروعة في التصدي لآلة الاحتلال الإسرائيلي, مما انعكس الدعم الاقتصادي والاستثماري وضعف الدعم المادي أيضا (الصوراني، 2005، أ).

5.3.2. أهمية المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في التنمية الاقتصادية الفلسطينية:

يجمع العديد من الباحثين في مجال تطوير المشاريع الصغيرة بأهميتها في تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث قامت العديد من الدول بأنشاء هيئات ووزارات تختص فقط في متابعة هذا القطاع من خلال وضعة لتشريعات وقوانين تخدم هذا المشاريع، وتوفير كل السبل لتذليل كافة العقبات التي يمكن أن تعيق من تطوره ومساهمته بشكل فعلي في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة. وأثبتت العديد من تجارب الدول المتقدمة أن التصنيع هو أحد أشكال التغير الحقيقي للتقدم والتنمية فهو ولو بصورة جزئية يوفر المنتجات الضرورية، مما يقلل تدريجيا من التبعية الاقتصادية، إن التصنيع هو أداه ديناميكية للنمو، ولا غنى عنه للإسراع في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية (سليمان، 2004).

ومما لا شك فيه أن هناك العديد من الصعوبات والمعيقات التي تحد من استمرار عمليه التنمية وتقليل نتائجها الإيجابية؛ مما يؤثر على مستوى المعيشة لمعظم السكان. واستنادا لرأي العديد من الباحثين في مجال التنمية الفلسطينية في فلسطين فإن التنمية الاقتصادية على وجه الخصوص بحاجة إلى جهد منظم من شركاء التنمية الثلاث، وهم الحكومة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، من خلال وضوح الرؤيا واستمرار العمل التنموي رغم كافة الصعوبات والمعوقات، والتي على رأسها التدخلات المباشرة لسلطات الاحتلال ودورها المباشر في تدمير عناصر البيئة الأساسية للتنمية الشاملة (شقوره، 2010) .

وذكر (أبو جزر، 2006) أن أهمية المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين تكون من خلال الأمور الآتية:

- زيادة الناتج المحلي الإجمالي.
- تخفيض حجم البطالة.
- زيادة الإيرادات السيادية للدولة.

ويعتبر القطاع الصناعي من القطاعات الإنتاجية الرئيسة في اقتصاد أي بلد، لما له من دور مميز في إرساء القاعدة المادية للتقدم والبناء، وقدرته على إحداث النمو المطلوب في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية، وهكذا أصبح تطوير القطاع الصناعي يشكل هدفا محوريا لدول العالم المختلفة لغرض تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المرجوة، ذلك إن تنمية وتطوير الصناعة يعني تحقيق معدلات عالية للنمو الاقتصادي، وخلق فرص عمل واسعة، وبالتالي زيادة التنوع الاقتصادي الضروري لتحسين النمو الاجتماعي والتقني في تلك الدول (سعيد، 2009).

ويمكن توضيح عدد المشاريع وعدد العاملين فيها والإنتاج وقيمته بالدولار كما في الجدول أدناه:

جدول 3.2 : عدد المشاريع في الأراضي الفلسطينية وعدد العاملين فيها وقيمة الإنتاج بالدولار. (عطياني, وآخرون، 2009)

الأراضي	فئات العمالة	عدد المشاريع	عدد المشتغلين	الإنتاج
الفلسطينية	4-1	11228	22756	328508
	19-5	3015	25387	647928.8
عام 2007	20+	263	12917	823467.1
المجموع		14506	61690	1799903.9

حيث تم تقسيم المشاريع هنا إلى صغيرة من(1-4) ومتوسطة من(5-19)، وأما المشاريع الكبيرة فهي التي يتجاوز عدد العمال فيها عن (20)عاملا. ونلاحظ من هذا الجدول أنة وبالرغم من ارتفاع عدد المنشآت الصغيرة جدا، إلا أن مساهمتها ضعيفة في الإنتاج.

6.3.2. مؤشرات التنمية الاقتصادية:

تعبر هذه المؤشرات عن خصائص الجهاز الاقتصادي لأي بلد, ومدى قدرة المجتمع على استثمار إمكانياته وموارده الاقتصادية والبشرية فهي تعبر عن مستوى معيشة السكان في الدولة سواء كان المستوى مرتفع أو متوسط أو منخفض (الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2005).

وتساهم هذه المؤشرات في تحديد درجة انتفاع السكان من برامج التنمية الاقتصادية، ويمكن أن تكون بصور متعددة مثل الدخل السنوي للفرد أو الناتج القومي الإجمالي (GNP) \ معدل التصدير أو الاستيراد والديون، ويذكر (الغانم، 1995) أن أبرز هذه المؤشرات هي:

- الناتج القومي أو المحلي الإجمالي.
- الدخل الكلي أو السنوي للفرد.

وعلى الرغم من وجود بعض التحفظات من قبل الخبراء الاقتصاديين العالمين لاستخدام مؤشر الناتج المحلي الإجمالي وذلك لعدم قدرته على إعطاء صورة حقيقية عن حالة التنمية الاقتصادية من خلال المقارنة بين النمو الاقتصادي داخل البلد، أو المقارنة بين النمو الاقتصادي ومستويات الدخول في دول أخرى مختلفة، إلا انه ما زال يستخدم كمؤشر في البيانات الإحصائية لكافة دول العالم (محمد، 2006).

ومع تطور المفاهيم الاقتصادية والتوجه نحو تحقيق التنمية المستدامة أصبح التوجه العام لاستخدام المؤشرات الاقتصادية الاجتماعية والتي لها عوائد اقتصادية واجتماعية كالعمالة والبطالة والأجور وظروف العمل ودخل الأسر وا ٍنفاقها وتوزيع الثروة وأسعار الاستهلاك والخدمات التعليمية والأمن الاجتماعي وغيرها (وديع، 2002).

ويمكن ذكر المؤشرات الاقتصادية على النحو الآتي:

- الدخل القومي الإجمالي: وهو من المؤشرات الاقتصادية التي تعكس حالة التنمية والنمو الاقتصادي، وهو مقياس لحجم الإنتاج الاقتصادي من السلع والخدمات من موارد مملوكة من قبل سكان منطقة معينة خلال فترة زمنية محددة (حتى وا ٍن كان هذا الإنتاج الاقتصادي يتم خارج هذه المنطقة). وهو أحد المقاييس التي تستخدم لقياس الدخل القومي والمصروفات العامة للدول، والذي يعتبر من أبرز المؤشرات التي تعبر عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالرغم من أن هذا المؤشر لا يعبر بشكل سليم عن عدالة التوزيع بسبب الاختلاف في نصيب الأفراد من الدخل، فهو يرتفع لدى فئة اجتماعية وينخفض عند فئة أخرى ولكن هو بالمحصلة يعبر عن المستوى الاقتصادي للدولة (بكبيديا، الموسوعة الحرة ، 2011).
- الناتج المحلي الإجمالي: يعتبر مؤشر الناتج المحلي الإجمالي مقياسا تجميعيا للإنتاج خلال فترات زمنية محددة. وبشكل مشابه للإنتاج والقيمة المضافة، و يمكن أن يختلف تقييم الناتج المحلي الإجماليوفقً ا لما يؤخذ في الاعتبار منضرائب وا ٍعانات، ويتم تقدير الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق أو أسعار المنتجين أو الأسعار الأساسية؛ وهذا المؤشر يعبر عن درجة التقدم الاقتصادي في الدولة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، معجم المصطلحات الاقتصادية، 2010).

- نصيب الفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي: يقصد بالناتج المحلي هو مجموع ما يتم إنتاجه من قبل الأفراد في الدولة بغض النظر عن جنسيتهم, وأما الناتج القومي فهو مجموع ما يتم إنتاجه من قبل أفراد الدولة بغض النظر عن مكان تواجدهم. وبالتالي فان نصيب الفرد من الناتج المحلي يعكس متوسط ما يحصل عليه الأفراد من الناتج أو الدخل، لأن الدخل عبارة عن عوائد الإنتاج في الدولة. ويعتبر هذا المؤشر من أهم المؤشرات لقياس النمو الاقتصادي في الدولة، فإذا كان معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي أكبر من معدل نمو السكان فإن الدولة تكون قد حققت نموا اقتصاديا والعكس صحيح (الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2005).
- القيمة المضافة للقطاع الصناعي: مفهوم أساسي يتعلق بالإنتاج ويشير إلى القيمة المتولدة لأية وحدة تمارس أي نشاط إنتاجي، ويعرف إجمالي القيمة المضافة في المؤسسة بحاصل طرح الاستهلاك الوسيط من إجمالي الإنتاج (الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني ، سلسلة المسوح الاقتصادية الفلسطينية، 2010).

ويعتبر مؤشر القيمة المضافة من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعنى برصد التطورات التي تحدث في قطاع معين وذلك خلال فترات زمنية مختلفة , ويعتبر هذا المؤشر مهما كونه يمثل المردود الاقتصادي للنشاط الصناعي ، وبناء عليه تعمل الدولة من خلال برامجها وسياساتها على اتخاذ القرار الملائم لتطوير وحماية القطاعات الصناعية (الراعي، 2003).

ويمكن قياس مساهمة المشاريع الصناعية الصغيرة والصغيرة جدا في التنمية الاقتصادية من خلال المؤشرات التي تم اختيارها في الدراسة على النحو الأتي:

1.6.3.2. البطالة والفقر:

إن مشكلة البطالة والفقر من أكبر المشاكل التي تواجه الدول النامية, وتعتبر من أهم معوقات التنمية الشاملة والنمو الاقتصادي, وتحاول الدول في سياساتها الاقتصادية والتنموية التركيز على الحد من هذه الظاهرة؛ لما لها من انعكاسات سلبية لكافة أفراد المجتمع والدولة على حد سواء، لذا أصبح تطوير ودعم المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا من أهم الأدوات التي تتسلح بها الدولة لمحاربة ظاهرة الفقر والبطالة، وهي إحدى الوسائل الفعّالة لتحقيق المساواة في توزيع الدخول (الحايك، 2007).

والبطالة بالمفهوم الاقتصادي هي: عدم مقدرة الاقتصاد الوطني وهياكلها من منشآت ومؤسسات عامة وخاصة, على توفير فرص كافية لاستيعاب من هم في سن العمل وقادرين عليه ويبحثون عنه ولا يحصلون عليه(العاطلين عن العمل) (منظمة العمل العربية، 2008).

ويعرف الاقتصاديون البطالة بأنها: فائض عرض العمل عن الطلب (التشغيل) عند مستوى معين من الأجور, كما تقاس البطالة بعدد الأشخاص الذين يبحثون عن عمل عند مستوى الأجور السائد وفي السوق ولا يجدونه (العباس، 2006).

ويذكر زيدان(2005) والمراقب الاقتصادي(2010) أن البطالة هي حالة عدم توفر عمل لطالبه رغم الرغبة به، وهم أشخاص قادرون على العمل ويبحثون عنه ولكن دون فائدة, وتشمل هذه الفئة جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل (15 سنه فأكثر) ولم يعملوا أبدا خلال فترة الإسناد في أي نوع من الأعمال وكانوا خلال هذه الفترة مستعدين للعمل وقاموا بالبحث عنه.

ويشير سعيد(2009) أن أسباب تفاقم البطالة فلسطينيا هي على النحو الآتي:

- ضعف سوق العمل المحلي في قدرته على استيعاب العاطلين عن العاملين والداخلين الجدد إلى سوق العمل.
- تراجع خيارات التشغيل في دول الخليج والدول العربية.
- الأوضاع السياسية الصعبة وإغلاق المناطق وانعكاس ذلك على العمل داخل إسرائيل
- الزيادة في عدد السكان.

وذكر هرمز(2007) أن مشكلة الفقر لم تعد محصورة ضمن إطار جغرافي محدد، بل أصبحت مشكلة ذات طابع واهتمام عالمي, حيث يعتبر الفقر أحد أهم الأسباب الرئيسة في إعاقة عملية النمو والتنمية الاقتصادية، ويمكن تعريف الفقر بأنه: عدم القدرة على الحصول على مستوى معيشة يعتبر لائقا أو كافيا في المجتمع الذي يعيش فيه الفرد. وخط الفقر: هو مستوى أدنى للمعيشة بحيث يعتبر من لا يحصل عليه من الفقراء، ويحسب خط الفقر على أساس مفهوم الدخل في الدول المتقدمة كمؤشر لمستوى المعيشة أو على أساس الإنفاق الاستهلاكي في الدول النامية كمؤشر لمستوى المعيشة.

ومواجهة مشكلة البطالة تعتبر من أهم المقاييس لأي برنامج للإصلاح الاقتصادي، وعلى وجه الخصوص الدول التي ترتفع فيها معدلات النمو السكاني , ويرى العديد من خبراء الاقتصاد والتنمية أن مكافحة البطالة يجب أن تحتل أولويات البرامج السياسية لهذه الدول؛ وذلك لأن مشكلة البطالة ليست اقتصادية فقط، بل هي قضية سياسية اجتماعية وأمنية وعدم الاهتمام في حلها والتخفيض من مستوياتها سيكون له انعكاسات سلبية على كافة أفراد المجتمع (زيدان، 2005).

وكذلك فإن البطالة والفقر من أكبر المشكلات التي تواجه الدول وخاصة في الدول النامية، وتعتبر المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا وسيلة أساسية من وسائل مواجهة البطالة وتقليص نسبة الفقر، لأنها تحققالمساهمة الفعّالة في توفير فرص عمل نظرا لسهولة تأسيسها وطبيعة أنشطتها وسهولة التدريب إلى جانب تميزها بكثافة العمالة , ولذا فإن ارتفاع معدل التشغيل في أي مجتمع يؤدي إلى النمو والازدهار الاقتصادي وتقليص نسبة الفقر, من خلال زيادة الطلب على الخدمات وبالنتيجة استقرار حركة البيع والإنتاج والحركة الاقتصادية بوجه عام (أبو جزر، 2006).

ويذكر أبو الفحم (2009) أن الأسباب التي تؤدي إلى زيادة نسبة الفقر هي على النحو الآتي:

- ازدياد عدد السكان دون تخطيط أو تنظيم للموارد الاقتصادية.
- الأنظمة والسياسات الاقتصادية وسيطرة قطاع معين على مقدرات الدولة.
- الاحتلال والحصار المفروض على الدولة.
- نقص في الموارد الطبيعية وسوء استغلالها.
- ارتفاع أسعار السلع والخدمات دون تدخل من الدولة.

وفي فلسطين فإن نسبة الفقر والبطالة مرتفعة حسب دراسة (منظمة العمل العربية، 2008) مقارنة بالدول المجاورة، ونسب الفقر والبطالة في فلسطين هي على النحو المبين في الجدول الآتي:

جدول 4.2 : نسب الفقر ومعدلات البطالة في فلسطين. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010) و(المراقب الاقتصادي، 2010) .

المؤشر	2006	2007	2008	2009
نسبة الفقر	%29.5	%30.8	%34.5	
معدل البطالة	%23.6	%21.5	%26	%24.5

وجاء في (حلمي ،م ، الموسوعة العربية، 2011) أن السياسات الواجب اتخاذها لمواجهة البطالة في الدول النامية هي على النحو الآتي:

- النهضة بالعمالة في القطاع التقليدي.
- الاستخدام الأمثل للطاقات الاقتصادية القائمة.
- مساعدة وتطوير الصناعات الصغيرة.
- توجيه العمالة في القطاع الحديث وا ٍعادة هيكلية التدريب والتأهيل المهني.

2.6.3.2. الرفاه الاقتصادي:

يعبر الرفاه كنظام عن الارتباط بالقيم السائدة في المجتمع، ويرتبط بالأسس المادية للحياة كسعادة الإنسان والعيش بترف وتوفير الحاجات غير المحدودة, والرفاه كمفهوم لم يكن ضمن الصياغات الأولى للنظرية الاقتصادية، وبعد تحرر الفكر الاقتصادي من أي التزام أخلاقي انصب الاهتمام على الجانب النفعي من الفعاليات الاقتصادية عند صياغة القوانين؛ مما أدى إلى تفاوت وسوء في التوزيع بين كافة أفراد المجتمع, لذا بدأ يظهر مفهوم الرفاه ضمن الأجندات الاقتصادية (منصور، 2007).

ويعرف الرفاه الاقتصادي welfare economic بأنه العملية الاقتصادية التي تهتم بالنتائج الاجتماعية التي يمكن قياسها موضوعيا,ويقترن الدخل القومي اقترانا مباشرا بالرفاه، حيث كلما ازداد الدخل القومي ازدادت المساواة في توزيعه، وعظمت عندها رفاهية المجتمع الاقتصادية. كما يهتم اقتصاد الرفاه بدراسة وتقييم الكفاءة الاقتصادية والنظم المتعلقة بتوزيع الموارد مما يؤدي إلى تحقيق أكبر قدر من المنفعة الاجتماعية، وتوفير الظروف التي يمكن ومن خلال السياسات الاقتصادية أن تتحقق وتستدعي هذه السياسات التدخل لتشجيع المشاريع المنتجة وتطويرها (الموقع الالكتروني مقاتل من الصحراء، المصطلحات الاقتصادية، 2011).

3.6.3.2. المسؤولية الاجتماعية:

يرتبط مفهوم المسئولية الاجتماعية بتطور الفكر الإداري والانعكاسات التي طرأت عليه, من أفكار "آدم سميث" العالم الاقتصادي والتي تؤكد بدورها أن جميع منظمات الأعمال تسعى لتقديم أفضل الخدمات لكافة أفراد المجتمع وتحقيق أعلى مستوى ممكن من الأرباح (البكري، 2001).

وهناك العديد من المفاهيم الإدارية والكلاسيكية والبيئية للمسئولية الاجتماعية، وهي تتمثل في تحقيق الإيجابية لمصلحة المجتمع، وتحقيق الأرباح على المدى الطويل دون تعارض ما بين الهدفين أو تفضيل هدف الربح على الأهداف الأخرى (البكري، 2001).

ويعرف البنك الدولي المسئولية الاجتماعية للشركات بأنها التزام أصحاب النشاطات التجارية والصناعية في المساهمة في التنمية المستدامة , عن طريق العمل مع موظفيهم وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل، وذلك لتحسين مستوى الأفراد بأسلوب يخدم القطاعات المختلفة ويخدم التنمية في نفس الوقت، حيث يعتمد منهج المسئولية الاجتماعية على المبادرات الفردية الحسنة دون إجراءات قانونية ملزمة (الاسرج، 2010).

وذكر الرازم (2009) أن هناك أربع أشكال للمسئولية الاجتماعية يجب على المؤسسات القيام بها وهي مرتبة حسب الأهمية على النحو الآتي:

- المسؤولية الإنسانية: وتمثل المنافع والامتيازات التي يرغب المجتمع أن يحصل عليها من المؤسسة أو المشروع بشكل مباشر .
- المسؤولية الأخلاقية: وتمثل النشاطات المتوقع القيام بها من قبل المؤسسة أو المشروع تجاه المجتمع الذي تعمل ضمن إطار قيمه وعاداته، بشرط أن تكون هذه الأنشطة غير مفروضة بنص قانوني.
- المسؤولية القانونية: وتعبر عن التشريعات والقوانين التي تحمي المجتمع والتي ينص عليها القانون والتي يتحتم على المؤسسات الالتزام بها .
- المسؤولية الاقتصادية: وهي تعبر عن قيام المؤسسات أو المشاريع بإنتاج سلع وخدمات يحتاجها المجتمع وتوفيرها بسعر مناسب لكافة أفراد المجتمع وبالجودة المناسبة بما يحقق الاستمرارية للمؤسسة .

وترى الباحثة أن مفهوم المسئولية الاجتماعية كمصطلح (على الصعيد الفلسطيني) جديد، وغير منتشر بهذا الاصطلاح على نطاق الشركات وقطاع المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا، يخلط العديد من رجال وقادة القطاع الخاص بما في ذلك بعض الباحثين الاقتصاديين بين مفهوم نفقات المسئولية الاجتماعية و بين نفقات الترويج والتسويق والعلاقات العامة وبعض أنواع المواد الدعائية والإعلانية والتبرعات أو رعاية ورش العمل والمؤتمرات والندوات التي تقوم المؤسسات والشركات بإنفاق المبالغ عليها لتحسين صورتها أو سمعتها بين المواطنين أو طرح خدمات ومنتجات جديدة أو بقصد تعز يز

منافستها وحصتها السوقية. ولكن من الناحية العملية – ومن وجهة نظر الباحثة – فان هذا المفهوم، يمارس في هذا القطاع على اعتبار أن مالك المشروع أو صاحبه يعمل جنبا إلى جنب مع العمال، وهم من نفس البيئة الاجتماعية وبالتالي فهو على تواصل مع قضاياهم الاجتماعية والإنسانية، ونحن بحاجة إلى تعميق مفهوم المسئولية الاجتماعية حتى تصبح واجب لا يمكن التهرب منها أو التغاضي عنها، ولا تكون منة بل مسئولية وواجب بالدرجة الأولى لا يمكن التحلل أو الإفلات منها، وبالتالي يمكن تطبيقيها من خلال أجندة عملية تساهم في خلق حالة تكاملية لتحقيق التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة.

4.2 الدراسات السابقة

فيما يأتي الدراسات السابقة الفلسطينية والعربية والأجنبية التي لها علاقة بهذه الدراسة:

1.4.2. الدراسات الفلسطينية:

خليفة، وهنطش(2009): دراسة بعنوان "تقييم البيئة القانونية للمنشآت الصغيرة والصغيرة جدا والمتوسطة في فلسطين". هدفت هذه الدراسة إلى استعراض البيئة القانونية المتعلقة بالمنشآت (ص.ص.م)، والاطلاع على القوانين الفلسطينية التي على علاقة مع هذه المنشآت, من حيث الامتيازات والمحفزات التي منحها القوانين لهذه المنشآت, ومن هذه القوانين التشريعات المصرفية، وقانون المدن والمناطق الصناعية، وقانون المواصفات والمقاييس الفلسطينية، وقانون العمل الفلسطيني، وقوانين الشركات، وقوانين التجارة، وقانون تشكيل المحاكم النظامية، وقوانين العلامات التجارية، وقوانين الضريبة، وقانون تشجيع الاستثمار. وخلصت الدراسة إلى أن البيئة القانونية غير مناسبة لعمل المنشآت(ص.ص.م), وقدمت الدراسة العديد من التوصيات ذات علاقة بموضوع البحث منها: إقرار قانون معدل لقانون المصارف وتوسيع نطاق تطبيقه ليشمل إقراض المنشآت الصغيرة. وتعديل قانون تشجيع الاستثمار بحيث يشمل المنشآت (ص.ص.م) ويمنحها إعفاءات وامتيازات خاصة، وان يكون معيار الاستفادة من الامتيازات هو مقدار القيمة المضافة التي تحققها المنشأة ، وألا يقتصر المعيار على رأس المال الذي يخص المنشآت الكبيرة. وسن قانون جديد حول العلامات التجارية ليحل محل القوانين القديمة السارية مع خفض رسوم التسجيل ووضع سجل خاص لهذه المنشآت وا إقرار مشروع الشركات وقانون التجارة وتوسيع قانون المدن والمناطق الصناعية الحرة. والتدرج في تطبيق التعليمات الفنية والمواصفات الفلسطينية على منتجات المنشآت(ص.ص.م) مع

الاهتمام بمحددات سلامة المستهلك والأمن الاقتصادي، ومنح هذه المنشآت بعض الحوافز مثل: إعفاءات تتعلق بتكلفة خدمات تطبيق المواصفات وبعض الرسوم.

عطياني، وعلي(2009): دراسة بعنوان "مشاكل المنشآت الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة في فلسطين". هدفت هذه الدراسة التعرف إلى واقع المنشآت (ص.ص.م) من حيث أهميتها في الاقتصاد الفلسطيني والتحديات والمشكلات المشتركة التي تواجهها, وسلطت الدراسة الضوء على خصائص وميزات تلك المنشآت وتوزيعها حسب أنشطتها الاقتصادية، ومن نتائج هذه الدراسة: لا يوجد تعريف محدد للمنشآت(ص.ص.م), إلى جانب عدم وجود نظام إحصائي لتتبع عمل هذه المنشآت ومراقبتها. وأن هذه المنشآت لها هياكل تقليدية وتعمل أساسا في الصناعات الخفيفة وانتاج السلع الاستهلاكية الأساسية. وتدني نسبة التمويل المقدم لها. وضعف الخبرة التسويقية, وضعف الخبرة والمهارة لدى العاملين. وقدمت الدراسة العديد من التوصيات لدعم هذه المنشآت سواء على صعيد القطاع العام أو المؤسسات لمساندة والداعمة, والدور المطلوب من المنشآت ومن أهم التوصيات للقطاع العام هي: توفير بيئة قانونية وتشريعية وتحديد تعريف واضح لها. والمساهمة في إنشاء حاضنات أعمال.وا نشاء وتمويل صندوق لتمويل المنشآت وتشجيعها للاتجاه للتصدير.وا نشاء المناطق الصناعية الداخلية والمجمعات الصناعية. وتطوير سياسات ترخيص المنشآت.

حامد، وآخرون(2009): دراسة بعنوان "تجارب الدول في تطوير المنشآت الصغيرة والصغيرة جدا – دروس لفلسطين". وهدفت هذه الدراسة تحسين الظروف المحيطة بعمل المنشآت (ص.ص) وذلك من خلال التعرف إلى تجارب العديد من الدول وسياساتها في تطوير المشاريع الصغيرة وعلى كافة الأصعدة من حيث تعريف هذه المنشآت والقوانين المتبعة في التعامل معها, ومن حيث التمويل وآليات تقديم الخدمات المساندة لهذه المنشآت وبرامج التطوير لديها، وخلصت الدراسة على أن هناك ثلاث محاور تؤثر على عمل المنشآت وهي :القوانين المشجعة والمطورة لهذه المنشآت. والجانب التمويلي لإنشاء المنشآت وانعكاسه على الاستمرارية والتطور. والخدمات المساندة لهذه المنشآت. وبينت هذه الدراسة أن هناك دورا مهما لمؤسسات القطاع العام مثل سلطة النقد ووزارة الاقتصاد الوطني والتخطيط والعمل في استحداث مركز فلسطيني للمنشآت. ومن التوصيات المقترحة إصدار قوانين تساهم في تشجيع هذه المنشآت وتقديم إعفاءات ضريبية، والزام الحكومة بشراء بعض السلع من إنتاج المنشآت (ص.ص).

حامد (2006): دراسة بعنوان "دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في النمو الاقتصادي والتشغيل في فلسطين(1990-2004)، دراسة حالة ". وهدفت إلى دراسة واقع المشاريع الصغيرة والمتوسطة

في فلسطين والتعرف إلى المحددات التي تعيق نموها، وما أهم الاستراتجيات التي يمكن إتباعها لدعم هذه المشاريع، إلى جانب قياس مساهمة هذه المشاريع في النمو الاقتصادي والتشغيل، وأظهرت نتائج الدراسة أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تساهم بشكل كبير وفعال في توظيف العمالة الماهرة وغير الماهرة، وأن تنمية هذه المشاريع تؤثر بشكل فعال على النمو الاقتصادي في فلسطين, إلى جانب أن هذه المشاريع تفتقر للخدمات الأساسية والرعاية من قبل المؤسسات الرسمية. ومن توصيات هذه الدراسة ضرورة وضع استراتجيات وخطط مستقبلية لتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة, ووضع تعريف لهذه المشاريع يتناسب مع الحالة الفلسطينية مع فصل هذا القطاع عن القطاع غير المنظم.

غرفة تجارة رام الله(2003): دراسة بعنوان " تدريب العاملين في المشاريع صغيرة الحجم/ الواقع والاحتياجات". وهدفت هذه الدراسة التعرف إلى الاحتياجات التدريبية والإدارية والمهنية للمشاريع المتوسطة وصغيرة الحجم في محافظة رام الله والبيرة، وتم اختيار عينة عشوائية من 80 مشروع. وخلصت الدراسة إلى نتائج مفادها: أن 71% من المشاريع متوسطة وصغيرة الحجم يفتقر إلى برامج تدريبية من النواحي الإدارية المختلفة، وأيضا يصاحبه افتقار للنظم الإدارية السليمة خاصة فيما يتعلق بالهياكل التنظيمية والبيئة الداخلية للمشروع, ويغلب جانب عدم التنظيم وعدم المنهجية على أغلب برامج التدريب المقدمة من قبل مؤسسات التدريب المختلفة سواء الحكومية أو الخاصة أو الأجنبية. ومن توصيات الدراسة تطوير برامج تدريبية مشتركة مع مؤسسات تدريبية, وضرورة توفر الخبراء والمختصين للبرامج التدريبية في المجالات المهنية والصناعية.

أبو بكر، ومهنا(2001): دراسة بعنوان "المؤسسات الصغيرة الفلسطينية : دورها في الاقتصاد الفلسطيني وأثر العقوبات الاقتصادية الإسرائيلية عليها". وهدفت هذه الدراسة إلى زيادة الوعي بأهمية دور المؤسسات الصغيرة في الاقتصاد الفلسطيني وفي التنمية الاقتصادية والاجتماعية, وتعزيز الاهتمام بها والى بلورة سياسة تجاه هذه المؤسسات تنسجم مع الدور الذي تلعبه في الحياة الاقتصادية الفلسطينية, وتحييد السلبيات التي تواجهها, والى قياس عمق تأثير الإجراءات الاقتصادية الإسرائيلية عليها. حيث تم إجراء البحث في الفترة الواقعة بين شهر تموز وآب لعام 2001 على عينة عشوائية شملت جميع مناطق الغرف التجارية. وبينت نتائج الدراسة أن هناك غياب للسياسات الواضحة والبرامج والتشريعات التي تكفل تعزيز دور هذه المؤسسات, إلى جانب ضعف الخدمات المساندة التي تقدمها جهات مختلفة لهذه المؤسسات سواء القطاع العام أو مؤسسات ممثلة للقطاع الخاص، وضعف المؤسسات التي تمثل هذا القطاع, وعلى صعيد المؤسسات نفسها هناك ضعف في المهارات الإدارية وضعف في القدرات التسويقية وغيرها.ومن توصيات الدراسة ؛ وضع قانون يقر بدور المؤسسات

الصغيرة في التنمية الاقتصادية وضمان تمثيل ملائم للمشروعات في مؤسسات القطاع الخاص وتوفير نظام احصائي خاص بالشركات حسب حجم العمال .

2.4.2. الدراسات العربية:

أ ، النسور(2009): دراسة بعنوان "قياس كفاءة التمويل الحكومي الموجه نحو تنمية المشاريع الصغيرة في الأردن". وهدفت هذه الدراسة قياس دور بعض مؤسسات الإقراض الحكومية الموجه إلى قطاع المشاريع الصغيرة مثل صندوق التنمية والتشغيل، ومؤسسة الإقراض الزراعي, وصندوق الحرفيين على دالة إنتاج المشاريع الصغيرة, إلى جانب قياس الكفاءة الاقتصادية والاجتماعية ومؤشرات الإنتاج لهذه المشاريع, وكذلك قياس أثر التغيرات النسبية في أسعار عناصر الإنتاج على تكلفة فرصة العمل ومستويات العمالة فيها. وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية: إن المشاريع الصغيرة الممولة من صناديق التنمية والتشغيل وقروض الحرفيين تمتاز بكثافة في عنصر العمل. والمشاريع الصغيرة الممولة من مؤسسة الإقراض الزراعي تتسم بكثافة في عنصر رأس المال, كذلك تتمتع هذه المشاريع بكفاءة اجتماعية تفوق تلك الممولة من المصادر الحكومية الأخرىوا ن المشاريع الممولة من صندوق قروض الحرفيين قد حققت المعدل الأعلى لإنتاجية عناصر الإنتاج الكلية مقارنة مع بالمشاريع الممولة من المصادر الأخرى. وفيما يتعلق بفرص العمل ومستويات العمالة في المشاريع الصغيرة الممولة من مؤسسة الإقراض الزراعي، فهي تتأثر بصورة أكثر وذلك بسبب تغير أسعار عناصر الإنتاج. وقدمت الدراسة بعض التوصيات أهمها: العمل على إنشاء هيئة عليا لتنمية المشاريع الصغيرة في الأردن ودمج مؤسسات التمويل الحكومية في مؤسسة واحدة.

أحمد (2007): دراسة بعنوان "الشركات العراقية الصغيرة مشكلات الواقع واتجاهات الحل". وهدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع الشركات العراقية والمشكلات التي تعاني منها هذه الشركات, والعمل على وضع آليات للتصدي أو التقليل من هذه المشكلات المالية والإدارية والتنظيمية والبيئية التي تواجه هذه المشاريع في الوضع الراهن, ولتحقيق هدف هذه الدراسة قامت الباحثة بتصميم استبانه لهذا الغرض, ثم قامت بجمع وتحليل البيانات المرتبطة بتلك المشكلات. وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها: سريان مفعول 66% من المشكلات المدروسة تعيق جميعها أداء الشركات العراقية الصغيرة، وقد استفحلت هذه المشكلات نتيجة أزمة الاحتلال والوضع الأمني المتردي ولوحظ إن بعض العوامل لم يكن لها تأثير كبير على واقع الشركات العراقية منها قلة أو ندرة رأس المال وصعوبة إجراءات التسجيل والحصول على التراخيص. ومن التوصيات التي قدمت خلال هذه الدراسة: تشجيع إقامة المجمعات الصناعية. وتأسيس مراكز المعلومات بالغرف التجارية والصناعية

والاتحادات. وتشكيل هيئة باسم المشاريع الصغيرة تتبع أداريا وزارة الصناعة وترتبط مهنيا باتحاد الصناعات العراقي ونقابات عمال العراق تتولي مهمة التخطيط لإجراءات تنفيذ سياسات خاصة بالمشاريع الصغيرة وا ٍقرارها والإشراف على تنفيذها وا ٍخضاع منتجات المشاريع الصغيرة لرقابة الجهاز المركزي للقياس والسيطرة النوعية.والاهتمام بالصناعات الريفية والتراثية ودعمها بقو انين الاحتكار وتشجيع المنافسة الشريفة.

كنجو (2007): دراسة بعنوان "استراتيجية الاستثمار والتمويل في المشاريع الصغيرة _دراسة ميدانية للمشروعات الصغيرة في مدينة حلب_". ركزت هذه الدراسة على المشاريع الصغيرة وخصائصها والمعايير المتبعة في تمييزها عن غيرها من المشاريع الأخرى، وذلك من خلال تسليط الضوء على أهم المشكلات التي تعاني منها هذه المشاريع، وذلك للتوصل إلى بعض الحلول والاقتراحات المناسبة لها. ومن نتائج الدراسة: أن هذه المشاريع تعاني من العديد من المشكلات من بينها نقص التمويل، وضعف الخبرة والإدارة، وعدم و جود نظم معلومات إدارية وعدم اهتمام من قبل الحكومة بمثل هذه المشاريع. ومن توصيات الدراسة: ضرورة الاهتمام بهذه المشاريع من خلال الاهتمام بالعمالة والاهتمام بالمعلومات والبحوث، إلى جانب عدم الاعتماد على مصادر التمويل غير الرسمية، وضرورة إيجاد صيغ تمويلية مصر فية جديدة للتعامل مع المشاريع الصغيرة على أسس غير تقليدية.

حداد (2006): دراسة بعنوان " دور البنوك والمؤسسات المالية في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ،أضاءات من تجربة الأردن والجزائر ". هدفت هذه الدراسة إلقاء الضوء على الاختلاف في تعريفات ومفاهيم المشاريع الصغيرة والمتوسطة, والتعرف إلى واقع هذه المشاريع وأهم التحديات والمعوقات التي تواجهها وأيضا التعرف إلى مصادر التمويل وتقييم دورها. واعتمد الباحث في دراسته على المنهج الوصفي والكمي العام واعتمد على البيانات والإحصاءات والنشرات المتوفرة، وخلص البحث إلى النتائج الآتية:تواجه هذه المشاريع صعوبات ومشاكل مالية وا ٍدارية وتسويقية وتنظيمية. ودور البنوك غير كاف في توفير القروض اللازمة وأسعار الفائدة عالية. وقدم الباحث التوصيات الآتية: ضرورة سن وتفعيل التشريعات والقوانين والأنظمة المحفّزة على الاستثمار في هذه المشاريع. والعمل على إيجاد جهة واحدة تهتم بشؤون هذه المشاريع من حيث التمويل والإدارة والتسويق. والعمل على توفير الحوافز التشجيعية المناسبة لجذب رؤوس الأموال. وضرورة تفعيل دور البنوك والمؤسسات التمويلية لتوفير القروض المناسبة والميسرة وبفوائد منخفضة وضمانات ميسرة.

زيدان(2005): دراسة بعنوان "تفعيل دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية _ دراسة حالة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في سوريا_". وهدفت هذه الدراسة التعرف إلى مساهمة

المشاريع الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية الصناعية في سوريا وذلك من خلال مساهمتها في تكوين القيمة المضافة والإنتاج الإجمالي الصناعي، والتعرف إلى مدى مساهمة هذه المشاريع في التنمية الاجتماعية والإقليمية من خلال دراسة مساهمتها في تشغيل الأيدي العاملة، والحد من البطالة والفقر، وا إمكانية تفعيل هذا القطاع. ومن نتائج الدراسة :أن المشاريع الصغيرة الصناعية تواجه العديد من المشاكل والمعوقات والتي تحد من دورها التنموي، ومن أهم هذه المشكلات: الأسلوب الإداري المتخلف المتبع، وغياب التدريب، وعدم اعتماد دراسات جدوى اقتصادية إلى جانب الإجراءات الإدارية المعقّدة للحصول على التراخيص الرسمية، وقدمت الدراسة توصيات وهي: اعتماد معيار العمالة في تصنيف المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وتسهيل الإجراءات الإدارية والتخفيف من الضرائب المفروضة. ودعم الدولة للتعاقد بالباطن مع المشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة. وتقديم مزايا وتسهيلات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة كلما زادت الطاقة الإنتاجية. وتأسيس مركز وطني للصيانة ووضع برامج تدريبية خاصة بالصيانة.

الوادي (2005): دراسة بعنوان "المشاريع الصغيرة: ماهيتها والتحديات الذاتية فيها مع إشارة خاصة لدورها في التنمية في الأردن". وهدفت هذه الدراسة إلقاء الضوء على مشكلة الاختلاف في تعريف مفهوم المشروع الصغير، والتأثير الذي تحدثه هذه المشكلة إلى جانب تشخيص التحديات التي تواجه هذه المشاريع. وتوصلت الدراسة إلى أن التوجهات في البلدان العربية لتنمية هذه المشاريع لا تزال في مهدها مع ضرورة التمييز بين المشاريع النامية والمشاريع الصغيرة المستقرة, وأن استراتيجية التركيز تساهم في مواجهة جانب من التحديات الناجمة عن محدودية النشاط, ومن أهم أسباب فشل هذه المشاريع ناجم عن نقص المهارات والقدرات الإدارية ونقص التمويل. ومن التوصيات التي عرضت: ضرورة تطوير المهارات والقدرات لدى مالكي المشاريع الصغيرةوا إن برامج الدعم الحكومية تساهم في تذليل التحديات الخاصة بالتمويل, إضافة إلى الاتجاهات الحديثة إلى التوجه إلى التمويل بالمشاركة.

ميا (2005): دراسة بعنوان" دراسة ميدانية وتحليلية للمشاكل والعقبات التي تواجه المشاريع الصناعية الصغيرة في القطر العربي السوري". وهدفت هذه الدراسة تسليط الضوء على أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه المشاريع الصناعية الصغيرة في تحقيق التنمية المتوازنة في سوريا، من خلال قدرتها الكبيرة على إيجاد فرص عمل لعدد كبير من الأيدي العاملة، وكذلك توفير دخل لهم ولأصحاب هذه المشاريع، وتشخيص المشاكل والعقبات التي تواجهها، والتعرف إلى مدى الاهتمام الحكومي والشعبي بمثل هذه المشاريع. ومن نتائج الدراسة: لوحظ أن 80% من المشاريع الصغيرة تم إقامتها دون إجراء أية دراسة جدوى اقتصادية لها, وانخفاض المستوى التعليمي لأصحاب هذه المشاريع، وافتقارهم للمهارات الإدارية, وعدم وجود أية جهة مهمتها القيام بتقديم النصح والمشورة للمستثمر في

القطاع الخاص وخصوصا للمشروعات الصناعية الصغيرة، وذلك حول فرص الاستثمار المتاحة واختيار أصناف الإنتاج، وأن إجراءات الترخيص وتنفيذ المشاريع الصناعية الصغيرة تخضع لإجراءات روتينية طويلة ومكلفة لكونها تحتاج إلى موافقة العديد من الجهات والمؤسسات والدوائر الرسمية, وتعدد الأنظمة والقوانين المتعلقة بالقطاع الصناعي الخاص وتعدد الجهات المعنية بإصدار هذه القوانين مما يؤدي إلى تضاربها أحيانا ويشكل عائقا أمام نموها وتوسعها. ومن التوصيات المقدمة: إيجاد تعريف واضح وموحد للمشروعات الصغيرة يتلاءم مع واقع الاقتصاد السوري الحالي. واحداث مراكز للدراسات والاستشارات الاقتصادية والفنية بحيث تقوم هذه المراكز. بتوفير البيانات والمعلومات. وتطوير الأنظمة والقوانين الخاصة بتنظيم الترخيص وتبسيط إجراءاته الإدارية. وتشجيع إقامة المؤسسات التسويقية المتخصصة في تسويق الإنتاج وتوفير البيانات الأساسية عن الأسواق المحلية والدولية. وتقديم إعفاءات ضريبية للمشروعات الصغيرة وبشكل خاص إعفاءات على الصادرات التي تعتمد على تصنيع المواد المحلية وا لغاء ضريبة الآلات والمعدات ومستلزمات الإنتاج.

سليمان (2004): دراسة بعنوان "المشكلات التمويلية في المشاريع الصناعية الصغيرة في القطر العربي السوري". وهدفت هذه الدراسة التعرف إلى مفهوم المشاريع الصناعية الصغيرة وعلى معايير التفريق التي تميزها عن المشاريع الكبيرة, والتعرف إلى المشاكل والمعوقات التي تواجه هذا القطاع وأساليب حل هذه المشكلات، حيث اعتمد الباحث المنهج الوصفي. وخلصت الدراسة إلى النتائج الآتية: تعدد الجهات المعنية بالصناعات الصغيرة في سوريا وعدم التنسيق بينهما. وافتقاد الصناعات الصغيرة إلى التخصص, وفقدان وضعف المؤسسات المتخصصة بدعم وتشجيع الصناعات الصغيرة, وتعدد الضرائب المفروضة على المنشآت الصناعية الصغيرة. والاعتماد الأساسي على المدخرات الفردية والعائلية في تأسيس وتمويل المشاريع, وصعوبات في التسويق, وضعف نظام الرقابة على الجودة في المنشآت. وقدمت الدراسة المقترحات الآتية: إنشاء جهاز أو هيئة متخصصة للمنشآت الصغيرة,وا نشاء إدارات متخصصة للمنشآت الصناعية الصغيرة في الجهات الحكومية.وا عداد الإحصاءات الدورية اللازمة عن تأسيس وتشغيل وتحديد مشكلات المشاريع الصغيرة. والاهتمام في التدريب من النواحي الإدارية والفنية من خلال وضع برنامج لتدريب مدراء المشاريع والعاملين فيه. ووضع التسهيلات المالية اللازمة وتخفيض نسب الفائدة على القروض الممنوحة. وتوفير معلومات من خلال الانترنت عن الأسواق المحلية والخارجية.

العباسي (2003): دراسة بعنوان" تنافسية الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية الاقتصادية في الأردن". وهدفت هذه الدراسة التعرف إلى واقع الصناعات الصغيرة في الأردن إلى جانب إيضاح مفهوم التنافسية والمعايير التي تحكمها, وأيضا تحديد دور الصناعات الصغيرة في تحقيق التنمية

الاقتصادية من خلال مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي وتوفير فرص عمل جديدة، واستخدمت الدراسة التحليل الإحصائي الوصفي في عرض البيانات والاستبانات والمقابلات الشخصية كأدوات لتحليل تنافسية الصناعات الصغيرة ودراسة واقعها. ومن أهم نتائج هذه الدراسة هي أن الصناعات الصغيرة تشكل واقعا مميزا وجوهريا في الاقتصاد الوطني بالرغم من المشاكل والمعيقات التي تحد من أدائها لدورها الاقتصادي , وهناك سيادة لأنماط سلوكية غير تنافسية مما أعاق تطوير عناقيد صناعية فاعلة، إلى جانب الأثر الأيجابي للزيادة في الناتج المحلي الإجمالي والدين الحكومي والأثر السلبي لكل من الإنفاق الاستهلاكي الخاص والعام على الاستثمار في الصناعات الصغيرة. وخلصت الدراسة: إلى إن أهم ادوار الصناعات الصغيرة في الأردن تكمن في المساهمة في توفير فرص عمل وقدرتها على إنتاج سلع مناسبة للسوق المحلي بكلف منخفضة. ومن ابرز توصيات الدراسة: عدم اعتماد معيار واحد عند تعريف الصناعات الصغيرة. واعتماد دراسات نوعية في تنافسية المنشآت الصناعية الصغيرة وفقا للنشاط الاقتصادي والإقليم،وا إنشاء مؤسسات داعمة وحاضنات أعمال من أجل تطوير عناقيد صناعية. وضرورة توفير الحكومة للبنى التحتية الملائمة والتشريعات اللازمة لدعم وتطوير المشاريع الصغيرة ومعالجة المشكلات التي تواجه هذا القطاع الحيوي.

3.4.2. الدراسات الأجنبية :

الحذوة، والبندك (2006): دراسة بعنوان "المنشآت الصغيرة والمتوسطة في فلسطين الوضع الحالي والرؤيا المستقبلية". وهدفت هذه الدراسة إعطاء صورة عامة لقطاع المشاريع الصغيرة والتعرف إلى المشاكل والمعيقات التي تقف في وجه تنميتها من أجل وضع استراتجيات تنموية مستقبلية مناسبة, حيث تناولت الدراسة خمسمائة منشأة صغيرة ومتوسطة عاملة في قطاعات مختلفة وقام البحث بتوفير إحصاءات رئيسة حول المنشآت الصغيرة والمتوسطة. ومن هذه الإحصاءات أن غالبية هذه المنشآت غير مسجلة رسميا أو غير مسجلة على الإطلاق، وأن 80% من القوى العاملة في القطاع الخاص تعمل لدى المنشآت الصغيرة والمتوسطة و9% من المنشآت الصغيرة والمتوسطة تقوم بتصدير منتجاتها، وغيرها من النتائج. وخلصت الدراسة إلى الاستنتاجات الآتية: لا وجود لتعريف وطني عام وشامل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة, وأن جهود تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة ما زالت عشوائية ومتفرقة بدون رؤيا واضحة ومركزة وغياب القواعد المحددة. وأن دور القطاع العام معتدل في مساعدته للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، مع عدم توفر رؤيا واستراتيجية لتطوير هذا القطاع. وافتقار هذه المنشآت إلى الخبرة والفهم الواضح للمفاهيم الإدارية والتسويقية والمالية. ومن توصيات الدراسة إجراء تعديلات سياسية لدعم المشاريع الصغيرة، وحماية الصناعة المحلية من الاستيراد غير المدروس، وتقديم مساعدات تقنية وا إدارية وتدريبية لهذا القطاع.

الأمم المتحدة (2005): دراسة بعنوانملامح قطرية وا إقليمية لمؤشرات التنمية المستدامة لقطاعات مختارة في منطقة الاسكوا (قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم)". حيث تطرح هذه الدراسة مؤشرات التنمية المستدامة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، ويستعرض ملامحه والمبادرات القائمة لدعم قدرته التنافسية، وذلك للمساهمة في وضع تصور لبرامج وآليات لمتابعة تنمية هذا القطاع في منطقة الاسكوا. ومن المؤشرات المتداول بها لقطاع المؤسسات الصغيرة والصغيرة جدا في دول الاسكوا هي: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. ومساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في العمالة والقيمة المضافة والناتج. وبرامج الدعم الحالية. وتفيد الدراسة أن هذا القطاع في دول الاسكوا يواجه تحديات كبيرة نتيجة التطورات الإقليمية والدولية، وأن دور الحكومة متواضع في التعامل مع التطورات والتكيف مع المستجدات. حيث تفيد الدراسة إن البيانات المتعلقة بمساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الاقتصاد الوطني أو قطاع التصنيع غير متوفرة، وقليل من هذه البلدان يقوم بجمع البيانات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة, والتي يمكن إن تشكل هذه المعلومات والبيانات أساسا أمام صانعي القرار, لوضع استراتيجيات لدعمها وتنميتها .

4.4.2. تعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال الاطلاع على العديد من الدراسات التي تتناول قطاع المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا, حاولت الباحثة عرض الدراسات والأدبيات التي تتكامل مع موضوع الدراسة التي تعمل على إعدادها. حيث شخّصت معظم هذه الدراسات الواقع الذي تعيشه هذه المشاريع من خلال تعريفها ومعايير تصنيفها، واستعراض العديد من المشاكل والمعوقات التي تحد من مساهمتها في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، حيث يجمع جميع الدارسين في هذا المجال على أن تطوير هذا القطاع وحل مشاكله له علاقة طردية في حل مشكلة البطالة والفقر، وبالتالي تحقيق العدالة المجتمعية, وقامت العديد من الدراسات باستعراض جوانب محددة ذات علاقة مع هذه المشاريع وتشخيصها ووضع الحلول المقترحة، حيث قدمت هذه الدراسات العديد من التوصيات ليتم تطبيقها واعتمداها من قبل القطاع العام على اعتبار أن هذا القطاع هو المشرع وهو الذي يرسم السياسات الاقتصادية وبرامج التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة.

وعلى صعيد الدراسات الفلسطينية كان هناك إجماع على ضرورة العمل على سن قوانين تنظم عمل هذا القطاع مع كافة الأطراف، إلى جانب غياب تعريف واضح ومحدد لهذا القطاع. وأن مشاكل التمويل والتسويق هي من أكثر المعيقات التي تحد من تطوير هذا القطاع، إلى جانب الخلل في

الهياكل التنظيمية، وضعف الخبرة والمهارات لدى العاملين وأصحاب هذه المنشآت، وضعف الخدمات المقدمة والتي تدعم هذه المشاريع، حيث تطرقت دراسة(الحذوة، و البندك، 2006) إلى إن العديد من المشاريع غير مسجلة رسميا أو غير مسجلة على الإطلاق.

وحسب رأي الباحثة لم يتطرق احد إلى دراسة دور القطاع العام كوحدة واحدة بشكل تفصيلي وتشخيص آليات وبرامج عملية في تطوير وتفعيل هذا القطاع من وجهة نظر أصحاب هذه المشاريع, حيث كان هناك استعراض للعديد من المشاكل وتقديم بعض التوصيات الموجهة للقطاع العام؛ فالدراسة هي مكملة للدراسات التي سبقتها, والتي استعرضت الدور الذي تقوم به دوائر القطاع العام في تحفيز هذه المشاريع من خلال برامجها، إلى جانب التطرق إلى دور هذه المشاريع في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال بعض المؤشرات.

وعند مقارنة هذه الدراسة مع الدراسات السابقة العربية أو الأجنبية نجد إن معظمها أنجز بعد عام 2000، حيث كانت هذه الدراسة هي الدراسة الأحدث، وعلى صعيد العينة المبحوثة فتطرقت معظم الدراسات الفلسطينية إلى كافة القطاعات، ولكن هذه الدراسة ركزت على القطاع الصناعي في محافظة الخليل وبيت لحم، والمرخصة من قبل وزارة الاقتصاد الوطني، علما بان محافظة الخليل هي من أكبر المحافظات التي بها مشاريع صناعية صغيرة وصغيرة جدا حسب إحصائيات وزارة الاقتصاد الوطني 2011 ، حيث اقتصرت بعض الدراسات الفلسطينية السابقة على محافظة رام الله والبيرة ونابلس.

وأما في الدراسات العربية فلقد تطرقت بعض هذه الدراسات إلى دراسة القطاع الصناعي لإيمان الباحثين بأهمية هذا القطاع في تحقيق التنمية الاقتصادية، وقامت الباحثة بالاستعانة بهذه الدراسات والاستفادة منها في عدة جوانب ومنها: كتابة الإطار النظري، وبناء الاستبانة ، وأيضا مقارنة نتائج هذه الدراسة مع الدراسات السابقة.

الفصل الثالث

منهجية الدراسة وا ٍجراءاتها

1.3 مقدمة

تعتبر منهجية الدراسة واجراءاتها طريقة لحل المشكلة البحثية على نحو منظم، وفيها يتم اتباع خطوات علمية مختلفة تتبناها الباحثة، ومن خلالها يتم الحصول على البيانات المطلوبة لإجراء التحليل الإحصائي للتوصل إلى النتائج، والتي يتم تفسيرها في ضوء أدبيات الدراسة المتعلقة بموضوع الدراسة، وبالتالي تحقق الدراسة الأهداف التي تسعى إليها.

ويتناول هذا الفصل عرضا وا ٍيضاحا لمنهج الدراسة، ومجتمعها، ووصفا لعينة الدراسة وطريقة اختيارها، بالإضافة لوصف أداة الدراسة التي تم استخدامها لجمع بيانات الدراسة، وصدق أداة الدراسة وثباتها، واجراءات تطبيق الدراسة، وكذلك المعالجة الإحصائية التي استخدمتها الباحثة في تحليل البيانات، وذلك حسب التفصيل الآتي:

2.3 منهجية الدراسة

انطلاقا من طبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، استخدمت الباحثة المنهج الوصفي باعتباره أنسب المناهج البحثيةلهذه الدراسة؛ لأنه يصف ويحلل آراء المبحوثين أصحاب المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في محافظتي الخليل وبيت لحم، ولا يكتفي هذا المنهج عند جمع المعلومات باستقصاء مظاهر دور القطاع الحكومي الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا

وانعكاسه على التنمية الاقتصادية، بل يتعداه إلى التحليل والربط والتفسير للوصول إلى استنتاجات تبنى عليها مقترحات الدراسة.

3.3 مجتمع الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من جميع أصحاب المشاريع الصناعية الصغيرة والصغيرة جدا المرخصة في محافظتي الخليل وبيت لحم والبالغ مجموعهم (570) فردا، حيث بلغ عددهم في محافظة بيت لحم (123) فردا، بينما بلغ عددهم في محافظة الخليل (447) فردا، وأسماء أصحاب المشاريع الصناعية الصغيرة والصغيرة جدا المكونة لمجتمع الدراسة في محافظتي الخليل وبيت لحم، متوفرة في السجلات الرسمية المعتمدة في وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني خلال شهر كانون أول من العام 2010م.

4.3 عينة الدراسة

حيث أنه تتوفر قائمة بجميع مفردات مجتمع الدراسة، فإن الباحثة اختارت عينة طبقية عشوائية بنسبة 45% من مجتمع الدراسة، حيث قامت بتقسيم مجتمع الدراسة إلى طبقات متجانسة غير متداخلة حسب موقع المشروع، وذلك حتى يكون تمثيل تلك الطبقات في عينة الدراسة بنفس النسبة التي توجد فيها في مجتمع الدراسة، وبلغ المجموع الكلي لأفراد عينة الدراسة الممثلة في جميع الطبقات (256) فردا، وبعد ذلك تم اختيار عشوائي لمفردات العينة من تلك الطبقات حسب حجم كل طبقة، وذلك حسب العلاقة الآتية:

عدد أفراد العينة من كل طبقة حسب مدخل رابطة التربية الأمريكية (الصياد، 1989، ص137)

$$\text{الحد الأدنى لحجم العينة} = \frac{\text{س}^2 \times \text{ن} \times \text{أ} (1 - \text{أ})}{\text{د}^2 \times (\text{ن} - 1) \times \text{س}^2 \times \text{أ} (1 - \text{أ})}$$

ن: حجم المجتمع

د: الخطأ في تقدير النسبة ونفترض أنها تساوي (د= 0.05)

أ: النسبة المقدرة في المجتمع ونفترض أنها تساوي (أ = 0.50)

س^2: هي قيمة مربع كاي عند درجة ثقة 95 % ودرجة حرية واحدة وتساوي (س^2= 3.841)

الحد الأدنى لحجم العينة =

$$\frac{0.5 \times 0.5 \times 570 \times 3.841}{0.5 \times 0.5 \times 3.841 + (1-570) \times (0.05)^2} = \frac{547.3425}{0.96025 + 1.4225}$$

الحد الأدنى لحجم العينة = $\frac{547.3425}{2.38275} = 229.71$

ومن المعادلة السابقة نجد أن الحد الأدنى لحجم العينة هو 230 فردا وهو ما يمثل نسبة 40 % من مجتمع الدراسة، وبالتالي يمكن اختيار تلك النسبة أو أي نسبة أكبر من 40 % ، وفي هذه الدراسة اختارت الباحثة نسبة 45 % من مجتمع الدراسة لتكون عينة ممثلة وأكبر من الحد الأدنى حسب ما أشارت إليه المعادلة السابقة، أي 256 فردا .

ويمكن التعرف إلى عدد أصحاب المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في محافظتي الخليل وبيت لحم الذين شملتهم عينة الدراسة من كل طبقة من طبقات مجتمع الدراسة، كما هو موضح في الجدول (1.3) الآتي:

جدول 1.3 : عدد أفراد كل طبقة في مجتمع الدراسة ونسبتهم المئوية وعدد أفراد عينة الدراسة الممثلة من كل طبقة وعدد الاستبانات الموزعة والمرجعة.

المحافظة	عدد أفراد كل طبقة في مجتمع الدراسة	النسبة المئوية لأفراد كل طبقة في مجتمع الدراسة	عدد أفراد عينة الدراسة الممثلة من كل طبقة	عدد الاستبانات			
				الموزعة	المرجعة	المستبعدة	الصالحة
الخليل	447	%78.42	201	201	197	5	192
بيت لحم	123	%21.58	55	55	52	1	51
المجموع	**570**	**%100**	**256**	**256**	**249**	**6**	**243**

يتضح من الجدول (1.3) أن عدد أفراد العينة الممثلة الكلي هو (256) فردا، حيث كان عدد أفراد عينة الدراسة الممثلة من محافظة الخليل هو (201) فردا، ومن محافظة بيت لحم هو (55) فردا. كما يتضح أن عدد الاستبانات الموزعة شمل جميع أفراد عينة الدراسة في كل من محافظتي الخليل وبيت لحم، ولكن تم إرجاع (197) استبانة في محافظة الخليل، وتم إرجاع (52) استبانة في محافظة بيت لحم، وبالتالي بلغ مجموع عدد الاستبانات المرجعة (249) استبانة، وكذلك تم استبعاد

(5) استبانات من محافظة الخليل و (1) استبانة من محافظة بيت لحم لعدم صلاحيتها، وبالتالي بلغ مجموع الاستبانات الصالحة والتي خضعت للتحليل الإحصائي (243) استبانة وبنسبة 95% من مجموع الاستبانات التي تم توزيعها على عينة الدراسة الممثلة.

وتعرفت الباحثة إلى خصائص العينة الإحصائية حسب المتغيرات الديموغرافية لأصحاب المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في محافظتي الخليل وبيت لحم من حيث (الجنس، والعمر، والمؤهل العلمي، وعدد سنوات الخبرة)، وكذلك حسب خصائص المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا من حيث (الموقع، وسنة التأسيس، والملكية، ورأس المال، وعدد العاملين)، وذلك كما هو موضح في الجداول (2.3) (3.3) (4.3) (5.3) (6.3) (7.3) (8.3) (9.3) (10.3) الآتية:

جدول 2.3 : أفراد عينة الدراسة الإحصائية حسب متغير الجنس

المتغير		العدد	النسبة المئوية	نسبة الإجابات	النسبة التراكمية
الجنس	ذكر	231	%95.1	%95.1	%95.1
	أنثى	12	%4.9	%4.9	%100
المجموع		**243**	**%100**	**%100**	

يتضح من الجدول (2.3) أن نسبة الذكور شكلت الأغلبية حيث بلغت 95.1%، في حين شكلت الإناث ما نسبته 4.9%.

جدول 3.3 : أفراد عينة الدراسة الإحصائية حسب متغير العمر

المتغير		العدد	النسبة المئوية	نسبة الإجابات	النسبة التراكمية
العمر	30 سنة فأقل	68	%28	%28	%28
	31-40 سنة	109	%44.8	%44.8	%72.8
	41-50 سنة	42	%17.3	%17.3	%90.1
	51 سنة فأكثر	24	%9.9	%9.9	%100
المجموع		**243**	**%100**	**%100**	

يتضح من الجدول (3.3) أن الذين أعمارهم (31-40) سنة شكلوا الأغلبية بنسبة مئوية بلغت 44.8%، تلاها الذين أعمارهم (30) سنة فأقل بنسبة مئوية بلغت 28%، ثم الذين أعمارهم (41-50) سنة بنسبة مئوية بلغت 17.3%، وأخيرا الذين أعمارهم (51) سنة فأكثر بنسبة مئوية بلغت 9.9%.

جدول 4.3 : أفراد عينة الدراسة الإحصائية حسب متغير المؤهل العلمي

المتغير		العدد	النسبة المئوية	نسبة الإجابات	النسبة التراكمية
المؤهل العلمي	ثانوي فأقل	59	%24.3	%24.3	%24.3
	دبلوم متوسط	104	%42.8	%42.8	%67.1
	بكالوريوس	65	%26.7	%26.7	%93.8
	دراسات عليا	15	%6.2	%6.2	%100
المجموع		**243**	**%100**	**%100**	

يتضح من الجدول (4.3) أن الذين يحملون مؤهل علمي (دبلوم متوسط) شكلوا الأغلبية بنسبة مئوية بلغت 42.8%، تلاها الذين يحملون مؤهل علمي (بكالور يوس) بنسبة مئوية بلغت 26.7%، ثم الذين يحملون مؤهل علمي (ثانوي فأقل) بنسبة مئوية بلغت 24.3%، وأخيرا الذين يحملون مؤهل علمي (دراسات عليا) بنسبة مئوية بلغت 6.2%.

جدول 5.3 : أفراد عينة الدراسة الإحصائية حسب متغير عدد سنوات الخبرة

المتغير		العدد	النسبة المئوية	نسبة الإجابات	النسبة التراكمية
عدد سنوات الخبرة	5 سنوات فأقل	51	%21	%21	%21
	6-10 سنوات	77	%31.7	%31.7	%52.7
	11-15 سنوات	50	%20.6	%20.6	%73.7
	16 سنة فأكثر	65	%26.7	%26.7	%100
المجموع		**243**	**%100**	**%100**	

يتضح من الجدول (5.3) أن الذين عدد سنوات خبرتهم (6-10) سنوات شكلوا الأغلبية بنسبة مئوية بلغت 31.7%، تلاها الذين عدد سنوات خبرتهم (16 سنة فأكثر) بنسبة مئوية بلغت 26.7%، ثم الذين عدد سنوات خبرتهم (5 سنوات فأقل) بنسبة مئوية بلغت 21%، وأخيرا الذين عدد سنوات خبرتهم (11-15) سنوات بنسبة مئوية بلغت 20.6%.

جدول 6.3 : أفراد عينة الدراسة الإحصائية حسب متغير موقع المشروع

المتغير		العدد	النسبة المئوية	نسبة الإجابات	النسبة التراكمية
موقع المشروع	محافظة الخليل	192	%79	%79	%79
	محافظة بيت لحم	51	%21	%21	%100
المجموع		**243**	**%100**	**%100**	

يتضح من الجدول (6.3) أن أغلبية المشاريع كان موقعها هو محافظة الخليل حيث بلغت نسبتهم المئوية 79%، في حين كانت النسبة المئوية للمشاريع التي موقعها محافظة بيت لحم هي 21%.

جدول 7.3 : أفراد عينة الدراسة الإحصائية حسب متغير سنة تأسيس المشروع

المتغير		العدد	النسبة المئوية	نسبة الإجابات	النسبة التراكمية
سنة تأسيس المشروع	1995 فما قبل	76	%31.3	%31.3	%31.3
	2000-1996	91	%37.4	%37.4	%68.7
	2005-2001	51	%21	%21	%89.7
	2006 فما بعد	25	%10.3	%10.3	%100
المجموع		**243**	**%100**	**%100**	

يتضح من الجدول (7.3) أن المشاريع التي سنة تأسيسها (1996-2000) شكلت الأغلبية بنسبة مئوية بلغت 37.4%، تلاها المشاريع التي سنة تأسيسها (1995 فما أقل) بنسبة مئوية بلغت 31.3%، ثم المشاريع التي سنة تأسيسها (2001–2005) بنسبة مئوية بلغت 21%، وأخيرا المشاريع التي سنة تأسيسها (2006 فما بعد) بنسبة مئوية بلغت 10.3%.

جدول 8.3 : أفراد عينة الدراسة الإحصائية حسب متغير ملكية المشروع

المتغير		العدد	النسبة المئوية	نسبة الإجابات	النسبة التراكمية
ملكية المشروع	فردية	83	%34.2	%34.2	%34.2
	عائلية	121	%49.8	%49.8	%84
	تضامن	39	%16	%16	%100
المجموع		**243**	**%100**	**%100**	

يتضح من الجدول (8.3) أن عدد المشاريع التي ملكيتها (عائلية) هي (121) مشروعا وشكلت الأغلبية وبنسبة مئوية بلغت 49.8%، تلاها عدد المشاريع التي ملكيتها (فردية) وهي (83) مشروعا وبنسبة مئوية بلغت 34.2%، وأخيرا عدد المشاريع التي ملكيتها (تضامن) وهي (39) وبنسبة مئوية بلغت 16%.

جدول 9.3 : أفراد عينة الدراسة الإحصائية حسب متغير رأس مال المشروع بالدولار

المتغير		العدد	النسبة المئوية	نسبة الإجابات	النسبة التراكمية
رأس مال المشروع بالدولار	أقل من 5000	48	%19.8	%19.8	%19.8
	10000-5000	86	%35.4	%35.4	%55.1
	15000-10001	47	%19.3	%19.3	%74.5
	أكثر من 15000	62	%25.5	%25.5	%100
المجموع		**243**	**%100**	**%100**	

يتضح من الجدول (9.3) أن المشاريع التي رأس مالها (10000-5000) دولار شكلت الأغلبية والتي بلغ عددها (86) مشروعا وبنسبة مئوية بلغت 35.4%، تلاها المشاريع التي رأس مالها (أكثر من 15000) دولار والتي بلغ عددها (62) مشروعا وبنسبة مئوية بلغت 25.5%، ثم المشاريع التي رأس مالها (أقل من 5000) دولار والتي بلغ عددها (48) وبنسبة مئوية بلغت 19.8%، وأخيرا المشاريع التي رأس مالها (15000-10001) دولار والتي بلغ عددها (47) مشروعا وبنسبة مئوية بلغت 19.3%.

جدول 10.3 : أفراد عينة الدراسة الإحصائية حسب متغير عدد العاملين في المشروع

المتغير		العدد	النسبة المئوية	نسبة الإجابات	النسبة التراكمية
عدد العاملين في المشروع	4-1	121	%49.8	%49.8	%49.8
	9-5	122	%50.2	%50.2	%100
المجموع		**243**	**%100**	**%100**	

يتضح من الجدول (10.3) أن المشاريع التي عدد العاملين فيها (5-9) كانت بنسبة مئوية بلغت 50.2%، ثم المشاريع التي عدد العاملين فيها (1-4) كانت بنسبة مئوية 49.8%.

5.3 أداة الدراسة

بعد اطلاع الباحثة على أدبيات الدراسة الحالية والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، قامت بتصميم وبناء استبانة موجهة لأصحاب المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في محافظتي الخليل وبيت لحم، للتعرف إلى آرائهم نحو دور القطاع الحكومي الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا وانعكاسه على التنمية الاقتصادية، واستعانت الباحثة بالمصادر الأولية التي أفادتها بمعلومات وبيانات قيمة عند بناء فقرات الاستبانة وتحديد مقياساً مناسب، حيث تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي.

1.5.3. وصف الاستبانة:

أرفقت الباحثة رسالة مصاحبة مع الاستبانة على غلافها الخارجي لشرحها بصورة مختصرة للمبحوثين، ولتعريف الباحثة بنفسها، وعن أهمية الدراسة وتعبئة استبانتها، مع بيان أن استخدام المعلومات سيكون لأغراض البحث العلمي فقط، وتكونت الاستبانة من (51) فقرة حيث تم تقسيمها إلى ثلاثة أقسام وهي:

- القسم الأول: تكون من بيانات عامة أولية متعلقة بالخصائص الديموغرافية للمبحوثين، وخصائص المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في محافظتي الخليل وبيت لحم، وقد اشتمل هذا القسم على أربعة متغيرات تتعلق بالمبحوثين هي: الجنس، والعمر، والمؤهل العلمي، وعدد

سنوات الخبرة، وخمسة متغيرات تتعلق المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا وهي: الموقع ، وسنة التأسيس، والملكية، ورأس المال، وعدد العاملين.

- القسم الثاني: وتكون من مؤشرات دور القطاع الحكومي الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصغير ة والصغيرة جدا وهي:

  - التشريعات والقوانين والتي تكونت من الفقرات (1-10).
  - التمويل والتي تكونت من الفقرات (11-20).
  - البرامج الإدارية والفنية والتي تكونت من الفقرات (21-30).

- القسم الثالث: وتكون من مؤشرات التنمية الاقتصادية وهي:

  - الحد من البطالة والفقر والتي تكونت من الفقرات (31-37).
  - الرفاه الاقتصادي والتي تكونت من الفقرات (38-44).
  - المسؤولية الاجتماعية والتي تكونت من الفقرات (45-51).

2.5.3. صدق الاستبانة:

للتأكد من صدق الاستبانة قامت الباحثة بعرضها على (11) محكما من ذوي الاختصاص لإبداء آرائهم حولها، من ناحية ملائمة الفقرات لأغراض الدراسة، ومن حيث الصياغة والمضمون، وقامت الباحثةجراء التعديلات التي أوصى بها المحكمّ ون، مثل الصياغة واللغة والتعديل لبعض فقرات الاستبانة، حتى أصبحت في صورتها النهائية، وتمثل صدق الاستبانة في موافقة المحكمين والمشرف الرئيس عليها بالصورة النهائية.

والملحق (1.1) يظهر استبانة الدراسة المعتمدة بصورتها النهائية، والملحق (2.1) يبين الرسالة الموجهة للمحكمين، بينما الملحق (3.1) يظهر قائمة بأسماء المحكمين.

3.5.3. ثبات الاستبانة:

الثبات هو صفة من الصفات التي يجب أن تتصف بها أداة القياس الجيدة، ويقصد بالثبات (ثبات القياس) أي كم تكون علامة اختبار ما متسقة وغير مختلفة من وقت لآخر، وهنا تم حساب تقدير

ثبات أداة الدراسة بحساب معامل الاتساق الداخلي باستخدام معادلة كرونباخ الفا، والجدول (11.3) يوضح ذلك:

جدول 11.3 : معاملات الثبات لتقدير ثبات أداة الدراسة

مجالات الاستبانة		عدد الفقرات	معامل الثبات
دور القطاع الحكومي في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا	التشريعات والقوانين	10	0.82
	التمويل	10	0.89
	البرامج الإدارية والفنية	10	0.87
الدرجة الكلية لدور القطاع الحكومي في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا		**30**	**0.93**
مساهمة المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في التنمية الاقتصادية	البطالة والفقر	7	0.82
	الرفاه الاقتصادي	7	0.85
	المسؤولية الاجتماعية	7	0.85
الدرجة الكلية لمساهمة المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في التنمية الاقتصادية		**21**	**0.90**
الدرجة الكلية لجميع فقرات الاستبانة		**51**	**0.92**

تشير البيانات الواردة في الجدول (11.3) أن معاملات الثبات لمقياس الدراسة تراوحت ما بين (0.82-0.89)، حيث كان أدنى معامل ثبات للبطالة والفقر والتشريعات والقوانين ومقداره (0.82)، في حين كان أعلى معامل للتمويل ومقداره (0.89)، بينما بلغت الدرجة الكلية لمعاملات ثبات دور القطاع الحكومي في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا (0.93)، وبلغت الدرجة الكلية لمعاملات ثبات مساهمة المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في التنمية الاقتصادية (0.90)، في حين بلغت الدرجة الكلية لجميع فقرات الاستبانة (0.92)، وهي بشكل عام معاملات ثبات مقبولة إحصائياً، مما شجع الباحثة اعتماد الاستبانة بصورتها النهائية وتوزيعها على عينة الدراسة.

6.3 متغيرات الدراسة

فيما يأتي توضيح لمتغيرات الدراسة التابعة والمستقلة:

1.6.3. المتغيرات التابعة:

تكونت الدراسة من متغير تابع واحد والذي شكل أساس بناء فرضيات الدراسة، وهو على النحو الآتي:

- التنمية الاقتصادية التي تسهم فيها المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في محافظتي الخليل وبيت لحم من حيث (البطالة والفقر، والرفاه الاقتصادي، والمسؤولية الاجتماعية).

2.6.3. المتغيرات المستقلة:

تكونت الدراسة من المتغيرات المستقلة الآتية:

- دور القطاع الحكومي الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا من حيث (التشريعات والقوانين، والتمويل، والبرامج الإدارية والفنية).
- الجنس: وله مستويان هما (ذكر، أنثى).
- العمر وله أربعة مستويات هي: (30 سنة فأقل، و 31-40 سنة، و41-50 سنة، و51 سنة فأكثر).
- المؤهل العلمي: وله أربعة مستويات هي (ثانوي فأقل، ودبلوم متوسط، وبكالوريوس، ودراسات عليا).
- عدد سنوات الخبرة: ولها أربعة مستويات هي (5 سنوات فأقل، 6-10 سنة، 11–15 سنة، 16 سنة فأكثر).
- موقع المشروع: وله مستويان هما (محافظة الخليل، ومحافظة بيت لحم).
- سنة تأسيس المشروع ولها أربعة مستويات (1995 فما قبل، و1996-2000، و2001-2005، و2006 فما بعد).
- ملكية المشروع: ولها ثلاثة مستويات (فردية، وعائلية، وتضامن).
- رأس مال المشروع بالدولار: وله أربعة مستويات (أقل من 5000، و 5000-10000، و10001-15000، وأكثر من 15000).
- عدد العاملين في المشروع: وله مستويان هما (1-4، و5-9).

7.3 إجراءات الدراسة

بعدما تأكدت الباحثة من صدق أداة الدراسة وثباتها، وإعداد الاستبانة بصورتها النهائية، قامت بتوزيع الاستبانات على عينة الدراسة من خلال مساعدة زملائها في العمل في مكتب وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني وخاصة في محافظة الخليل وبيت لحم، وذلك بالذهاب إلى أصحاب تلك المشاريع لتوضيح

أهمية الدراسة والتأكد من جدية المبحوثون وتوضيح أية ملاحظات يحتاجها المبحوثين، وفي عملية توزيع وجمع الاستبانات، حيث تم توزيع (256) استبانة على المبحوثين خلال شهر شباط من العام 2011 م، واسترجعت الباحثة (249) استبانة، وقامت بفحصها والتأكد من سلامتها، حيث تبين أن (6) استبانات غير صالحة، وبالتالي كانت عدد الاستبانات الصالحة التي تمت معالجتها إحصائيا هي (243) استبانة، وبعد ذلك عملت الباحثة على ترقيمها وترميزها وا ٍدخال بياناتها إلى جهاز الحاسوب مستخدمة برنامج التحليل الإحصائي (SPSS).

8.3 التحليل الإحصائي

من أجل معالجة المعلومات التي تم جمعها وتحليل البيانات إحصائيا استخدمت الباحثة برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package For Social Sciences (SPSS) لجميع جوانب هذه الدراسة وذلك حسب التفصيل الآتي:

- تم استخدام معامل ارتباط (كرونباخ ألفا) Alpha Cronbach لقياس ثبات أداة الدراسة.
- تم استخراج المتوسطات الحسابية Mean ، وذلك لمعرفة ارتفاع أو انخفاض آراء أفراد عينة الدراسة عن كل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة الأساسية إلى جانب المجالات الرئيسة، ولترتيب إجابات المبحوثين لفقرات الاستبانة حسب درجة الموافقة وحسب أعلى متوسط حسابي. كما استخدمت الباحثة الانحراف المعياري Standard Deviation لإجابات المبحوثين لتحديد مدى تجانس استجابات أفراد عينة الدراسة حول متوسطات موافقتهم، وتم اعتماد معيار بثلاث درجات (مرتفعة، ومتوسطة، ومنخفضة) على النحو الآتي:

$$\text{طول الفئة} = \frac{\text{الحد الأعلى للفئة – الحد الأدنى للفئة}}{\text{عدد درجات المعيار}} = \frac{5 - 1}{3} = \frac{4}{3} = 1.33$$

- درجة مرتفعة: إذا كان المتوسط الحسابي للفقرة أو الدرجة الكلية ≥ (3.66).
- درجة متوسطة: إذا كان المتوسط الحسابي للفقرة أو الدرجة الكلية > (2.33) و < (3.66).
- درجة منخفضة: إذا كان المتوسط الحسابي للفقرة أو الدرجة الكلية ≤ (2.33).

- استخدم اختبار (ت) للعينات المستقلة Independent t-test ، وتحليل التباين الأحادي One Way ANOVA، وذلك لمعرفة الدلالة الإحصائية للفروق بين استجابات أفراد عينة الدراسة تبعاً لخصائص المبحوثين الديموغرافية (الجنس، والعمر، والمؤهل العلمي، وعدد سنوات الخبرة)، وخصائص المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا (الموقع، وسنة التأسيس، والملكية، ورأس المال، وعدد العاملين).
- استخدم اختبار المقارنات البعدية لأقل فرق دال (LSD) للكشف عن الفروق البعدية بعد تحليل التباين الأحادي لمعرفة مصدر التباين بين مجموعات الدراسة والكشف عن دلالاتها الإحصائية.
- تم إيجاد معامل ارتباط بيرسون (Person Correlation) بين جميع مجالات دور القطاع الحكومي الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا (التشريعات والقوانين، والتمويل، والبرامج الإدارية والفنية)، وجميع مجالات مساهمة المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في التنمية الاقتصادية (البطالة والفقر والرفاه الاقتصادي، والمسؤولية الاجتماعية).

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

يتضمن هذا الفصل عرضا كاملا ومفصلا لنتائج الدراسة التطبيقية التي توصلت إليها، وتحليلها وتفسيرهاوذلك من خلال استعراض آراء المبحوثين التي كشفت عنها استجاباتهم على جميع فقرات أداة الدراسة، وقامت الباحثة في سبيل ذلك باستخدام النسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، وذلك للتعرف إلى ما إذا كان متوسط درجة الموافقة بين أفراد عينة الدراسة على العبارات المختلفة والمحاور الرئيسة التي تغطي الدراسة يزيد أو يقل عن قيمة محددة أو يساويها.

وتناول الفصل دراسة العلاقة بين دور القطاع الحكومي الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا من حيث (التشريعات والقوانين، والتمويل، والبرامج الإدارية والفنية)، ومساهمة المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في التنمية الاقتصادية من حيث (الحد من البطالة والفقر، و الرفاه الاقتصادي، والمسؤولية الاجتماعية)، وذلك باستخدام معامل الارتباط بيرسون (Person Correlation).

وتم استخدام التباين الأحادي (One-Way ANOVA) كما تم استخدام اختبار T (T-Test) لاختبار فرضية الارتباط بين متغيرات الدراسة لمعامل بيرسون، ولمعرفة معنوية الفروق بين المتوسطات، واختبار المقارنات البعدية لأقل فرق دال (LSD).

1.4 أسئلة الدراسة

تمت الإجابة عن أسئلة الدراسة على النحو الآتي:

1.1.4. سؤال الدراسة الأول:

وللإجابة عن سؤال ما دور القطاع الحكومي الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في مجالات (التشريعات والقوانين، والتمويل، والبرامج الإدارية والفنية) من وجهة نظر أصحاب تلك المشاريع؟ قامت الباحثة باستخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات المبحوثين نحو درجة الموافقة على الفقرات التي تم من خلالها التعرف إلى دور القطاع الحكومي الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في مجالات (التشريعات والقوانين، والتمويل، والبرامج الإدارية والفنية) من وجهة نظر أصحاب تلك المشاريع، وذلك حسب الجدول (1.4) الآتي:

جدول 1.4 : المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات المبحوثين نحو دور القطاع الحكومي الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا من حيث (التشريعات والقوانين، والتمويل، والبرامج الإدارية والفنية)

دور القطاع الحكومي الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
التشريعات والقوانين	243	3.33	0.64	متوسطة
البرامج الإدارية والفنية	243	3.00	0.73	متوسطة
التمويل	243	2.90	0.76	متوسطة
الدرجة الكلية لدور القطاع الحكومي الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا	**243**	**3.07**	**0.61**	**متوسطة**

يتضح من الجدول (1.4) أن دور القطاع الحكومي الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا كان بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي (3.07)، وكانت أكثر مجالات دور القطاع الحكومي الفلسطيني تطبيقا هو (التشريعات والقوانين) وبدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي (3.33)، تلاه المجال (البرامج الإدارية والفنية) بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي (3.00)، وأخيرا مجال (التمويل) بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي (2.90).

واتفقت نتائج هذه الدراسة من حيث دور القطاع الحكومي الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في مجالاته (التشريعات والقوانين، والتمويل، والبرامج الإدارية والفنية) والذي كان بدرجة متوسطة مع نتائج دراسة (الحذوة، والبندك، 2006) التي بينت أن دور القطاع العام معتدل

في مساعدته للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، ومع نتائج دراسة (حامد، 2009) التي ذكرت أن دور القطاع العام مهما في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا ، وأن هناك ثلاثة محاور تؤثر في عمل المنشآت الصغيرة والصغيرة جدا وهي: القوانين المشجعة والمطورة لهذه المنشآت، والجانب التمويلي لإنشاء المنشآت وانعكاسه على الاستمرارية والتطور، والخدمات المساندة لهذه المنشآت، ومع نتائج دراسة (كنجو، 2007) التي بينت ضعف اهتمام الحكومة بالمشاريع الصغيرة والصغيرة جدا.

كما اتفقت نتائج هذه الدراسة من حيث دور القطاع الحكومي الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في مجال (التشريعات والقوانين) والذي كان بدرجة متوسطة مع نتائج دراسة (خليفة، 2009) التي ذكرت بأن البيئة القانونية للمشاريع الصغيرة والصغيرة جدا غير مناسبة وهي بحاجة إلى إقرار قانون معدل لقانون المصارف وتوسيع نطاق تطبيقه ليشمل إقراض المنشآت الصغيرة، وتعديل قانون تشجيع الاستثمار بحيث يشمل المنشآت (ص.ص.م) ويمنحها إعفاءات وامتيازات خاصة، وأن يكون معيار الاستفادة من الامتيازات هو مقدار القيمة المضافة التي تحققها المنشأة ، وأن لا يقتصر المعيار على رأس المال الذي يخص المنشآت الكبيرة، وسن قانون جديد حول العلامات التجارية ليحل محل القوانين القديمة السارية مع خفض رسوم التسجيل ووضع سجل خاص لهذه المنشآت، وا إقرار مشروع الشركات ومشروع قانون التجارة وتوسيع قانون المدن والمناطق الصناعية الحرة، والتدرج في تطبيق التعليمات الفنية والمواصفات الفلسطينية على منتجات المنشآت (ص.ص.م) مع الاهتمام بمحددات سلامة المستهلك والأمن الاقتصادي, ومنح هذه المنشآت بعض الحوافز مثل الإعفاءات التي تتعلق بتكلفة خدمات تطبيق المواصفات وبعض الرسوم، وكذلك اتفقت مع نتائج دراسة (أبوبكر, مهنا، 2001) التي أشارت إلى غياب للسياسات الواضحة والبرامج والتشريعات من قبل القطاع العام التي تكفل دور المشاريع الصغيرة.

واتفقت نتائج هذه الدراسة من حيث دور القطاع الحكومي الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في مجال (التمويل) والذي كان بدرجة متوسطة مع نتائج دراسة (عطياني،علي، 2009) التي ذكرت أن هناك تدنيا في نسبة التمويل المقّدم للمشاريع الصغيرة والصغيرة جدا، ومع نتائج دراسة (الوادي، 2005) التي ذكرت بأن نقص التمويل من أهم أسباب فشل المشاريع الصغيرة، ومع نتائج دراسة (أ،النسور، 2009) التي ذكرت أن التمويل يؤثر في المشاريع الصغيرة من حيث كثافة عنصر العمل وكثافة رأس المال والكفاءة الاجتماعية وزيادة الإنتاجية، ومع نتيجة دراسة (حداد، 2006) والتي ذكرت أن المشاريع الصغيرة تواجهه صعوبات ومشاكل مالية، ومع نتيجة دراسة (كنجو، 2007) التي ذكرت أن المشاريع الصغيرة تعاني من مشكلات نقص التمويل. كما اتفقت نتائج هذه الدراسة من حيث دور القطاع الحكومي الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا

في مجال (البرامج الإدارية والفنية)، والذي كان بدرجة متوسطة مع نتيجة دراسة (حداد، 2006) التي ذكرت أن المشاريع الصغيرة تواجهه صعوبات ومشاكل إدارية وتنظيمية، ومع نتيجة دراسة (زيدان، 2005) التي ذكرت أن المشاريع الصغيرة الصناعية تواجهه مشكلات في الأسلوب الإداري المتخلف، ومع نتيجة دراسة (كنجو، 2007) التي ذكرت أن المشاريع الصغيرة تعاني من ضعف الخبرة والإدارة، ومع نتيجة دراسة (الوادي، 2005) التي ذكرت أن أهم أسباب فشل المشاريع الصغيرة هو نقص المهارات والقدرات الإدارية، ومع نتيجة دراسة (ميا، 2005) التي ذكرت أن 80%من المشاريع الصغيرة تفتقر أصحابها للمهارات الإدارية، ومع نتيجة دراسة (حامد، 2006) التي ذكرت أن المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا تفتقر للخدمات الأساسية والرعاية من قبل المؤسسات الرسمية، وكذلك مع دراسة (ابوبكر, مهنا، 2001) التي أظهرت ضعف الخدمات المساندة المقدمة من قبل القطاع العام للمشاريع الصغيرة.

ويمكن توضيح دور القطاع الحكومي الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا من حيث مجالاته (التشريعات والقوانين، والتمويل، والبرامج الإدارية والفنية) بشكل تفصيلي حسب الجداول (2.4)، (3.4)، (4.4) الآتية:

جدول 2.4 : المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات المبحوثين نحو دور القطاع الحكومي الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في مجال (التشريعات والقوانين)

رقم الفقرة في الأداة	دور القطاع الحكومي الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في مجال (التشريعات والقوانين)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	الإجراءات الحكومية للحصول على ترخيص المشاريع الصغيرة سهله	4.07	1.02	مرتفعة
2	يسهم قانون تشجيع الاستثمار في تطوير المشاريع الصغيرة	3.86	0.98	مرتفعة
4	إجراءات تأكد الحكومة من مطابقة المنتج للمواصفات بسيطة	3.50	1.02	متوسطة
3	يحفز قانون الضرائب على إقامة المشاريع الصغيرة	3.45	1.07	متوسطة
6	قانون شهادة الجودة الفلسطينية يسهم في تطوير المشاريع الصغيرة	3.26	0.96	متوسطة
5	الضرائب التي تجبيها الحكومة من المشاريع الصغيرة تتناسب مع إيراداتها	3.14	1.04	متوسطة
7	تعمل الحكومة على تنظيم العلاقة بين العامل وأصحاب العمل	3.09	0.97	متوسطة
9	تشجع الحكومة العضوية للمشاريع الصغيرة في الاتحادات المختلفة	3.05	1.07	متوسطة
10	تمنع الحكومة من تهريب سلع غير مطابقة للمواصفات	3.04	1.19	متوسطة
8	تستشير الحكومة أصحاب المشاريع الصغيرة عند سن القوانين	2.83	1.05	متوسطة
	الدرجة الكلية	**3.33**	**0.64**	**متوسطة**

يتضح من الجدول (2.4) أن أعلى فقرات دور القطاع الحكومي الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في مجال (التشريعات والقوانين) تطبيقا هي فقرة رقم (1) وهي " الإجراءات الحكومية للحصول على ترخيص المشاريع الصغيرة سهله " بدرجة مرتفعة وبمتوسط حساب (4.07)، تلاها فقرة رقم (2) وهي " يسهم قانون تشجيع الاستثمار في تطوير المشاريع الصغيرة " بدرجة مرتفعة وبمتوسط حسابي (3.86).

وكانت أقل الفقرات تطبيقا هي فقرة رقم (8) وهي " تستشير الحكومة أصحاب المشاريع الصغيرة عند سن القوانين " بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي (2.83)، تلاها فقرة رقم (10) وهي " تمنع الحكومة من تهريب سلع غير مطابقة للمواصفات " بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي (3.04).

واتفقت نتائج هذه الدراسة التي ذكرت أن الإجراءات الحكومية للحصول على ترخيص المشاريع الصغيرة سهله وبدرجة مرتفعة مع نتائج دراسة (أحمد، 2007) التي أظهرت أن هناك عوامل لم يكن لها تأثير كبير على واقع الشركات العراقية ومنها صعوبة إجراءات التسجيل والحصول على التراخيص.

واختلفت نتائج هذه الدراسة التي أوضحت أن الإجراءات الحكومية للحصول على ترخيص المشاريع الصغيرة سهله وبدرجة مرتفعة مع نتائج دراسة (زيدان، 2005) التي ذكرت أنه من ضمن معوقات دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة التنموية هي الإجراءات الإدارية المعقدة للحصول على التراخيص الرسمية.

واختلفت أيضاً مع نتائج دراسة (أحمد، 2007) وكذلك اختلفت مع نتائج دراسة (ميا، 2005) التي ذكرت أن إجراءات الترخيص وتنفيذ المشاريع الصناعية الصغيرة تخضع لإجراءات روتينية طويلة ومكلفة لكونها تحتاج إلى موافقة العديد من الجهات والمؤسسات والدوائر الرسمية, وتعدد الأنظمة والقوانين المتعلقة بالقطاع الصناعي الخاص وتعدد الجهات المعنية بإصدار هذه القوانين مما يؤدي إلى تضاربها أحيانا ويشكل عائقا أمام نموها وتوسعها.

واختلفت نتائج هذه الدراسة التي أوضحت أن قانون تشجيع الاستثمار يسهم في تطوير المشاريع الصغيرة مع نتائج دراسة (خليفة، وهنطش، 2009) التي أشارت إلى تعديل قانون تشجيع الاستثمار بحيث يشمل المنشآت الصغيرة والصغيرة جدا ويمنحها إعفاءات وامتيازات خاصة.

جدول 3.4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات المبحوثين نحو دور القطاع الحكومي الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في مجال (التمويل)

رقم الفقرة في أداة الدراسة	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات المبحوثين نحو دور القطاع الحكومي الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في مجال (التمويل)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
12	تشجع الحكومة المصارف على تقديم تسهيلات مالية للمشاريع الصغيرة	3.09	1.08	متوسطة
11	تقدم الحكومة قروض للمشاريع الصغيرة	3.05	1.20	متوسطة
15	تشجع الحكومة المواطنين على شراء منتجات المشاريع الصغيرة	3.04	1.03	متوسطة
13	تقوم الحكومة بتوعية أصحاب المشاريع الصغيرة حول الاقتراض المصرفي	3.00	1.05	متوسطة
14	توفر الحكومة دراسات جدوى اقتصادية لمشاريع مماثلة للمشاريع الصغيرة	2.95	1.06	متوسطة
16	تدعم الحكومة مستلزمات إنتاج المشاريع الصغيرة	2.87	0.98	متوسطة
19	تعمل الحكومة على تأمين مشترياتها من منتجات المشاريع الصغيرة	2.79	1.05	متوسطة
20	تقوم الحكومة بصيانة دورية للبنية التحتية المساعدة للمشاريع الصغيرة	2.75	1.16	متوسطة
17	تقدم الحكومة الدعم للمشاريع الصغيرة في حال وجود خسائر	2.74	1.05	متوسطة
18	تقدم الحكومة هبات لا ترد للمشاريع الصغيرة	2.70	1.06	متوسطة
الدرجة الكلية		**2.90**	**0.76**	**متوسط**

يتضح من الجدول (3.4) أن أعلى فقرات دور القطاع الحكومي الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في مجال (التمويل) تطبيقا هي فقرة رقم (12) وهي " تشجع الحكومة المصارف على تقديم تسهيلات مالية للمشاريع الصغيرة " بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي (3.09)، تلاها فقرة رقم(11) وهي" تقدم الحكومة قروض للمشاريع الصغيرة " بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي(3.05).

وكانت أقل الفقرات تطبيقا فقرة رقم (18) وهي " تقدم الحكومة هبات لا ترد للمشاريع الصغيرة " بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي (2.70)، تلاها فقرة رقم (17) وهي " تقدم الحكومة الدعم للمشاريع الصغيرة في حال وجود خسائر " بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي (2.74).

واتفقت نتيجة هذه الدراسة من حيث تشجع الحكومة المصارف على تقديم تسهيلات مالية للمشاريع الصغيرة مع نتيجة دراسة (حداد، 2006) التي ذكرت أن دور البنوك غير كاف في توفير القروض اللازمة وأن أسعار الفائدة عالية.

جدول 4.4 : المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات المبحوثين نحو دور القطاع الحكومي الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في المجال (البرامج الإدارية والفنية)

رقم الفقرة في أداة الدراسة	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات المبحوثين نحو دور القطاع الحكومي الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في المجال (البرامج الإدارية والفنية)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
29	تساعد الحكومة في تسويق منتجات المشاريع الصغيرة	3.34	1.15	متوسطة
21	تقدم الحكومة الإرشاد الفني اللازم للمشاريع الصغيرة	3.24	1.21	متوسطة
30	تعمل الحكومة على إقامة معارض للمنتجات المحلية	3.23	1.06	متوسطة
22	تقدم الحكومة الإرشاد الإداري اللازم للمشاريع الصغيرة	3.07	1.10	متوسطة
25	توفر الحكومة بيانات عن المصادر المناسبة لاستيراد المواد الخام	2.95	1.00	متوسطة
23	تبعث الحكومة أصحاب المشاريع الصغيرة لدورات تدريبية	2.93	1.07	متوسطة
24	تحد الحكومة من تعددية الأجهزة المشرفة على المشاريع الصغيرة	2.89	1.00	متوسطة
26	تقوم الحكومة بتدريب مهني مجاني لأصحاب المشاريع الصغيرة	2.83	1.00	متوسطة
27	تسهم الحكومة في تشكيل حاضنات متخصصة للمشاريع الصغيرة	2.77	1.00	متوسطة
28	تساعد الحكومة المشاريع الصغيرة بتوفير عمالة ماهرة	2.70	1.09	متوسطة
	الدرجة الكلية	**3.00**	**0.73**	**متوسطة**

يتضح من الجدول (4.4) أن أعلى فقرات دور القطاع الحكومي الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في المجال (البرامج الإدارية والفنية) تطبيقا هي فقرة رقم (29) وهي " تساعد الحكومة في تسويق منتجات المشاريع الصغيرة " بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي (3.34)، تلاها فقرة رقم (21) وهي " تقدم الحكومة الإرشاد الفني اللازم للمشاريع الصغيرة " بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي (3.24).

وكانت أقل الفقرات تطبيقا فقرة رقم (28) وهي " تساعد الحكومة المشاريع الصغيرة بتوفير عمالة ماهرة " بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي (2.70)، تلاها فقرة رقم (27) وهي " تسهم الحكومة في تشكيل حاضنات متخصصة للمشاريع الصغيرة " بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي (2.77).

واتفقت نتيجة هذه الدراسة من حيث أن الحكومة تساعد في تسويق منتجات المشاريع الصغيرة مع نتيجة دراسة (عطياني،علي، 2009) التي أوضحت وجود ضعف في الخبرة التسويقية لدى المشاريع الصغيرة.

وكذلك فإن نتيجة هذه الدراسة أظهرت بأن الحكومة تساعد المشاريع الصغيرة بتوفير عمالة ماهرة مع دراسة (عطياني،علي، 2009) التي ذكرت أنه يوجد ضعف في الخبرة والمهارة لدى العاملين في المشاريع الصغيرة.

واختلفت نتيجة هذه الدراسة من حيث أن الحكومة تقدم الإرشاد الفني اللازم للمشاريع الصغيرة وبدرجة متوسطة، مع نتيجة دراسة (غرفة تجارة رام الله، 2003) التي ذكرت أن 71% من المشاريع الصغيرة والمتوسطة تفتقر لبرامج تدريب من النواحي الإدارية والنظم الإدارية السليمة، ولا توجد منهجية في أغلب برامج التدريب المقدمة من قبل مؤسسات حكومية أو خاصة أو أجنبية.

واختلفت نتيجة هذه الدراسة من حيث أن أقل فقرات دور القطاع الحكومي الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا تطبيقا في المجال (البرامج الإدارية والفنية) هي " تساعد الحكومة المشاريع الصغيرة بتوفير عمالة ماهرة مع نتيجة دراسة (حامد، 2006) التي ذكرت أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تساهم بشكل كبير وفعال في توظيف العمالة الماهرة وغير الماهرة.

واختلفت نتيجة هذه الدراسة من حيث أن الحكومة تقدم الإرشاد الفني اللازم للمشاريع الصغيرة مع نتيجة دراسة (ميا، 2005) التي أوضحت عدم وجود أية جهة مهمتها القيام بتقديم النصح والمشورة للمستثمر في القطاع الخاص وخصوصاً للمشروعات الصناعية الصغيرة وذلك حول فرص الاستثمار المتاحة واختيار أصناف الإنتاج.

2.1.4. سؤال الدراسة الثاني:

ما مدى مساهمة المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في التنمية الاقتصادية في مجالات (الحد من البطالة والفقر، والرفاه الاقتصادي، والمسؤولية الاجتماعية) من وجهة نظر أصحاب تلك المشاريع؟

وللإجابة عن سؤال الدراسة الثاني استخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات المبحوثين نحو درجة الموافقة على الفقرات التي تم من خلالها التعرف إلى مساهمة المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في التنمية الاقتصادية في مجالات (الحد من البطالة والفقر، والرفاه الاقتصادي، والمسؤولية الاجتماعية) من وجهة نظر أصحاب تلك المشاريع، وذلك حسب ما هو مبين في الجدول (5.4) الآتي:

جدول 5.4 : المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات المبحوثين نحو مدى مساهمة المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في التنمية الاقتصادية في مجالات (الحد من البطالة والفقر، والرفاه الاقتصادي، والمسؤولية الاجتماعية)

مجالات التنمية الاقتصادية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
الحد من البطالة والفقر	243	3.71	0.63	مرتفعة
الرفاه الاقتصادي	243	3.58	0.69	متوسطة
المسؤولية الاجتماعية	243	3.46	0.73	متوسطة
الدرجة الكلية لمساهمة المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في التنمية الاقتصادية	243	3.58	0.55	**متوسطة**

يتضح من الجدول (5.4) أن الدرجة الكلية لمساهمة المشاريع الصناعية الصغيرة والصغيرة جدا في التنمية الاقتصادية كانت متوسطة وبمتوسط حسابي (3.58)، وكانت أكثر مجالات المشاريع الصناعية الصغيرة والصغيرة جدا مساهمة في التنمية الاقتصادية هو (الحد من البطالة والفقر) وبدر جة مرتفعة وبمتوسط حسابي (3.71)، تلاه مجال (الرفاه الاقتصادي) بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي (3.58)، وأخيرا مجال (المسؤولية الاجتماعية) بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي (3.46).

واتفقت نتيجة هذه الدراسة التي أشارت إلى أن درجة مساهمة المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في التنمية الاقتصادية كانت متوسطة مع نتيجة دراسة (حامد، 2006) التي ذكرت أن تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة تؤثر بشكل فعّال على النمو الاقتصادي في فلسطين، ومع نتيجة دراسة (العباسي، 2003)التي ذكرت أن المشاريع الصغيرة تشكل واقعا مميزا و جوهريا في الاقتصاد الوطني.

ولتوضيح مساهمة المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في التنمية الاقتصادية في مجالات (الحد من البطالة والفقر، والرفاه الاقتصادي، والمسؤولية الاجتماعية) من وجهة نظر أصحاب تلك المشاريع بشكل تفصيلي قامت الباحثة باستخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات المبحوثين نحو درجة الموافقة على جميع فقرات تلك المجالات، وذلك حسب الجداول (6.4)، (7.4)، (8.4) الآتية:

جدول 6.4 : المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات المبحوثين نحو مساهمة المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في التنمية الاقتصادية في مجال (الحد من البطالة والفقر)

رقم الفقرة في أداة الدراسة	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات المبحوثين نحو مساهمة المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في التنمية الاقتصادية في مجال (الحد من البطالة والفقر)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
31	إقامة مشاريع صغيرة في مناطق ريفية يوفر فرص عمل للمواطنين	4.06	0.94	مرتفعة
32	تدمج المشاريع الصغيرة فئات المجتمع المختلفة في العمليات الإنتاجية	3.93	0.85	مرتفعة
33	تُحسن المشاريع الصغيرة من مستوى معيشة العاملين فيها	3.88	0.78	مرتفعة
34	توفر المشاريع الصغيرة سلعاً منافسة بأسعار مخفضة	3.69	0.85	مرتفعة
35	تسهم المشاريع الصغيرة في تشغيل خريجي الجامعات الفلسطينية	3.52	0.94	متوسطة
36	تسهم المشاريع الصغيرة في إيجاد فرص عمل للإناث	3.49	0.98	متوسطة
37	تشغل المشاريع الصغيرة العائدين بعد تسريحهم من أعمالهم في الخارج	3.40	1.05	متوسطة
	الدرجة الكلية	**3.71**	**0.63**	**مرتفعة**

يتضح من الجدول (6.4) أن أعلى فقرات مساهمة المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في التنمية الاقتصادية في مجال (الحد من البطالة والفقر) فقرة رقم (31) وهي " إقامة مشاريع صغيرة في مناطق ريفية يوفر فرص عمل للمواطنين " بدرجة مرتفعة وبمتوسط حسابي (4.06)، تلاها فقرة رقم (32) وهي " تدمج المشاريع الصغيرة فئات المجتمع المختلفة في العمليات الإنتاجية " بدرجة مرتفعة وبمتوسط حسابي (3.93). وكانت أقل الفقرات مساهمة في التنمية الاقتصادية هي فقرة رقم (37) وهي " تشغل المشاريع الصغيرة العائدين بعد تسريحهم من أعمالهم في الخارج " بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي (3.40)، تلاها فقرة رقم (36) وهي " تسهم المشاريع الصغيرة في إيجاد فرص عمل للإناث " بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي (3.49).

واتفقت نتيجة هذه الدراسة من حيث أن المشاريع الصناعية الصغيرة والصغيرة جدا تساهم في التنمية الاقتصادية من خلال أن إقامة مشاريع صغيرة في مناطق ريفية يوفر فرص عمل للمواطنين، وكذلك فإن تلك المشاريع الصناعية الصغيرة والصغيرة جدا توفر سلعا منافسة بأسعار مخفضة مع نتيجة دراسة (العباسي، 2003) التي ذكرت أن المشاريع الصغيرة توفر فرص عمل وبالتالي تساهم في التنمية الاقتصادية، وأن للمشاريع الصغيرة والصغيرة جدا قدرة على إنتاج سلع مناسبة للسوق المحلي بكلف منخفضة.

وكذلك اتفقت نتيجة هذه الدراسة من حيث أن إقامة مشاريع صناعية صغيرة وصغيرة جدا في مناطق ريفية يوفر فرص عمل للمواطنين وبالتالي فإنها تساهم في التنمية الاقتصادية مع نتيجة دراسة (الأمم المتحدة، 2005) التي ذكرت أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تساهم في العمالة والقيمة المضافة والناتج.

جدول 7.4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات المبحوثين نحو مساهمة المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في التنمية الاقتصادية في مجال (الرفاه الاقتصادي)

رقم الفقرة في أداة الدراسة	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات المبحوثين نحو مساهمة المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في التنمية الاقتصادية في مجال (الرفاه الاقتصادي)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
39	توفر المشاريع الصغيرة حرية للفرد في انتقاء ما يناسبه من عمل	3.75	0.79	مرتفعة
40	تسهم المشاريع الصغيرة في الحد من ألهجره الخارجية	3.73	0.90	مرتفعة
38	تساعد المشاريع الصغيرة على تحقيق العدالة في توزيع الدخل	3.72	0.89	مرتفعة
42	تعمل المشاريع الصغيرة على زيادة حركة التجارة	3.55	0.94	متوسطة
41	تحافظ المشاريع الصغيرة على البيئة	3.49	0.98	متوسطة
43	تساعد المشاريع الصغيرة الأفراد على الإبداع	3.45	1.02	متوسطة
44	تحد المشاريع الصغيرة من الطلب على السلع الأجنبية المنافسة	3.35	1.11	متوسطة
الدرجة الكلية		**3.58**	**0.69**	**متوسطة**

يتضح من الجدول (7.4) أن أعلى فقرات مساهمة المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في التنمية الاقتصادية في مجال (الرفاه الاقتصادي) كانت فقرة رقم (39) وهي " توفر المشاريع الصغيرة حرية للفرد في انتقاء ما يناسبه من عمل " بدرجة مرتفعة وبمتوسط حسابي (3.75)، تلاها فقرة رقم (40) وهي " تسهم المشاريع الصغيرة في الحد من ألهجره الخارجية " بدرجة مرتفعة وبمتوسط حسابي (3.73).

كما يتضح من الجدول (7.4) أن أقل فقرات مساهمة المشاريع الصناعية الصغيرة والصغيرة جدا في التنمية الاقتصادية في مجال (الرفاه الاقتصادي) فقرة رقم (44) وهي " تحد المشاريع الصغيرة من الطلب على السلع الأجنبية المنافسة " بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي (3.35)، تلاها فقرة رقم (43) وهي " تساعد المشاريع الصغيرة الأفراد على الإبداع " بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي (3.45).

جدول 8.4 : المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات المبحوثين نحو مساهمة المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في التنمية الاقتصادية في مجال (المسؤولية الاجتماعية)

رقم الفقرة في أداة الدراسة	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات المبحوثين نحو مدى مساهمة المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في التنمية الاقتصادية في مجال المسؤولية الاجتماعية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
48	تخفض المشاريع الصغيرة من أسعار سلعها المباعة للمؤسسات الخيرية	3.58	0.91	متوسطة
46	تمنح المشاريع الصغيرة مساعدات مالية للفقراء	3.55	1.01	متوسطة
47	تكفل المشاريع الصغيرة رعاية أيتام	3.51	0.95	متوسطة
45	تقدم المشاريع الصغيرة هبات غير مستردة للمشاريع الخيرية المحلية	3.50	1.06	متوسطة
51	المشاريع الصغيرة لها دور في تنميه العلاقات الاجتماعية	3.48	1.12	متوسطة
49	تشغل المشاريع الصغيرة مواطنين من ذوي الاحتياجات الخاصة	3.38	0.97	متوسطة
50	تقوم المشاريع الصغيرة برعاية احتفالات محلية مختلفة	3.24	1.01	متوسطة
	الدرجة الكلية	**3.46**	**0.73**	**متوسطة**

يتضح من الجدول (8.4) أن أعلى فقرات مساهمة المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في التنمية الاقتصادية في مجال (المسؤولية الاجتماعية) كانت فقرة رقم (48) وهي " تخفض المشاريع الصغيرة من أسعار سلعها المباعة للمؤسسات الخيرية " بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي (3.58)، تلاها فقرة رقم (46) وهي " تمنح المشاريع الصغيرة مساعدات مالية للفقراء " بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي (3.55)، وكانت أقل الفقرات مساهمة في التنمية الاقتصادية في مجال (المسؤولية الاجتماعية) فقرة رقم (50)و هي " تقوم المشاريع الصغيرة برعاية احتفالات محلية مختلفة " بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي (3.24)، تلاها فقرة رقم (49) وهي " تشغل المشاريع الصغيرة مواطنين من ذوي الاحتياجات الخاصة " بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي (3.38).

3.1.4. سؤال الدراسة الثالث:

وللإجابة عن سؤال الدراسة الثالث ما العلاقة بين دور القطاع الحكومي في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا ومساهمة تلك المشاريع في التنمية الاقتصادية؟

قامت الباحثة بفحص فرضية الدراسة الأولى وهي على النحو الآتي:

- الفرضية الأولى: لا توجد علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين المتوسطات لاستجابات المبحوثين نحو دور القطاع الحكومي الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في المجالات (التشريعية والقانونية، والتمويلية، والبرامج الإدارية والفنية) ومساهمة تلك المشاريع في التنمية الاقتصادية في المجالات (الحد من البطالة والفقر، والرفاه الاقتصادي، والمسؤولية الاجتماعية).

وللتحقق من صحة الفرضية الأولى تم إيجاد معامل ارتباط بيرسون (Person Correlation) بين جميع مجالات دور القطاع الحكومي الفلسطيني (التشريعية والقانونية، والتمويلية، والبرامج الإدارية والفنية) وبين مساهمة تلك المشاريع في التنمية الاقتصادية في المجالات (الحد من البطالة والفقر، والرفاه الاقتصادي، والمسؤولية الاجتماعية)، وذلك حسب الجدول (9.4) الآتي:

جدول 9.4 : العلاقة بين دور القطاع الحكومي الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في مجالات (التشريعية والقانونية، والتمويلية، والبرامج الإدارية والفنية) وبين مساهمة تلك المشاريع في التنمية الاقتصادية في مجالات (الحد من البطالة والفقر، والرفاه الاقتصادي، والمسؤولية الاجتماعية)

المتغيرات	مساهمة المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في التنمية الاقتصادية							
دور القطاع الحكومي في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا	الحد من البطالة والفقر		الرفاه الاقتصادي		المسؤولية الاجتماعية		التنمية الاقتصادية	
	معامل الارتباط	الدلالة الإحصائية	معامل الارتباط	الدلالة الإحصائية	معامل الارتباط	الدلالة الإحصائية	معامل الارتباط	الدلالة الإحصائية
التشريعات والقوانين	0.15*	0.02	0.10	0.13	0.10	0.11	0.14*	0.03
التمويل	0.04	0.52	0.09	0.14	0.17*	0.01	0.13*	0.04
البرامج الإدارية والفنية	-0.04-	0.54	0.06	0.40	0.15*	0.02	0.08	0.24
الدور الحكومي	**0.05**	**0.41**	**0.10**	**0.14**	**0.17**	**0.10**	**0.14***	**0.04**

* يوجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة المعنوية (0.05)

يتضح من الجدول (9.4) أن هناك علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بشكل عام بين المتغيرين الأساسيين وهما: دور القطاع الحكومي الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا ومساهمة تلك المشاريع في التنمية الاقتصادية، حيث بلغ معامل الارتباط على الدرجة الكلية

R = 0.14 وبدرجة معنوية = 0.04 علما بأن أقل درجة معنوية مقبولة في هذه الدراسة هي 0.05، وهذا يعني أنه وبشكل عام كلما زاد دور القطاع الحكومي الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا زادت مساهمة تلك المشاريع في التنمية الاقتصادية.

واتفقت نتيجة هذه الدراسة من حيث مساهمة المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في التنمية الاقتصادية مع نتيجة دراسة (العباسي، 2003) التي ذكرت أن هناك أثر إيجابي للمشاريع الصغيرة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي والدين الحكومي.

وكذلك تبين عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين متغيرات دور القطاع الحكومي الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصناعية الصغيرة والصغيرة جدا من حيث (التشريعية والقانونية، والتمويلية، والبرامج الإدارية والفنية) وبين متغيرات مساهمة تلك المشاريع في التنمية الاقتصادية من حيث (الحد من البطالة والفقر، والرفاه الاقتصادي، والمسؤولية الاجتماعية) وذلك على النحو التفصيلي الآتي:

توجد علاقة ارتباط (طردية) ذات دلالة إحصائية بين دور القطاع الحكومي الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في مجال (التشريعات والقوانين) والتنمية الاقتصادية، حيث بلغ معامل الارتباط R = 0.14 وبدرجة معنوية = 0.03 ، وهذا يعني أنه كلما زاد دور القطاع الحكومي الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في مجال تطبيق (التشريعات والقوانين) كلما زادت مساهمة تلك المشاريع في التنمية الاقتصادية.

وكذلك توجد علاقة ارتباط (طردية) ذات دلالة إحصائية بين دور القطاع الحكومي الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جداً في مجال (التمويل) والتنمية الاقتصادية، حيث بلغ معامل الارتباط R = 0.13 وبدرجة معنوية = 0.04 ، وهذا يعني أنه كلما زاد دور القطاع الحكومي الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في مجال تطبيق (التمويل) زادت مساهمة تلك المشاريع في التنمية الاقتصادية.

ولكن اتضح عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين دور القطاع الحكومي الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في المجال (البرامج الإدارية والفنية) والتنمية الاقتصادية، حيث بلغ معامل الارتباط R = 0.08 وبدرجة معنوية = 0.24، علما بأن أقل درجة معنوية مقبولة في هذه الدراسة هي 0.05.

كما اتضح وجود علاقة ارتباط طردية ذات دلالة إحصائية بين (التشريعات والقوانين) و (الحد من البطالة والفقر حيث بلغ معامل الارتباط R = 0.15 ، وبين (التمويل) و (المسؤولية الاجتماعية) حيث بلغ معامل الارتباط R = 0.17 ، وبين (البرامج الإدارية والفنية) و (المسؤولية الاجتماعية) حيث بلغ معامل الارتباط R = 0.15 ، وهذا يعني أنه كلما زاد تطبيق القطاع الحكومي الفلسطيني لمجال (التشريعات والقوانين) في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا زادت مساهمة تلك المشاريع في الحد من البطالة والفقر، وكذلك كلما زاد تطبيق القطاع الحكومي الفلسطيني لمجالي (التمويل، والبرامج الإدارية والفنية) في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا زادت مساهمة تلك المشاريع في (المسؤولية الاجتماعية).

ولا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين (التشريعات والقوانين) و (الرفاه الاقتصادي)، وبين (التشريعات والقوانين) و (المسؤولية الاجتماعية)، ولا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين (التمويل) و (الحد من البطالة والفقر)، وبين (التمويل) و (الرفاه الاقتصادي)، ولا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين (البرامج الإدارية والفنية) و (الحد من البطالة والفقر)، وبين (البرامج الإدارية والفنية) و (الرفاه الاقتصادي).

4.1.4. سؤال الدراسة الرابع:

وللإجابة عن سؤال الدراسة الرابع هل تختلف استجابات المبحوثين نحو دور القطاع الحكومي في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا باختلاف خصائصهم الديموغرافية (الجنس، والعمر، والمؤهل العلمي، وعدد سنوات الخبرة)؟

قامت الباحثة بإيجاد قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات المبحوثين نحو درجة الموافقة على الفقرات التي يتم من خلالها التعرف إلى دور القطاع الحكومي الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا ،وذلك حسب المتغيرات الديموغرافية الواردة في السؤال الرابع وهي (الجنس، والعمر، والمؤهل العلمي، وعدد سنوات الخبرة).

وللتحقق فيما إذا كانت الفروق بين المتوسطات الحسابية دالة إحصائيا، تم فحصها من خلال فرضية الدراسة الثانية الآتية:

- الفرضية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في المتوسطات الحسابية لاستجابات المبحوثين نحو دور القطاع الحكومي الفلسطيني في تحفيز

المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا تعزى إلى خصائص المبحوثين الديموغرافية (الجنس، والعمر، والمؤهل العلمي، وعدد سنوات الخبرة).

وللتحقق من صحة فرضية الدراسة الثانية استخدمت الباحثة اختبار (ت) للعينات المستقلة وذلك لمتغير الجنس، بينما استخدمت الباحثة اختبار تحليل التباين الأحادي لمتغيرات (العمر، والمؤهل العلمي، وعدد سنوات الخبرة)، وذلك للفروق بين المتوسطات الحسابية لاستجابات المبحوثين نحو دور القطاع الحكومي الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصناعية الصغيرة والصغيرة جدا لمعرفة إذا كانت الفروق دالة إحصائيا، وذلك حسب الجداول (10.4)، (11.4)، (12.4)، (13.4) الآتية:

جدول 10.4 : نتائج تحليل اختبار (ت) للفروق بين المتوسطات الحسابية لاستجابات المبحوثين نحو دور القطاع الحكومي الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا تعزى إلى متغير الجنس.

مجالات دور القطاع الحكومي	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة ت المحسوبة	مستوى الدلالة الإحصائية
التشريعات والقوانين	ذكر	231	53.3	0.64	241	1.60	0.90
	أنثى	12	3.04	0.64			
التمويل	ذكر	231	2.90	0.75	241	0.45	0.12
	أنثى	12	2.80	0.96			
البرامج الإدارية والفنية	ذكر	231	3.01	0.72	241	1.16	0.18
	أنثى	12	2.76	0.86			
دور القطاع الحكومي الكلي	**ذكر**	**231**	**3.09**	**0.61**	**241**	**1.21**	**0.31**
	أنثى	**12**	**2.87**	**0.72**			

يتبين من الجدول (10.4) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين المتوسطات الحسابية لاستجابات المبحوثين نحو دور القطاع الحكومي الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا بشكل عام تعزى إلى الجنس، حيث بلغ مستوى الدلالة الإحصائية (0.31) وهو أكبر من الدرجة المعنوية المقبولة في هذه الدراسة ومقدارها (0.05)، وبالتالي تم قبول الفرضية الصفرية الخاصة بمتغير الجنس.

ويمكن التحقق من الفروق بين المتوسطات الحسابية لاستجابات المبحوثين نحو دور القطاع الحكومي الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا بشكل عام باستخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لمتغير العمر، وذلك لمعرفة ما إذا كانت الفروق دالة إحصائيا، كما يبين الجدول (11.4) الآتي:

جدول 11.4: نتائج تحليل التباين الأحادي للفروق بين المتوسطات الحسابية لاستجابات المبحوثين نحو دور القطاع الحكومي الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا بشكل عام تعزى إلى متغير العمر

مجالات دور القطاع الحكومي	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	مستوى الدلالة الإحصائية
التشريعات والقوانين	بين المجموعات	0.77	3	0.26	0.62	0.60
	داخل المجموعات	99.46	239	0.42		
	المجموع	100.23	242			
التمويل	بين المجموعات	1.41	3	0.47	0.80	0.49
	داخل المجموعات	139.50	239	0.58		
	المجموع	140.91	242			
البرامج الإدارية والفنية	بين المجموعات	1.89	3	0.63	1.19	0.31
	داخل المجموعات	126.30	239	0.53		
	المجموع	128.19	242			
دور القطاع الحكومي الكلي	**بين المجموعات**	**1.14**	**3**	**0.38**	**1.01**	**0.39**
	داخل المجموعات	**89.51**	**239**	**0.38**		
	المجموع	**90.65**	**242**			

يتبين من الجدول (11.4) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين المتوسطات الحسابية لاستجابات المبحوثين نحو دور القطاع الحكومي الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا بشكل عام تعزى إلى العمر، حيث بلغ مستوى الدلالة الإحصائية (0.39) وهو أكبر من الدرجة المعنوية المقبولة في هذه الدراسة ومقدارها (0.05)، وبالتالي تم قبول الفرضية الصفرية الخاصة بمتغير العمر.

وكذلك يمكن التحقق من الفروق بين المتوسطات الحسابية لاستجابات المبحوثين نحو دور القطاع الحكومي الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا بشكل عام باستخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لمتغير المؤهل العلمي، وذلك لمعرفة ما إذا كانت الفروق دالة إحصائيا، كما يبين الجدول (12.4) الآتي:

جدول 12.4 : نتائج تحليل التباين الأحادي للفروق بين المتوسطات الحسابية لاستجابات المبحوثين نحو دور القطاع الحكومي الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا بشكل عام تعزى إلى متغير المؤهل العلمي

مجالات دور القطاع الحكومي	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	مستوى الدلالة الإحصائية
التشريعات والقوانين	بين المجموعات	0.59	3	0.20	0.47	0.70
	داخل المجموعات	99.65	239	0.42		
	المجموع	100.24	242			
التمويل	بين المجموعات	1.35	3	0.45	0.77	0.51
	داخل المجموعات	139.56	239	0.58		
	المجموع	140.91	242			
البرامج الإدارية والفنية	بين المجموعات	0.70	3	0.23	0.43	0.73
	داخل المجموعات	127.49	239	0.53		
	المجموع	128.19	242			
دور القطاع الحكومي الكلي	**بين المجموعات**	**0.21**	**3**	**0.07**	**0.18**	**0.91**
	داخل المجموعات	**90.44**	**239**	**0.38**		
	المجموع	**90.65**	**242**			

يتبين من الجدول (12.4) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة($\alpha \leq 0.05$) بين المتوسطات الحسابية لاستجابات المبحوثين نحو دور القطاع الحكومي الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصناعية الصغيرة والصغيرة جدا بشكل عام تعزى إلى المؤهل العلمي، حيث بلغ مستوى الدلالة الإحصائية (0.91) وهو أكبر من الدرجة المعنوية المقبولة في هذه الدراسة ومقدارها (0.05)، وبالتالي تم قبول الفرضية الصفرية الخاصة بمتغير المؤهل العلمي.

وكذلك يمكن التحقق من الفروق بين المتوسطات الحسابية لاستجابات المبحوثين نحو دور القطاع الحكومي الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا بشكل عام باستخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لمتغير عدد سنوات الخبرة، وذلك لمعرفة ما إذا كانت الفروق دالة إحصائيا، كما يبين الجدول (13.4) الآتي:

جدول 13.4 : نتائج تحليل التباين الأحادي للفروق بين المتوسطات الحسابية لاستجابات المبحوثين نحو دور القطاع العام في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا بشكل عام تعزى إلى متغير عدد سنوات الخبرة

مجالات دور القطاع الحكومي	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	مستوى الدلالة الإحصائية
التشريعات والقوانين	بين المجموعات	2.59	3	0.86	2.11	0.10
	داخل المجموعات	97.65	239	0.41		
	المجموع	100.24	242			
التمويل	بين المجموعات	2.11	3	0.70	1.21	0.31
	داخل المجموعات	138.80	239	0.58		
	المجموع	140.91	242			
البرامج الإدارية والفنية	بين المجموعات	1.80	3	0.60	1.14	0.34
	داخل المجموعات	126.38	239	0.53		
	المجموع	128.18	242			
دور القطاع الحكومي الكلي	**بين المجموعات**	**1.41**	**3**	**0.47**	**1.25**	**0.29**
	داخل المجموعات	**89.24**	**239**	**0.37**		
	المجموع	**90.65**	**242**			

يتبين من الجدول (13.4) أعلاه عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين المتوسطات الحسابية لاستجابات المبحوثين نحو دور القطاع الحكومي الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصناعية الصغيرة والصغيرة جدا بشكل عام تعزى إلى عدد سنوات الخبرة، حيث بلغ مستوى الدلالة الإحصائية (0.29) وهو أكبر من الدرجة المعنوية المقبولة في هذه الدراسة ومقدارها (0.05)، وكذلك لجميع مجالات دور القطاع الحكومي الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصناعية الصغيرة والصغيرة جدا (التشريعات والقوانين، التمويل، البرامج الإدارية والفنية)، وبالتالي تم قبول الفرضية الصفرية الخاصة بمتغير عدد سنوات الخبرة.

5.1.4. سؤال الدراسة الخامس:

وللإجابة عن سؤال الدراسة الخامس هل تختلف استجابات المبحوثين نحو دور القطاع الحكومي الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا باختلاف خصائص تلك المشاريع (الموقع، وسنة التأسيس، والملكية، ورأس المال، وعدد العاملين في المشروع)؟ قامت الباحثة بإيجاد قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات المبحوثين نحو درجة الموافقة على الفقرات التي يتم من خلالها التعرف إلى دور القطاع الحكومي الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا ، وذلك حسب خصائص تلك المشاريع الواردة في السؤال الخامس وهي (الموقع، وسنة التأسيس، والملكية،و رأس المال، وعدد العاملين).

وللتحقق فيما إذا كانت الفروق بين المتوسطات الحسابية لاستجابات المبحوثين نحو دور القطاع الحكومي الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا دالة إحصائيا، تم فحصها من خلال الفرضية الثالثة الآتية:

- الفرضية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في المتوسطات الحسابية لاستجابات المبحوثين نحو دور القطاع الحكومي في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا تعزى إلى خصائص تلك المشاريع (الموقع، وسنة التأسيس، الملكية، ورأس المال، وعدد العاملين في المشروع)

وللتحقق من صحة فرضية الدراسة الثالثة استخدمت الباحثة تحليل اختبار (ت) للعينات المستقلة وذلك لمتغيرات خصائص المشاريع (الموقع، عدد العاملين) لأن هذه المتغيرات تتضمن مستويين فقط، بينما استخدمت الباحثة اختبار تحليل التباين الأحادي لمتغيرات خصائص المشاريع (سنة التأسيس، والملكية، ورأس المال) لأن هذه المتغيرات تتضمن أكثر من مستويين، وكذلك استخدمت الباحثة اختبار (LSD) للمقارنات البعدية، وذلك للفروق بين المتوسطات الحسابية لاستجابات المبحوثين نحو دور القطاع العام الحكومي في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا، وذلك لمعرفة إذا كانت الفروق دالة إحصائيا، ولمعرفة مصدر هذه الفروق أينما وجدت، حسب الجداول (14.4)، (15.4)، (16.4)، (17.4)، (18.4)، (19.4) الآتية:

جدول 14.4 : نتائج تحليل اختبار (ت) للفروق بين المتوسطات الحسابية لاستجابات المبحوثين نحو دور القطاع الحكومي الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا تعزى إلى متغير موقع المشروع .

مجالات دور القطاع الحكومي	موقع المشروع	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة ت المحسوبة	مستوى الدلالة الإحصائية
التشريعات والقوانين	الخليل	192	3.33	0.67	241	0.06	0.14
	بيت لحم	51	3.33	0.55			
التمويل	الخليل	192	2.92	0.76	241	0.69	0.93
	بيت لحم	51	2.83	0.77			
البرامج الإدارية والفنية	الخليل	192	3.02	0.71	241	1.15	0.29
	بيت لحم	51	2.89	0.80			
دور القطاع الحكومي الكلي	الخليل	192	3.09	0.61	241	0.76	0.99
	بيت لحم	51	3.02	0.64			

يتبين من الجدول (14.4) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) بين المتوسطات الحسابية لاستجابات المبحوثين نحو دور القطاع الحكومي الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا بشكل عام تعزى إلى موقع المشروع، حيث بلغ مستوى الدلالة الإحصائية (0.99) وهو أكبر من الدرجة المعنوية المقبولة في هذه الدراسة ومقدارها (0.05)، وبالتالي تم قبول الفرضية الصفرية الخاصة بمتغير موقع المشروع.

كما يمكن التحقق من الفروق بين المتوسطات الحسابية لاستجابات المبحوثين نحو دور القطاع الحكومي الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا بشكل عام باستخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لمتغير سنة تأسيس المشروع، لمعرفة ما إذا كانت الفروق دالة إحصائيا، كما يبين الجدول (15.4) الآتي:

جدول 15.4 : نتائج تحليل التباين الأحادي للفروق بين المتوسطات الحسابية لاستجابات المبحوثين نحو دور القطاع الحكومي الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا بشكل عام تعزى إلى متغير سنة تأسيس المشروع

مجالات دور القطاع الحكومي	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	مستوى الدلالة الإحصائية
التشريعات والقوانين	بين المجموعات	1.23	3	0.41	0.99	0.40
	داخل المجموعات	99.01	239	0.41		
	المجموع	100.24	242			
التمويل	بين المجموعات	1.06	3	0.35	0.60	0.61
	داخل المجموعات	139.85	239	0.59		
	المجموع	140.91	242			
البرامج الإدارية والفنية	بين المجموعات	0.95	3	0.32	0.59	0.62
	داخل المجموعات	127.24	239	0.53		
	المجموع	128.19	242			
دور القطاع الحكومي الكلي	**بين المجموعات**	**0.92**	**3**	**0.31**	**0.81**	**0.49**
	داخل المجموعات	**89.73**	**239**	**0.38**		
	المجموع	**90.65**	**242**			

يتبين من الجدول (15.4) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين المتوسطات الحسابية لاستجابات المبحوثين نحو دور القطاع الحكومي الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا بشكل عام تعزى إلى سنة تأسيس المشروع، حيث بلغ مستوى الدلالة الإحصائية (0.49) وهو أكبر من الدرجة المعنوية المقبولة في هذه الدراسة ومقدارها (0.05)، وبالتالي تم قبول الفرضية الصفرية الخاصة بمتغير سنة تأسيس المشروع.

كما يمكن التحقق من الفروق بين المتوسطات الحسابية لاستجابات المبحوثين نحو دور القطاع الحكومي في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا بشكل عام باستخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لمتغير ملكية المشروع، لمعرفة ما إذا كانت الفروق دالة إحصائيا، كما يبين الجدول (16.4) الآتي:

جدول 16.4 : نتائج تحليل التباين الأحادي للفروق بين المتوسطات الحسابية لاستجابات المبحوثين نحو دور القطاع الحكومي الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا بشكل عام تعزى إلى متغير ملكية المشروع.

مجالات دور القطاع الحكومي	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	مستوى الدلالة الإحصائية
التشريعات والقوانين	بين المجموعات	4.29	2	2.15	5.37	0.01
	داخل المجموعات	95.95	240	0.40		
	المجموع	100.24	242			
التمويل	بين المجموعات	1.30	2	0.65	1.12	0.33
	داخل المجموعات	139.61	240	0.58		
	المجموع	140.91	242			
البرامج الإدارية والفنية	بين المجموعات	0.66	2	0.33	0.62	0.54
	داخل المجموعات	127.53	240	0.53		
	المجموع	128.19	242			
دور القطاع الحكومي الكلي	**بين المجموعات**	**1.77**	**2**	**0.88**	**2.39**	**0.09**
	داخل المجموعات	**88.88**	**240**	**0.37**		
	المجموع	**90.65**	**242**			

يتبين من الجدول (16.4) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) بين المتوسطات الحسابية لاستجابات المبحوثين نحو دور القطاع الحكومي الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا بشكل عام تعزى إلى ملكية المشروع، حيث بلغ مستوى الدلالة الإحصائية (0.09) وهو أكبر من الدرجة المعنوية المقبولة في هذه الدراسة ومقدارها (0.05)، وبالتالي تم قبول الفرضية الصفرية الخاصة بمتغير ملكية المشروع.

كما يمكن التحقق من الفروق بين المتوسطات الحسابية لاستجابات المبحوثين نحو دور القطاع الحكومي الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا بشكل عام باستخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لمتغير رأس مال المشروع بالدولار، وذلك لمعرفة ما إذا كانت الفروق دالة إحصائيا، كما يبين الجدول (17.4) الآتي:

جدول 17.4 : نتائج تحليل التباين الأحادي للفروق بين المتوسطات الحسابية لاستجابات المبحوثين نحو دور القطاع الحكومي الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا بشكل عام تعزى إلى متغير رأس مال المشروع بالدولار

مجالات دور القطاع الحكومي	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	مستوى الدلالة الإحصائية
التشريعات والقوانين	بين المجموعات	2.72	3	0.91	2.22	0.09
	داخل المجموعات	97.52	239	0.41		
	المجموع	100.24	242			
التمويل	بين المجموعات	3.80	3	1.27	2.21	0.09
	داخل المجموعات	137.11	239	0.57		
	المجموع	140.91	242			
البرامج الإدارية والفنية	بين المجموعات	5.19	3	1.73	3.36	0.02
	داخل المجموعات	123.00	239	0.52		
	المجموع	128.19	242			
دور القطاع الحكومي الكلي	بين المجموعات	2.97	3	0.99	2.70	0.04
	داخل المجموعات	87.67	239	0.37		
	المجموع	90.64	242			

يتبين من الجدول (17.4) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين المتوسطات الحسابية لاستجابات المبحوثين نحو دور القطاع الحكومي الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا بشكل عام تعزى إلى رأس مال المشروع بالدولار، حيث بلغ مستوى الدلالة الإحصائية (0.04) وهو أقل من الدرجة المعنوية المقبولة في هذه الدراسة ومقدارها(0.05)، وبالتالي تم رفض الفرضية الصفرية الخاصة بمتغير رأس مال المشروع بالدولار.

ولمعرفة مصدر الفرق في المتوسطات الحسابية لاستجابات المبحوثين تم استخراج نتائج اختبار (LSD) للمقارنات البعدية، كما في الجدول رقم (18.4) الآتي:

جدول 18.4 : نتائج تحليل اختبار (LSD) للمقارنات الثنائية البعدية للفروق بين المتوسطات الحسابية لاستجابات المبحوثين نحو دور القطاع الحكومي في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا بشكل عام تعزى إلى متغير رأس مال المشروع بالدولار

عدد سنوات الخبرة	أقل من 5000	10000-5000	15000-10001	أكثر من 15000
أقل من 5000	---	---	---	---
10000-5000	---	---	---	0.28702*
15000-10001	---	---	---	---
أكثر من 15000	---	-0.28702-*	---	---

* تعني أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة المعنوية ($\alpha = 0.05$)

تشير المقارنات الثنائية إلى أن الفرق كان بين رأس مال المشروع (5000-10000) دولار ورأس مال المشروع أكثر من 15000 دولار ولصالح رأس مال المشروع (5000-10000) دولار.

كما يمكن التحقق من الفروق بين المتوسطات الحسابية لاستجابات المبحوثين نحو دور القطاع الحكومي في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا بشكل عام باستخدام اختبار (ت) لمتغير عدد العاملين في المشروع ، لمعرفة ما إذا كانت الفروق دالة إحصائيا، كما يبين الجدول (19.4) الآتي:

جدول 19.4 : نتائج تحليل اختبار (ت) للفروق بين المتوسطات الحسابية لاستجابات المبحوثين نحو دور القطاع الحكومي في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا تعزى إلى متغير عدد العاملين في المشروع .

مجالات دور القطاع الحكومي	عدد العاملين	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة ت المحسوبة	مستوى الدلالة الإحصائية
التشريعات والقوانين	4-1	121	3.39	0.61	241	1.34	0.08
	9-5	122	3.28	0.67			
التمويل	4-1	121	2.90	0.69	241	0.09	0.00
	9-5	122	2.89	0.83			
البرامج الإدارية والفنية	4-1	121	3.06	0.71	241	1.42	0.38
	9-5	122	2.93	0.75			
دور القطاع الحكومي الكلي	**4-1**	**121**	**3.12**	**0.57**	**241**	**1.07**	**0.04**
	9-5	**122**	**3.03**	**0.65**			

بين من الجدول (19.4) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين المتوسطات الحسابية لاستجابات المبحوثين نحو دور القطاع الحكومي الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا بشكل عام تعزى إلى عدد العاملين في المشروع، حيث بلغ مستوى الدلالة الإحصائية (0.04) وهو أقل من الدرجة المعنوية المقبولة في هذه الدراسة ومقدارها (0.05)، وبالتالي تم رفض الفرضية الصفرية الخاصة بمتغير عدد العاملين في المشروع، حيث كان الفرق لصالح عدد العاملين في المشروع (1-4)، حيث بلغ المتوسط الحسابي لعدد العاملين (1-4) مقدار (3.12) ، وهو أكبر من مقدار المتوسط الحسابي لعدد العاملين (5-9) والذي بلغ (3.03) .

الفصل الخامس

النتائج والاستنتاجات والمقترحات

1.5 النتائج

بناء على تحليل أسئلة الدراسة واختبار فرضيتها، توصلت الباحثة إلى النتائج الآتية :

- دور القطاع الحكومي الفلسطيني بشكل عام في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا كان بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي (3.07)، وكانت أكثر مجالاته تطبيقا هو (التشريعات والقوانين) وبدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي (3.33)، تلاه مجال (البرامج الإدارية والفنية) بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي (3.00)، وأخيرا مجال (التمويل) بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي (2.90).
- مساهمة المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في التنمية الاقتصادية كانت بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي (3.58)، وكانت أكثر مجالاتها مساهمة في مجال (الحد من البطالة والفقر) وبدرجة مرتفعة وبمتوسط حسابي (3.71)، تلاه مجال (الرفاه الاقتصادي) بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي (3.58)، وأخيرا مجال (المسؤولية الاجتماعية) بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي (3.46).
- أبرز فقرات دور القطاع الحكومي الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا تطبيقا في مجال (التشريعات والقوانين) هي " الإجراءات الحكومية للحصول على ترخيص المشاريع الصغيرة سهله " بدرجة مرتفعة وبمتوسط حسابي (4.07)، تلاها " يسهم قانون تشجيع الاستثمار في تطوير المشاريع الصغيرة " بدرجة مرتفعة وبمتوسط حسابي (3.86)، وأقل الفقرات تطبيقا هي " تستشير الحكومة أصحاب المشاريع الصغيرة عند سن القوانين "

بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي (2.83)، تلاها "تمنع الحكومة من تهر يب سلع غير مطابقة للمواصفات " بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي (3.04).

- أبرز فقرات دور القطاع الحكومي الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا تطبيقا في مجال (التمويل) هي " تشجع الحكومة المصارف على تقديم تسهيلات مالية للمشاريع الصغيرة " بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي (3.09)، تلاها " تقدم الحكومة قروض للمشاريع الصغيرة " بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي (3.05)، وأقل الفقرات تطبيقا هي " تقدم الحكومة هبات لا ترد للمشاريع الصغيرة " بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي (2.70)، تلاها " تقدم الحكومة الدعم للمشاريع الصغيرة في حال وجود خسائر " بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي (2.74).
- أبرز فقرات دور القطاع الحكومي الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا تطبيقا في المجال (البرامج الإدارية والفنية) هي " تساعد الحكومة في تسويق منتجات المشاريع الصغيرة " بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي(3.34)، تلاها " تقدم الحكومة الإرشاد الفني اللازم للمشاريع الصغيرة " بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي (3.24)، وأقل الفقرات تطبيقا هي " تساعد الحكومة المشاريع الصغيرة بتوفير عمالة ماهرة " بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي (2.70)، تلاها " تسهم الحكومة في تشكيل حاضنات متخصصة للمشاريع الصغيرة " بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي (2.77).
- أبرز فقرات مساهمة المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في التنمية الاقتصادية في مجال (الحد من البطالة والفقر) هي " إقامة مشاريع صغيرة في مناطق ريفية يوفر فرص عمل للمواطنين " بدرجة مرتفعة وبمتوسط حسابي (4.06)، تلاها " تدمج المشاريع الصغيرة فئات المجتمع المختلفة في العمليات الإنتاجية " بدرجة مرتفعة وبمتوسط حسابي (3.93)، وأقل الفقرات مساهمة في التنمية الاقتصادية هي " تشغل المشاريع الصغيرة العائدين بعد تسريحهم من أعمالهم في الخارج " بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي (3.40)، تلاها " تسهم المشاريع الصغيرة في إيجاد فرص عمل للإناث " بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي (3.49).
- أبرز فقرات مساهمة المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في التنمية الاقتصادية في مجال (الرفاه الاقتصادي) هي "توفر المشار يع الصغيرة حرية للفرد في انتقاء ما يناسبه من عمل " بدرجة مرتفعة وبمتوسط حسابي (3.75)، تلاها " تسهم المشاريع الصغيرة في الحد من الهجرة الخارجية " بدرجة مرتفعة وبمتوسط حسابي (3.73)، وأقل الفقرات مساهمة في التنمية الاقتصادية هي " تحد المشاريع الصغيرة من الطلب على السلع الأجنبية المنافسة " بدرجة

متوسطة وبمتوسط حسابي (3.35)، تلاها " تساعد المشاريع الصغيرة الأفراد على الإبداع " بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي (3.45).

- أبرز فقرات مساهمة المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في التنمية الاقتصادية في مجال (المسؤولية الاجتماعية) هي " تخفض المشاريع الصغيرة من أسعار سلعها المباعة للمؤسسات الخيرية " بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي (3.58)، تلاها " تمنح المشاريع الصغيرة مساعدات مالية للفقراء " بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي (3.55)، وأقل الفقرات مساهمة في التنمية الاقتصادية هي " تقوم المشاريع الصغيرة برعاية احتفالات محلية مختلفة " بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي (3.24)، تلاها هي " تشغل المشاريع الصغيرة مواطنين من ذوي الاحتياجات الخاصة " بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي (3.38).
- توجد علاقة ارتباط (طردية) ذات دلالة إحصائية بين دور القطاع الحكومي الفلسطيني بشكل عام في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا ومساهمة تلك المشاريع بشكل عام في التنمية الاقتصادية.
- توجد علاقة ارتباط (طردية) ذات دلالة إحصائية بين دور القطاع الحكومي الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في مجال (التشريعات والقوانين) والتنمية الاقتصادية.
- توجد علاقة ارتباط (طردية) ذات دلالة إحصائية بين دور القطاع الحكومي الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في مجال (التمويل) والتنمية الاقتصادية.
- لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين دور القطاع الحكومي الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في المجال (البرامج الإدارية والفنية) والتنمية الاقتصادية.
- توجد علاقة ارتباط (طردية) ذات دلالة إحصائية بين كل من (التشريعات والقوانين) و (الحد من البطالة والفقر)، وبين (التمويل) و (المسؤولية الاجتماعية)، وبين (البرامج الإدارية والفنية) و (المسؤولية الاجتماعية).
- لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين كل من (التشريعات والقوانين) و (الرفاه الاقتصادي)، وبين (التشريعات والقوانين) و (المسؤولية الاجتماعية)، وبين (التمويل) و (الحد من البطالة والفقر)، وبين (التمويل) و (الرفاه الاقتصادي)، وبين (البرامج الإدارية والفنية) و (الحد من البطالة والفقر)، وبين (البرامج الإدارية والفنية) و (الرفاه الاقتصادي).
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين المتوسطات الحسابية لاستجابات المبحوثين نحو دور القطاع الحكومي الفلسطيني بشكل عام في تحفيز

المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا تعزى إلى المتغيرات (الجنس، والعمر، والمؤهل العلمي، وعدد سنوات الخبرة، والموقع، وسنة التأسيس).

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) بين المتوسطات الحسابية لاستجابات المبحوثين نحو دور القطاع الحكومي الفلسطيني بشكل عام في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا تعزى إلى متغيرات: (رأس مال المشروع بالدولار ولصالح رأس مال المشروع (5000-10000) دولار، وعدد العاملين في المشروع ولصالح عدد العاملين في المشروع (1-4).

2.5 الاستنتاجات

بناءً على نتائج الدراسة التي تم التوصل إليها وذلك بعد تحليل أسئلة الدراسة ومناقشة فرضياتها، فإن الدراسة توصلت إلى عدة استنتاجات هي كالآتي:

- هناك توجه من قبل القطاع العام لتحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا ولكنة ليس بالمستوى المطلوب الذي يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية.
- يحتاج قطاع المشاريع الصناعية الصغيرة والصغيرة جدا إلى برامج تحفيزية تساهم في استدامة هذة المشاريع وتطويرها ، من اجل تفعيل مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية .
- هناك حاجة إلى إقرار قانون خاص بالمشاريع الصغيرة والصغيرة جدا ، يتضمن تسهيلات تمويلية ، وضريبية.وتسخير كافة الامكانيات لتطبيقة ميدانيا .
- الحاجة الى تعزيز التنافسية الفلسطينية من خلال تحديث وتوسيع قاعدة الانتاج للاقتصاد الفلسطيني.
- هناك حاجة للحد من ظاهرة السلع المهربة وغير المطابقة للمواصفات ، واتخاذ الاجراءات الكفيلة لخلق سوق فلسطيني منافس .
- هناك حاجة لتحفيز أصحاب المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا للانتساب إلى الاتحادات المختصة.
- ضرورة العمل على توفير برامج تدريب إداري وفني لأصحاب المشاريع .
- هناك حاجة لتوحيد جهود الجهات الإشرافية على قطاع المشاريع الصغيرة.
- الحاجة إلى تشجيع خريجي المعاهد والجامعات في تأسيس مشاريع صغيرة وتقديم الامتيازات والتسهيلات، وتزويدهم بدراسات جدوى اولية حول مشاريع مطلوبة في اسواقنا وفي اسواق دول المحيطة.

3.5 المقترحات

في ضوء نتائج الدراسة، خلصت الباحثة إلى المقترحات الآتية:

1.3.5. مقترحات للقطاع الحكومي الفلسطيني:

قدمت الباحثة بعض المقترحات التي يمكن ان تساهم في تفعيل دور القطاع العام منها :

- تشكيل فريق عمل لوضع خطة قصيرة المدى واخرى طويلة المدى لتحسين دور القطاع الحكومي في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا وخاصة في مجالات التمويل، والبرامج الإدارية والفنية، والتشريعات والقوانين.
- استشارة أصحاب المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا عند سن القوانين، والمساهمة في تشكيل حاضنات متخصصة لها.
- ضرورة تقديم القطاع الحكومي الفلسطيني لهبات لا ترد للمشاريع الصغيرة والصغيرة جدا، ودعمها في حال وجود خسائر.
- مساعدة المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في توفير عمالة ماهرة، وتوفير برامج تدريبية حول كيفية البدء في مشروع وكيفية إعداد دراسات جدوى.
- اعتماد منتجات المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا ضمن العطاءاتالحكومية الرسمية ، وا لزام المؤسسات الأهلية بذلك وبنسب تحفيزية.
- وضع قيود على استيراد السلع التي لها بديل محلي ، وعدم السماح بتسويقها الا بعد استيفاء الفحوصات الازمة ، ومنع تهريب سلع غير مطابقة للمواصفات الفلسطينية.
- ينبغي تفعيل دور مؤسسات القطاع الحكومي الفلسطيني التي تعمل على مراقبة وتحسين جودة ومواصفات السلع.
- العمل على وضع برامج لتقييم الخدمات المقدمة من قبل القطاع الحكومي ومدى فعاليتها وامكانية قياس نتائجها.

2.3.5. مقترحات لأصحاب المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا:

يقع على اصحاب المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا مسئوولية في تحسين مساهمة المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في التنمية الاقتصادية وخاصة في مجالات المسؤولية الاجتماعية، والرفاه الاقتصادي، والحد من البطالة والفقر من خلال :

- تشجيع العائدين من الخارج بعد تسريحهم من أعمالهم، وا يجاد فرص عمل للإناث، وتشغيل مواطنين من ذوي الاحتياجات الخاصة.

- توفير سلع تحد من الطلب على السلع الأجنبية المنافسة، وتوفير بيئة مناسبة للأفراد لتشجيعهم على الإبداع.
- القيام برعاية احتفالات محلية مختلفة ، وتقديم خدمات مجتمعية .

3.3.5. مقترحات للأبحاث:

قدمت الباحثة بعض المقترحات لابحاث مكملة لهذة الدراسة وابحاث يمكن ان تساهم في تطوير المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا على النحو التالي :

- القيام بدراسة حول آليات تفعيل مساهمة المشاريع الصغيرة في التنمية الاقتصادية .
- القيام بدراسة حول الرفاه الاقتصادي في القطاعات الاقتصادية .
- القيام بدراسة حول دور القطاع الحكومي في تحفيز القطاع الزراعي
- دراسة متخصصة حول منتجات المشاريع الصغيرة(القطاع الصناعي) ومطابقتها للمواصفات.
- دراسة حول القطاع الغير منظم في فلسطين .

المراجع:

- أبـو بكـر، أ، ومهنـا، ع (2001): "المؤسسـات الصـغيرة الفلسـطينية أهميتهـا وأثـر العقوبـات الاقتصـادية الإسرائيلية عليها"، اتحـاد الغرف الصـناعية والزراعيـة الفلسـطينية ومنظمـة العمـل الدولية، فلسطين.
- أبو بكر، ن(2002):" المشاريع الصغيرة في فلسطين وأنماط التخطيط فيها \حالة دراسية على محافظة نابلس" ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النجاح الوطنية \فلسطين.
- أبو جزر، ف (2006): "المشاريع الصـغيرة والمتوسطة وأهميتها في الحد من مشكله البطالة في فلسطين", مؤتمر تنميه وتطوير قطاع غزه بعد الانسحاب من 13-15\2\2006.
- أبو الفحم، ز(2009):"دور المشاريع الصـغيرة في مكافحة البطالة في العالم العربي"مؤسسة محمد بن راشد المكتوم / الطبعة الأولى ،الدار العربية للعلوم ناشرون.
- أبو ظريفة، س (2006) : المشاكل التي تواجه القطاع الصناعي ، مؤتمر تنميه الاقتصاد الفلسطيني ، غزة
- أحمد، م (2007) : "الشركات العراقية الصغيرة مشكلات الواقع واتجاهات الحل" ، المجلة العربية للإدارة ، مج27،ع1 حزيران (2007).
- الاسرج ،ح (2006) :"مستقبل المشروعات الصغيرة في مصر"، العدد 229 ، مطابع مؤسسة الأهرام ،القاهرة \مصر.
- الاسـرج ،ح (2010) : "المسـئولية الاجتماعيـة للشـركات". العـدد التسـعون \شـباط 2010، المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، دوريات جسر التنمية .
- الأمم المتحدة (2005): ملامح قطرية وأقليمية لمؤشرات التنمية المستدامة لقطاعات مختارة في منطقة الأسكوا .
- الأمم المتحدة (2007) : "اثر السياسات الصناعية على القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم "(الاسكوا ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا)
- البحيصي ،ع (2006) : "نحو أساليب في تمويل المشاريع الصغيرة في قطاع غزه" \مؤتمر تنميه قطاع غزه بعد الانسحاب من 13-15\2\2006 .
- البزري ، س (2008) :"القطاع الصناعي في فلسطين الواقع والأفاق" .ورقه عمل مقدمه للمنتدى الاقتصادي العربي.
- البكري ، د (2001) :"إدراك المديرين لمفهوم المسئولية الاجتماعية"،المجلة العربية للإدارة مج21.ع1-حزيران 2001.

- البياتي، ف (2008): "التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي" رسالة دكتوراه غير منشورة الأكاديمية المفتوحة في الدنمارك ، مجلس كلية الإدارة والاقتصاد.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2010):" معجم المصطلحات الإحصائية المستخدمة في الجهاز" الطبعة الرابعة، رام الله – فلسطين.
- الجهاز لمركزي للإحصاء الفلسطيني (2010): "سلسلة المسوح الاقتصادية 2009، نتائج أساسية"، رام الله – فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2008): "التعداد العام للمساكن والمنشآت 2007" رام الله– فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2005) : "متطلبات التنمية المستدامة والمتكاملة من المؤشرات الاقتصادية" • رام الله– فلسطين.
- الحايك، م (2007) :" دور المشاريع الصغيرة الممولة في الحد من الفقر والبطالة في مناطق جيوب الفقر" (دراسة حالة محافظة المفرق) رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية.
- الحلبية، م (2004) : "واقع المشاريع الصغيرة في فلسطين" – تمويل المشاريع النسويه ، بحث،جامعة القدس \فلسطين.
- الراعي، م (2003):"الصناعات التحويلية في فلسطين" التحليل ورؤية نقدية ، وزارة الاقتصاد الوطني ، مركز المعلومات الفلسطيني 2011.
- الرازم، هـ(2009): "واقع المسؤولية الاجتماعية في شركات الاتصال الخلوية العاملة في الأردن" \ رسالة ماجستير غير منشورة،الجامعة الأردنية.
- السعدي، ص (1999) : "الاقتصاد السياسي للتنمية والاندماج في السوق الرأسمالية العالمية "المستقبل العربي السنة 22 العدد 249 (تشرين الثاني 1999).
- السلطة الوطنية الفلسطينية:"قانون المواصفات والمقاييس الفلسطينية"، (رقم 6) لعام 2000.
- السلطة الوطنية الفلسطينية:" قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني" لعام 1995 وتعديلاته لعام 1998-2004-2011.
- السلطة الوطنية الفلسطينية:" قانون المواصفات والمقاييس الفلسطينية" لعام 2000 .
- الشاعر،ح (2006) : المعوقات التي تواجه المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة في محافظة نابلس\رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية ،فلسطين.
- الشيخ، أ (2008): مجلة الباحث عدد 6 / 2008. جامعة الجزائر
- الشقاوي، ع(2002) : نحو أداء أفضل في القطاع الحكومي في المملكة العربية السعودية، ندوة الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي حتى عام 1440 هـ، محور الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وزارة التخطيط، الرياض. المملكة العربية السعودية.

- الصوراني،غ (2005–أ) : "الأوضاع الاقتصادية والتنموية في فلسطين" ، فلسطين .
- الصوراني، غ (2005 –ب):" الإصلاح الاقتصادي ضرورة تنموية وطنية"، الحوار المتمدن، المحور: القضية الفلسطينية، العدد 1238.

– http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=%2039912-2/ 4 / 2011

- الصوراني،غ (2006):"واقع ألصناعه والتجارة في الضفة الغربية وقطاع غزه"، فلسطين.
- الصوراني، غ , ونصر الله،ع (2005):" المشاريع الصغيرة في فلسطين: واقع ورؤية نقدية"، غزة \ فلسطين .
- الصياد، ع (1989): جداول تحديد حجم العينة في البحث السلوكي، رابطة التربية الحديثة، القاهرة.
- العباس، ب (2006): "تحليل البطالة": دوريات جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، العدد الثامن والخمسون– كانون أول 2006.
- العباسي، م(2003) :تنافسية الصناعات الصغيرة ودورها في عملية التنمية الاقتصادية في الأردن ، رسالة ماجستير غير منشورة ،الجامعة الأردنية.
- العتوم، ر (2006) : واقع قطاع المشاريع الصغيرة والميكروبية في الأردن،صندوق التنمية والتشغيل – جامعة عمان الأهلية \ رسالة ماجستير.
- الغانم، ك (1995): اتجاهات التنمية الاجتماعية في المجتمع القطري .
- اللبان، ط (2000) :اثر العولمة على التنمية الاقتصادية في مصر,نهضة مصر للنشر.
- المحروق، م، و مقابلة،أ (2006) "المشاريع الصغيرة والمتوسطة , أهميتها ومعوقاتها" _ مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة (الأردن) .
- المشهراوي،أ (2003) :" تقييم دور المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية " . رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الإسلامية– غزة.
- النسور،أ(2009):"قياس كفاءة التمويل الحكومي الموجة نحو تنمية المشاريع الصغيرة في الأردن",المجلة العربية للعلوم الإدارية ، المجلد 16 العدد3 سبتمر 2009.
- النسور،ج (2006):" المنشآت الصغيرة الواقع والتجارب ومعطيات الظروف الراهنة"، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية 17-18 \4\2006.
- الوادي، م (2005) : "المشاريع الصغيرة ماهيتها والتحديات الذاتية فيها مع إشارة لدورها في التنمية في الأردن"، المجلة العربية للإدارة مج25،ع1–حزيران 2005.
- بن جليلي، ر (2010) :" تنافسية المنشآت الصغيرة والمتوسطة , الخصائص والتحديات" . دوريات جسر التنمية , المعهد العربي للتخطيط بالكويت العدد الثالث والتسعون، أيار2010.

- بغـداد، ك ، ومحمـد ،ح (2010) : اسـتراتيجيات والسياسـات التنميـة المسـتدامة فـي ظـل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية بالجزائر (مجلة علوم إنسانية العدد 45 شتاء 2010).
- بنك التنمية الصناعية والعمال المصري (2009): "المشاريع الصغيرة والمتوسطة بارقة أمل للاقتصاد المصري" (إدارة التخطيط والبحوث والتطوير الداخلي) .
- جمعون، ن (2005) : "دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية" (حالة الجزائر) رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر .
- حامـد، م ، وآخـرون (2009) : " تجـارب الـدول فـي تطـوير إعمـال المنشـآت الصـغيرة جـدا والصـغيرة والمتوسـطة "، دروس لفلسـطين، معهـد أبحـاث السياسـات الاقتصـادية الفلسـطيني (ماس).
- حامـد، م(2006):" دور المشـاريع الصـغيرة والمتوسـطة فـي النمـو الاقتصـادي والتشـغيل فـي فلسطين", دراسة حالة, رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الأردنية.
- حداد، م(2006):"دور البنوك والمؤسسات المالية في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة "، اضـاءات مـن تجربـة الأردن والجزائـر .الملتقـى الـدولي امتطلبـات تأهيـل المؤسسـات الصـغيرة والمتوسطة في الدول العربية(16-18 ابريل 2006).
- خضـر، ح (2002):" تنمية المشاريع الصغيرة"، دورية جسر التنمية العدد التاسع – المعهد العربي للتخطيط بالكويت.
- خليفة، م (2009): "مراجعة نقدية لمشروع قانون المنشآت الصغيرة والمتوسطة في فلسطين" ، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).
- خليفـة،م، وهـنطش،أ(2009): "تقيـيم البيئـة القانونيـة للمنشـآت الصـغيرة والصـغيرة جـدا والمتوسطة في فلسطين"،معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).
- رفعـت، ع (2006) : "المشـاريع الصـغيرة حـول تحديـد واضـح لمفهومهـا" . المركـز الـدولي للدارسات المستقبلية والاستراتيجيه ، العدد 16 – السنة الثانية 2006.
- زيدان، ر (2005) : "تفعيل دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية" (دراسة حالة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في سوريا , رسالة دكتوراه غير منشورة.
- سابيلا،أ (2009) : "تسويق منتجات المنشآت الصغيرة والمتوسطة"، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) .
- سـعود، ع (2008) : "المقومـات الاقتصـادية ومتطلبـات الاسـتثمار فـي دول إفريقيـا الـدوافع والمخاطر وكيفيه الإدارة" (نظره مستقبليه) . ليبيا

- سعيد، أ (2009): "التجربة الفلسطينية للنهوض بالتشغيل", وزاره العمل الفلسطينية، ورقة مقدمة إلى ورشة عمل مخططي التشغيل ،دبي –الإمارات العربية المتحدة 6–7 كانون أول 2009.
- سلمان، م (2009) : "الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة الممولة في ظل استراتيجيه التنمية" (دراسة تطبيقيه، سوريا) رسالة ماجستير غير منشورة ،الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك.
- سلمى، ف (2006) :"المشاكل والتحديات الرئيسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي "، الملتقى الدولي – متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية 17–18ابريل 2006(المدرسة العليا للتجارة – الجزائر) .
- سليمان، ع (2004) :"المشكلات التمويلية في المشاريع الصناعية الصغيرة في القطر العربي السوري" ، رسالة ماجستير منشورة غير، جامعة حلب .
- شقوره، م (2010): "الإطار العام للتنمية الاقتصادية في فلسطين. www.alwatanvoice.com-3\2\2010
- صالح،أ (2009) :" المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ليبيا ودورها في عمليه التنمية"، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك.
- صبري، ن (2003) : "القطاع العام ضمن الاقتصاد الفلسطيني" ، مواطن (المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية) ، فلسطين.
- عبد الرحمن، ع ، وآخرون (2005) : "الرسوم المفروضة على المنشآت الاقتصادية في فلسطين"، وزارة الاقتصاد الوطني .
- عبد الغني، س (2006):"تفعيل دور المشاريع الصغيرة في خدمه أهداف التنمية الاقتصادية المصرية" ، الإدارة المركزية للبحوث المالية والتنمية الإدارية \ وزاره المالية مصر.
- عبد الكريم، ن (2010) :"نحو سياسات محفزة لتوفير التمويل المناسب لمنشات الإعمال الصغيرة والمتوسطة الفلسطينية" ، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) .
- عطياني، ن، وعلي، س (2009) : "مشاكل المنشآت الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة في فلسطين" معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) .
- عطية، و (2004):" دور المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة في القطاع الخاص في عمليه التنمية في سوريا "(ندوه المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي: الإشكاليات وأفاق التنمية).
- دعمه، م (2009) : "واقع المشاريع الصغيرة في محافظة طولكرم واليات تطويرها" , دراسة حالة : مشاغل النسيج.

- غرفة تجارة وصناعة محافظة رام الله، البيرة (2003):" تدريب العاملين في المشاريع صغيرة الحجم " الواقع والاحتياجات ".
- كيكسو، و (2002) : "العولمة والتنمية الاقتصادية , نشأتها . تأثيرها. تطوره"، دار نشر يسكو ، بيروت .
- كنجو، ع (2007): إستراتيجية الاستثمار والتمويل في المشاريع الصغيرة دراسة ميدانية للمشروعات الصغيرة في مدينة حلب" المؤتمر العلمي الخامس جامعة فيلادلفيا ،عمان \الأردن 4-5 تموز 2007 (جامعة حلب – كلية الاقتصاد).
- محمد،ح (2006):"مؤشرات التنمية الاقتصادية في دول النمور الأسيوية" . http\\fcdrs.com\derasat\altanmya2htm 25\2\2011
- مرقه ، م (2009) : "روىء تفعيل دور الغرف التجارية الصناعية في تحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم الفاعلة في جنوب الضفة الغربية" ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القدس.
- مسيمي، د (2006): السياسة الضريبية ودورها في تنمية الاقتصاد الفلسطيني ،جامعة النجاح ،رسالة ماجستير .
- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)،المراقب الاقتصادي (2010).
- مطاوع، ص (2007) :"مؤشرات القطاع الصناعي" , وزارة الاقتصاد الوطني.
- ملحم، ف(2010):"تطوير تشريعات الاستثمار الفلسطينية لصالح المنشآت الصغيرة والمتوسطة"، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).
- منصور، أ (2007):"عدالة التوزيع والتنمية الاقتصادية "، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت.
- منظمه العمل الدولية،(2009) :"ورقه عمل حول دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في تخفيف أزمة البطالة" ،المنتدى العربي للتشغيل بيروت (19-21)\10\2009
- منظمة العمل العربية (2008) : "المشاريع الصغيرة والمتوسطة كخيار للحد من البطالة وتشغيل الشباب في البلدان العربية"، مؤتمر العمل العربي ، الدورة الخامسة والثلاثون ،شرم الشيخ ،مصر 23 شباط –1 آذار 2008).
- ميا ،ع (2005) : دراسة ميدانية وتحليلية للمشاكل والعقبات التي تواجه المشاريع الصناعية الصغيرة في القطر العربي السوري (نموذج: المشاريع الصناعية الصغيرة لصناعة المنظفات الكيميائية في المنطقة الساحلية). مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية ، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (27) العدد (2)2005.

- نصر، م (2002) : "دور القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية الفلسطينية" ، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).
- هرمز، ن (2007) :النمو والعمالٍة والفقر في البلدان النامية"،مجلة جامعة تشرين للدارسات والبحوث العلمية المجلد 29، العدد1 عام 2007.
- وديـع، م (2002): "قيـاس التنميـة ومؤشـراتها" ، دوريـات جسـر التنميـة ، المعهـد العربـي للتخطيط بالكويت 2002.

المراجع والدراسات الأجنبية:

- Bandak,A, Alhathwa,E :(2006) Micro, Small and Medium Enterprises in Palestine Current Status and Future Outlook Bethlehem University.
- bisam (2004) :Small Enterprises in North Palestine: Reality and Needs makhol , submitted to bisan center for research and development.
- C:\Users\User\AppData\Local\Temp\Rar$EX00.976\TimeSeries Statistics.htm2011\3\21
- http://www.arabapi.org/devbrdg/delivery/develop_bridge2.pdf,30\3\2011
- http://www.arabency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=2075&vid,10\3\2011
- http://www.arabency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=415&=1,18\2\2011
- http://www.arab-ency.com,30\3\2011
- http://www.mne.gov.ps/ministry.aspx?lng=2&tabindex=100 ,18\3\2011
- http://www.mof.gov.ps/index.php?option=com_content&task=view&id=32011\3\18\
- http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/ModoatAma1/EconomicTe/w.doc_cvt.htm2011\3\26
- http://www.surveysystem.com/sscalc.htm,1\4\2011
- http://www.pal-econ.org/Newsite/webfm_send/26,25\3\2011
- http://www.wikpedia.org=wiki, 28\3\2011 -
- kawasmi,h simom, w: (2010): Towards a policy framework for the development of micro small and medium sized enterprises in the occupied Palestine territory \ministry of national economy

ملحق 1.1: الاستبانة

جـامـعـة الـقـدس
عمـادة الـدراسـات الـعـليـا
مـعـهـد الـتـنـمـيـة المـسـتـدامـة
بـنـاء مؤسسات وتـنـمـيـة بشـريـة

استبانة حـول

"دور القطاع الحكومي في تحفيز المشاريع الصناعية الصغيرة والصغيرة جدا وانعكاسه على التنمية الاقتصادية في محافظتي بيت لحم والخليل"

حضرة (صاحب، مدير)/ ة مشروع ..... حفظه/ا الله.

تحية طيبة وبعد ،،،

تتشرف الباحثة بأن تضع بين أيديكم هذه الاستبانة، وذلك استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التنمية الريفية المستدامة من معهد التنمية المستدامة/ عمادة الدراسات العليا/ جامعة القدس/ أبو ديس/ فلسطين.

لذا يرجى من حضرتكم التكرم بالإجابة فقرات الاستبانة، علما بأن المعلومات التي ستدلون بها ستعامل بسرية تامة، ولن تُستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

مع الشكر

المشرف \ الدكتور ياسر شاهين **الباحثة \ الطالبة جهاد جميل جرايسة**

اقسام الاستبانة

القسم الأول: بيانات عامة: **أرجو أن تتفضل بوضع إشارة (×) في المربع أمام العبارة التي تناسب اختيارك:**

أ- معلومات عامة:

الجنس: ☐ ذكر ☐ أنثى

العمر: ☐ 30 سنة فأقل ☐ 31-40 سنة ☐ 41-50 سنة ☐ 51 سنة فأكثر

المؤهل العلمي: ☐ ثانوي فأقل ☐ دبلوم متوسط ☐ كالوريوس ☐ دراسات عليا

عدد سنوات الخبرة: ☐ 5 سنوات فأقل ☐ 6- 10 سنوات ☐ 11- 15 سنوات ☐ 16 سنة فأكثر

ب- بيانات حول المشروع:

الموقع : ☐ محافظة الخليل ☐ محافظة بيت لحم

سنة التأسيس: ☐ 95 فما قبل ☐ 1996-2000 ☐ 2001-2005 ☐ 2006 فما بعد

الملكية: ☐ فردية ☐ عائلية ☐ تضامن

رأس مال المشروع بالدولار: ☐ أقل من 5000 ☐ 5000-10000 ☐ 10001- 15000 ☐ أكثر من 15000

عدد العاملين في المشروع: ☐ 1-4 ☐ 5-9

القسم الثاني: دور الحكومة في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا

المجال الأول: التعرف إلى دور الحكومة في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في مجال **التشريعات والقوانين** :

الرقم	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	الإجراءات الحكومية للحصول على ترخيص المشاريع الصغيرة سهلة					
2	يسهم قانون تشجيع الاستثمار في تطوير المشاريع الصغيرة					
3	يحفز قانون الضرائب على إقامة المشاريع الصغيرة					
4	إجراءات تأكد الحكومة من مطابقة المنتج للمواصفات بسيطة					
5	الضرائب التي تجبيها الحكومة من المشاريع الصغيرة تتناسب مع إيراداتها					
6	قانون شهادة الجودة الفلسطينية يسهم في تطوير المشاريع الصغيرة					
7	تعمل الحكومة على تنظيم العلاقة بين العامل وأصحاب العمل					
8	تستشير الحكومة أصحاب المشاريع الصغيرة عند سن القوانين					
9	تشجع الحكومة العضوية للمشاريع الصغيرة في الاتحادات المختلفة					
10	تمنع الحكومة من تهريب سلع غير مطابقة للمواصفات					

المجال الثاني : التعرف إلى دور الحكومة في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في **مجال التمويل**

الرقم	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
11	تقدم الحكومة قروضا للمشاريع الصغيرة					
12	تشجع الحكومة المصارف على تقديم تسهيلات مالية للمشاريع الصغيرة					
13	تعمل الحكومة على توعية أصحاب المشاريع الصغيرة حول الاقتراض المصرفي					
14	توفر الحكومة دراسات جدوى اقتصادية لمشاريع مماثلة للمشاريع الصغيرة					
15	تشجع الحكومة المواطنين على شراء منتجات المشاريع الصغيرة					
16	تدعم الحكومة مستلزمات إنتاج المشاريع الصغيرة					
17	تقدم الحكومة الدعم للمشاريع الصغيرة في حال وجود خسائر					
18	تقدم الحكومة هبات لا ترد للمشاريع الصغيرة					
19	تعمل الحكومة على تأمين مشترياتها من منتجات المشاريع الصغيرة					
20	تقوم الحكومة بصيانة دورية للبنية التحتية المساعدة للمشاريع الصغيرة					

المجال الثالث: التعرف إلى دور الحكومة في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في**مجال البر امج الإدارية والفنية** .

الرقم	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
21	تقدم الحكومة الإرشاد الفني اللازم للمشاريع الصغيرة					
22	تقدم الحكومة الإرشاد الإداري اللازم للمشاريع الصغيرة					
23	تبعث الحكومة أصحاب المشاريع الصغيرة لدور ات تدريبية					
24	تحد الحكومة من تعددية الأجهزة المشرفة على المشاريع الصغيرة					
25	توفر الحكومة بيانات عن المصادر المناسبة لاستيراد المواد الخام					
26	تقوم الحكومة بتدريب مهني مجاني لأصحاب المشاريع الصغيرة					
27	تسهم الحكومة في تشكيل حاضنات متخصصة للمشاريع الصغيرة					
28	تساعد الحكومة المشاريع الصغيرة بتوفير عمالة ماهرة					
29	تساعد الحكومة في تسويق منتجات المشاريع الصغيرة					
30	تعمل الحكومة على إقامة معارض للمنتجات المحلية					

القسم الثالث: قياس مساهمة المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في التنمية الاقتصادية:

المجال الأول: من خلال مؤشر **الحد من البطالة والفقر**

الرقم	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
31	إقامة مشاريع صغيرة في مناطق ريفية يوفر فرص عمل للمواطنين					
32	تدمج المشاريع الصغيرة فئات المجتمع المختلفة في العمليات الإنتاجية					
33	تحسن المشاريع الصغيرة من مستوى معيشة العاملين فيها					
34	توفر المشاريع الصغيرة سلعاً منافسة بأسعار مخفضة					
35	تسهم المشاريع الصغيرة في تشغيل خريجي الجامعات الفلسطينية					
36	تسهم المشاريع الصغيرة في إيجاد فرص عمل للإناث					
37	تشغل المشاريع الصغيرة العائدين بعد تسريحهم من أعمالهم في الخارج					

المجال الثاني: من خلال مؤشر **الرفاه الاقتصادي**

الرقم	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
38	تساعد المشاريع الصغيرة على تحقيق العدالة في توزيع الدخل					
39	توفر المشاريع الصغيرة حرية للفرد في انتقاء ما يناسبه من عمل					
40	تسهم المشاريع الصغيرة في الحد من الهجره الخارجية					
41	تحافظ المشاريع الصغيرة على البيئة					
42	تعمل المشاريع الصغيرة على زيادة حركة التجارة					
43	تساعد المشاريع الصغيرة الأفراد على الإبداع					
44	تحد المشاريع الصغيرة من الطلب على السلع الأجنبية المنافسة					

المجال الثالث: من خلال مؤشر **المسؤولية الاجتماعية**

الرقم	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
45	تقدم المشاريع الصغيرة هبات غير مستردة للمشاريع الخيرية المحلية					
46	تمنح المشاريع الصغيرة مساعدات مالية للفقراء					
47	تكفل المشاريع الصغيرة رعاية أيتام					
48	تخفض المشاريع الصغيرة من أسعار سلعها المباعة للمؤسسات الخيرية					
49	تشغل المشاريع الصغيرة مواطنين من ذوي الاحتياجات الخاصة					
50	تقوم المشاريع الصغيرة برعاية احتفالات محلية مختلفة					
51	المشاريع الصغيرة لها دور في تنميه العلاقات الاجتماعية					

ملحق 2.1: رسالة تحكيم الاستبانة

جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
معهد التنمية المستدامة
تخصص بناء مؤسسات وتنمية بشرية

رسالة تحكيم استبانة

الأخ/ت الدكتور/ة ..... المحترم/ ة

تحية طيبة وبعد،

الموضوع: تحكيم استبانة بحثية

أرجو التكرم بالعمل على تحكيم الأستبانة البحثية المتعلقة بموضو ع دراستي "دور القطاع الحكومي في تحفيز المشاريع الصناعية الصغيرة والصغيرة جدا وانعكاسه على التنمية الاقتصادية في محافظتي بيت لحم والخليل" وذلك من أجل الحصول على درجة الماجستير من جامعة القدس/ معهد التنمية المستدامة/ تخصص بناء مؤسسات وتنمية بشرية.

وتقبلوا فائق الاحترام

الباحثة
جهاد جميل جرايسة

ملحق 3.1: قائمة بأسماء محكمي استمارة الاستبانة:

الرقم	الاسم	مكان العمل
.1	أ. أمجد النتشه	جامعة الخليل
.2	أ. رائف سفيان الكركي	شركة سكند مايند للاستشارات والخدمات/ الخليل
.3	د. خالد يونس	جامعة القدس المفتوحة
.4	د. زياد قنام	جامعة القدس
.5	د. سمير أبو زنيد	نائب محافظ محافظة الخليل
.6	د. سمير حزبون	جامعة القدس
.7	د. عبد الوهاب الصباغ	جامعة القدس
.8	د. عزمي الاطرش	جامعة القدس
.9	د. فيصل الخمايسة	جامعة بوليتكنك فلسطين
.10	د. محمد فرحان	جامعة القدس المفتوحة
.11	د. نبيل كوكالي	جامعة الخليل

فهرس الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
1.1	استمارة الاستبانة (أداة الدراسة).....	106
2.1	رسالة تحكيم الاستبانة	110
3.1	قائمة بأسماء محكمي استمارة الاستبانة حسب الحروف الهجائية.....	111

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
جدول 1.2:	المشاريع حسب الحجم والتوظيف والمردود السنوي ورأس المال المسجل بالدولار.....	20
جدول 2.2:	المعايير المستخدمة في بعض الدول في تصنيف المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا.....	22
جدول 3.2:	عدد المشاريع في الأراضي الفلسطينية و عدد العاملين فيها وقيمة الإنتاج بالدولار.....	37
جدول 4.2:	نسب الفقر ومعدلات البطالة في فلسطين.....	41
جدول 1.3:	عدد أفراد كل طبقة في مجتمع الدراسة ونسبتهم المئوية وعدد أفراد عينة الدراسة الممثلة من كل طبقة وعدد الاستبانات الموزعة والمرجعة.....	56
جدول 2.3:	أفراد عينة الدراسة الإحصائية حسب متغير الجنس	57
جدول 3.3:	أفراد عينة الدراسة الإحصائية حسب متغير العمر.....	57
جدول 4.3:	أفراد عينة الدراسة الإحصائية حسب متغير المؤهل العلمي.....	58
جدول 5.3:	أفراد عينة الدراسة الإحصائية حسب متغير عدد سنوات الخبرة.....	58
جدول 6.3:	أفراد عينة الدراسة الإحصائية حسب متغير موقع المشروع.....	59
جدول 7.3:	أفراد عينة الدراسة الإحصائية حسب متغير سنة تأسيس المشروع.....	59
جدول 8.3:	أفراد عينة الدراسة الإحصائية حسب متغير ملكية المشروع.....	60
جدول 9.3:	فراد عينة الدراسة الإحصائية حسب متغير رأس مال المشروع بالدولار	60
جدول 10.3:	أفراد عينة الدراسة الإحصائية حسب متغير عدد العاملين في المشروع..	61
جدول11.3:	معاملات الثبات لتقدير ثبات اداة الاستبانة	63
جدول 1.4:	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات المبحوثين نحو دور القطاع الحكومي الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا من حيث (التشريعات والقوانين، التمويل، البرامج الإدارية والفنية)	68
جدول 2.4:	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات المبحوثين نحو دور القطاع الحكومي الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في مجال (التشريعات والقوانين).....	70

جدول 3.4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات المبحوثين نحو دور القطاع الحكومي الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في مجال (التمويل)..... 72

جدول 4.4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات المبحوثين نحو دور القطاع الحكومي الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في المجال (البرامج الإدارية والفنية)..... 73

جدول 5.4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات المبحوثين نحو مدى مساهمة المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في التنمية الاقتصادية في مجالات (الحد من البطالة والفقر، والرفاه الاقتصادي، والمسؤولية الاجتماعية)..... 75

جدول 6.4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات المبحوثين نحو مساهمة المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في التنمية الاقتصادية في مجال (الحد من البطالة والفقر)..... 76

جدول 7.4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات المبحوثين نحو مساهمة المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في التنمية الاقتصادية في مجال (الرفاه الاقتصادي)..... 77

جدول 8.4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات المبحوثين نحو مساهمة المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في التنمية الاقتصادية في مجال (المسؤولية الاجتماعية)..... 78

جدول 9.4: العلاقة بين دور القطاع الحكومي الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في مجالات (التشريعية والقانونية، والتمويلية، والبرامج الإدارية والفنية) وبين مساهمة تلك المشاريع في التنمية الاقتصادية في مجالات (الحد من البطالة والفقر، والرفاه الاقتصادي، والمسؤولية الاجتماعية)..... 79

جدول 10.4: نتائج تحليل اختبار (ت) للفروق بين المتوسطات الحسابية لاستجابات المبحوثين نحو دور القطاع الحكومي الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا تعزى إلى متغير الجنس..... 82

جدول 11.4: نتائج تحليل التباين الأحادي للفروق بين المتوسطات الحسابية لاستجابات المبحوثين نحو دور القطاع الحكومي الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا بشكل عام تعزى إلى متغير العمر.... 83

جدول 12.4: نتائج تحليل التباين الأحادي للفروق بين المتوسطات الحسابية لاستجابات المبحوثين نحو دور القطاع الحكومي الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا بشكل عام تعزى إلى متغير المؤهل العلمي..... 84

جدول 13.4: نتائج تحليل التباين الأحادي للفروق بين المتوسطات الحسابية لاستجابات المبحوثين نحو دور القطاع الحكومي في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا بشكل عام تعزى إلى متغير عدد سنوات الخبرة.. 85

جدول 14.4: نتائج تحليل اختبار (ت) للفروق بين المتوسطات الحسابية لاستجابات المبحوثين نحو دور القطاع الحكومي الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا تعزى إلى متغير موقع المشروع..... 87

جدول 15.4: نتائج تحليل التباين الأحادي للفروق بين المتوسطات الحسابية لاستجابات المبحوثين نحو دور القطاع الحكومي الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا بشكل عام تعزى إلى متغير سنة تأسيس المشروع..... 88

جدول 16.4: نتائج تحليل التباين الأحادي للفروق بين المتوسطات الحسابية لاستجابات المبحوثين نحو دور القطاع الحكومي الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا بشكل عام تعزى إلى متغير ملكية المشروع..... 89

جدول 17.4: نتائج تحليل التباين الأحادي للفروق بين المتوسطات الحسابية لاستجابات المبحوثين نحو دور القطاع الحكومي الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا بشكل عام تعزى إلى متغير رأس مال المشروع بالدولار..... 90

جدول 18.4: نتائج تحليل اختبار (LSD) للمقارنات الثنائية البعدية للفروق بين المتوسطات الحسابية لاستجابات المبحوثين نحو دور القطاع الحكومي في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا بشكل عام تعزى إلى متغير رأس مال المشروع بالدولار..... 91

جدول 19.4: نتائج تحليل اختبار (ت) للفروق بين المتوسطات الحسابية لاستجابات المبحوثين نحو دور القطاع الحكومي في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا تعزى إلى متغير عدد العاملين في المشروع..... 91

فهرس المحتويات

الرقم **الصفحة**

إقرار..... أ

شكر وعرفان ..... ب

مصطلحات الدراسة ..... ج

ملخص الدراسة ..... هـ

ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية ..... ز

الفصل الأول :موضوع الدراسة وخلفيتها..... 1

1.1 مقدمة 1

2.1 مشكلة الدراسة 2

3.1 مبررات الدراسة 3

4.1 أهداف الدراسة 4

5.1 أسئلة الدراسة وفرضياتها 4

6.1 أهمية الدراسة 6

7.1 حدود الدراسة 6

8.1 محددات الدراسة 7

9.1 هيكلية الدراسة 7

الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة..... 9

1.2 القطاع الحكومي 9

.1.1.2 مفهوم القطاع الحكومي الفلسطيني..... 10

.2.1.2 أهداف القطاع الحكومي الفلسطيني..... 10

2.1.3.	برامج القطاع الحكومي الفلسطيني.....	11
2.1.3.1.	التشريعات والقوانين.....	12
2.1.3.2.	التمويل.....	12
2.1.3.3.	البرامج الإدارية والفنية	13
2.1.4.	خصائص مؤسسات القطاع الحكومي الفلسطيني.....	14
2.1.5.	علاقة مؤسسات القطاع الحكومي الفلسطيني بالمشاريع الصغيرة والصغيرة جدا....	14
2.1.5.1.	وزارة الاقتصاد الوطني	15
2.1.5.2.	وزارة المالية.....	16
2.1.5.3.	مؤسسة المواصفات و المقاييس الفلسطينية.....	16
2.1.5.4.	هيئة تشجيع الاستثمار.....	17
2.2	المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا.....	17
2.2.1.	مفهوم المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا.....	18
2.2.2.	المعايير المعتمدة في تعريف المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا.....	20
2.2.2.1.	المعايير الكمية.....	20
2.2.2.2.	المعايير النوعية.....	21
2.2.3.	أنواع المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا.....	23
2.2.4.	تصنيفات المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في فلسطين.....	24
2.2.5.	أهمية المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا.....	24
2.2.6.	خصائص المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا.....	26
2.2.7.	المعوقات والمشاكل التي تواجه المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في فلسطين	27
2.2.8.	أسباب فشل المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا.....	29
2.3	التنمية الاقتصادية.....	30
2.3.1.	التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي.....	31
2.3.2.	متطلبات التنمية الاقتصادية.....	32
2.3.3.	شروط التنمية الفلسطينية.....	34
2.3.4.	معوقات التنمية الاقتصادية في فلسطين.....	35
2.3.5.	أهمية المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في التنمية الاقتصادية الفلسطينية....	36
2.3.6.	مؤشرات التنمية الاقتصادية.....	37
2.3.6.1.	البطالة والفقر.....	39
2.3.6.2.	الرفاه الاقتصادي.....	42

3.6.3.2. المسؤولية الاجتماعية..... 42
4.2 الدراسات السابقة..... 44
1.4.2. الدراسات الفلسطينية..... 44
2.4.2. الدراسات العربية..... 47
3.4.2. الدراسات الأجنبية..... 51
4.4.2. تعقيب على الدراسات السابقة..... 52

الفصل الثالث منهجية الدراسة وا إجراءاتها 54

1.3 مقدمة 54
2.3 منهجية الدراسة 54
3.3 مجتمع الدراسة 55
4.3 عينة الدراسة 55
5.3 أداة الدراسة 61
1.5.3. وصف الاستبانة 61
2.5.3. صدق الاستبانة 62
3.5.3. ثبات الاستبانة 62
6.3 متغيرات الدراسة 63
1.6.3. المتغيرات التابعة 63
2.6.3. المتغيرات المستقلة 64
7.3 إجراءات الدراسة 64
8.3 التحليل الإحصائي 65

الفصل الرابع: نتائج الدراسة 67

1.4 أسئلة الدراسة 67
1.1.4. سؤال الدراسة الأول 68
2.1.4. سؤال الدراسة الثاني 74
3.1.4. سؤال الدراسة الثالث 78

4.1.4. سؤال الدراسة الرابع 81
5.1.4. سؤال الدراسة الخامس 86

الفصل الخامس: النتائج والاستنتاجات والمقترحات..... 93

1.5 النتائج 93
2.5 الاستنتاجات 96
3.5 المقترحات 97
1.3.5. مقترحات للقطاع الحكومي الفلسطيني..... 97
2.3.5. مقترحات لأصحاب المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا..... 98
3.3.5. مقترحات للأبحاث..... 98

المراجع 99
فهرس الملاحق 112
فهرس الجداول 113
فهرس المحتويات 116